بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك

كلية الآداب

قسم العلوم السياسية

رسالة ماجستير بعنوان

أثر الأزمة المالية -2008- في الولايات المتحدة الأمريكية على العلاقات السياسية والاقتصادية مع منطقة الشرق الأوسط

دراسة حالة

(الأردن، مصر، فلسطين، إسرائيل)

The Impact Of The -2008- Financial Crisis In The United States On Political And Economic Relations With The Middle East Region

Case Study

(Jordan, Egypt,Palestine, Israel)

إعداد الطالب

سامر محمدعبد الله الحجات

إشراف الدكتور

خالد عيسى العدوان

الفصل الدراسي الصيفي

2016\2015

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

أثر الأزمة المالية -2008- في الولايات المتحدة الأمريكية على العلاقات السياسية والاقتصادية مع منطقة الشرق الأوسط

دراسة حالة

(الأردن، مصر، فلسطين، إسرائيل)

إعداد: سامر محمدعبد الله الحجات

بكالوريوس أدب إنجليزي، جامعة جرش

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية،
تخصص الاقتصاد السياسي الدولي، جامعة اليرموك، اربد- الأردن

وافق عليها

الدكتور خالد عيسى العدوان .....مشرفاً

الأستاذ الدكتور محمد كنوش الشرعة .....عضواً

الأستاذ الدكتور محمد أحمد المقداد .....عضواً

تاريخ المناقشة

2015/7/12

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الإهداء

إلى كل شمعة تحترق لتضيء درب الآخرين . . . . . أمي

إلى رمز العطاء والحنان . . . . . أبي

إلى رفيقة دربي . . . . . زوجتي الغالية

إلى من ينتظرون بكل شغف وحب ذلك اليوم الذي يطل إشعاعه من نوافذ بيتنا

. . . . . أخوتي وأخواتي

إلى أعضاء الهيئة التدريسية والإدارية في قسم العلوم السياسية

إلى كل من ساهم في إخراج هذا العمل

الباحث

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي علم بالقلم وفضلنا بالقرآن على سائر الأمم وصلى الله على سيدنا محمد الذي خصّه بجوامع الكلم .

يسعدني وقد انتهيت بفضل الله ورعايته من إعداد هذه الرسالة ان أتوجه بالحمد والشكر إلى الله العلي القدير الذي هداني وأنار الطريق أمامي وأمدني بالعزم والإصرار لإتمام هذه الرسالة، وقيض لي من الأساتذة الأخيار والعلماء الأجلاء من أنار لي سبيل العلم وأرشدني إلى طريق الصواب

انطلاقاً من العرفان بالجميل، فإنه ليسرني أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى أستاذي ومشرفي الأستاذ الدكتور خالد العدوان الذي أمدني ولم يبخل علي من منابع علمه بالكثير، وبجدية وعطاء بلا ملل ولا كلل، وبروح المربي وتواضع العالم،وحمداً لله بأن يسره الله في دربي ويسر به أمري، ولولا توجيهاته القيمة بعد توفيق الله لي، ما خرج هذا الجهد المتواضع إلى حيز الوجود.

كما وأتقدم بالشكر والامتنان إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة لمجهودهم الكبير.

الأستاذ الدكتور محمد كنوش الشرعة والأستاذ الدكتور محمد المقداد

جزاهم الله عنا خير الجزاء. وأيضا كل الاحترام والحب والتقدير للأساتذة الأفاضل في قسم العلوم السياسية، جامعة اليرموك على ما قدموه لي من علم وتواصل.

وأتقدم بالشكر الموصول إلى جميع الأصدقاء وكل من مد لي يد العون في مسيرتي العلمية .

الباحث

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الإهداء	أ
الشكر والتقدير	ب
فهرس المحتويات	ج
فهرس الجداول	و
فهرس الأشكال	ز
الملخص باللغة العربية	ح
الإطار العام للدراسة	
المقدمة	1
أهمية الدراسة	2
أهداف الدراسة	2
مشكلة الدراسة	2
فرضية الدراسة	3
تحديدات الدراسة	4
منهجية الدراسة	4
الدراسات السابقة	5
مفاهيم الدراسة	9
الفصل الأول **الأزمة المالية– 2008 في الولايات المتحدة الأمريكية**	
المبحث الأول: طبيعة النظام الاقتصادي الأمريكي	**11**
المبحث الثاني: أسباب حصول الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية	**20**
المبحث الثالث: نتائج الأزمة المالية على الولايات المتحدة الأمريكية	**28**

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني **العلاقات السياسية والاقتصادية الأمريكية مع دول الشرق الاوسط**	
المقدمة	**43**
المبحث الأول:العلاقات السياسية والاقتصادية الأمريكية مع الأردن	**45**
المطلب الأول: العلاقات السياسية الأمريكية مع الأردن	**45**
المطلب الثاني:العلاقات الاقتصادية الأمريكية مع الأردن	**53**
المطلب الثالث: اثر الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية على العلاقات السياسية والاقتصادية مع الأردن	**62**
المبحث الثاني: العلاقات السياسية والاقتصادية الأمريكية مع مصر	**65**
المطلب الأول: العلاقات السياسية الأمريكية مع مصر	**65**
المطلب الثاني:العلاقات الاقتصادية الأمريكية مع مصر	**72**
المطلب الثالث: اثر الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية على العلاقات السياسية والاقتصادية مع مصر	**85**
المبحث الثالث: العلاقات السياسية والاقتصادية الأمريكية مع إسرائيل	**90**
المطلب الأول : العلاقات السياسية الأمريكية مع إسرائيل	**90**
المطلب الثاني:العلاقات الاقتصادية الأمريكية مع إسرائيل	**95**
المطلب الثالث: اثر الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية على العلاقات السياسية والاقتصادية مع إسرائيل	**106**
المبحث الرابع: العلاقات السياسية والاقتصادية الأمريكية مع فلسطين	**110**
المطلب الأول : العلاقات السياسية الأمريكية مع فلسطين	**110**
المطلب الثاني:العلاقات الاقتصادية الأمريكية مع فلسطين	**118**
المطلب الثالث: اثر الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية على العلاقات السياسية والاقتصادية مع فلسطين	**127**
الفصل الثالث **اثر الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية- 2008 على العلاقات السياسية والاقتصادية مع منطقة الشرق الأوسط**	
المبحث الأول: العلاقات السياسية الأمريكية مع دول حالة الدراسة	**132**

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: العلاقات الاقتصادية الأمريكية مع دول حالة الدراسة	**136**
المبحث الثالث: مقارنة اثر الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية على العلاقات السياسية والاقتصادية مع دول حالة الدراسة	**141**
الاستنتاجات	**145**
قائمة المراجع	**147**
الملخص باللغة الانجليزية	**165**

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

الرقم	محتوى الجدول	الصفحة
جدول 1	نسبة إجمالي البطالة للولايات المتحدة الأمريكية	30
جدول 2	قيمة الصادرات والواردات والميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية	33
جدول 3	قيمة الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية	36
جدول 4	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية	38
جدول 5	الديون المترتبة على الولايات المتحدة الأمريكية	40
جدول 6	مجموع المساعدات الاقتصادية الأمريكية المقدمة للأردن	59
جدول 7	مجموع المنح والمساعدات العسكرية الأمريكية المقدمة للأردن	61
جدول 8	مجموع كامل المنح والمساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية المقدمة للأردن	63
جدول 9	مجموع المنح والمساعدات الاقتصادية الأمريكية المقدمة لمصر	82
جدول 10	مجموع المنح والمساعدات العسكرية الأمريكية المقدمة لمصر	84
جدول 11	مجموع كامل المنح والمساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية المقدمة لمصر	87
جدول 12	مجموع المساعدات الاقتصادية الأمريكية المقدمة لاسرائيل	103
جدول 13	مجموع المنح والمساعدات العسكرية الأمريكية المقدمة لإسرائيل	105
جدول 14	مجموع كامل المنح والمساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية المقدمة لإسرائيل	108
جدول15	مجموع المساعدات الاقتصادية الأمريكية المقدمة لفلسطين	124
جدول 16	مجموع قيمة المنح والمساعدات الأمريكية المقدمة لقوات امن السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية	126
جدول 17	مجموع كامل المنح والمساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية المقدمة لفلسطين	129
جدول 18	مجموع قيمة المنح والمساعدات الاقتصادية لدول حالة الدراسة	138
جدول 19	مجموع قيمة المنح والمساعدات العسكرية لدول حالة الدراسة	139
جدول 20	مجموع كامل المنح والمساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية لدول حالة الدراسة	143

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الأشكال

الرقم	محتوى الشكل	الصفحة
شكل 1	نسبة إجمالي البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية	**32**
شكل 2	الميزان التجاري في الولايات المتحدة الأمريكية	**34**
شكل 3	قيمة الناتج المحلي الإجمالي	**37**
شكل 4	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	**39**
شكل 5	الديون المترتبة على الولايات المتحدة الأمريكية	**41**
شكل 6	المساعدات الأمريكية المقدمة للأردن	**64**
شكل 7	المساعدات الأمريكية المقدمة لمصر	**88**
شكل 8	المساعدات الأمريكية المقدمة لإسرائيل	**109**
شكل 9	المساعدات الأمريكية المقدمة للضفة الغربية وقطاع غزة	**130**

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملخص في اللغة العربية

الحجات، سامر محمد، أثر الأزمة المالية-2008- في الولايات المتحدة الأمريكية على العلاقات السياسية، والاقتصادية مع منطقة الشرق الأوسط، دراسة حالة (الاردن، مصر، فلسطين، اسرائيل) رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، قسم الاقتصاد السياسي الدولي، 2015، (المشرف: د. خالد العدوان)

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية في العام 2008 على العلاقات السياسية، والاقتصادية، مع منطقة الشرق الأوسط، حيث استخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة، الذي يعتبر جزءاً من المنهج الوصفي، ذلك لتحليل العلاقات السياسية، والاقتصادية الأمريكية، مع منطقة الشرق الأوسط، من خلال دراسة حالة كلاً من (الأردن، ومصر، وفلسطين، وإسرائيل)، كما أن الدراسة استخدمت المنهج الإحصائي لقياس وتحليل أثر مؤشرات المتغير المستقل (الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية في العام2008)، على المتغير التابع وهو (العلاقات السياسية والاقتصادية مع منطقة الشرق الأوسط)، كما أن الدراسة استخدمت المنهج المقارن لعملية المقارنة ما بين فترتين قبل وبعد الأزمة، ومقارنة العلاقة بين دول حالة الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها، وجود تأثير سلبي على دول منطقة الشرق الأوسط في العلاقات الاقتصادية، جراء الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية العام 2008، كما توصلت الدراسة إلى أن العلاقات السياسية اتسمت بالثبات سواء إيجابياً، أو سلبياً، مع وجود بعض الظروف السياسية التي تعاملت معها الولايات المتحدة بخصوصية في علاقاتها السياسية.

وهو ما يتوافق مع فرضية الدراسة القائلة بوجود علاقة ارتباطية بين متغيرات الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية، ومتغير علاقة الولايات المتحدة السياسية والاقتصادية على الدول محل الدراسة.

© Arabic Digital Library- Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمة:

أصبح العالم قريه صغيرة إفتراضيه، فما يحدث في بلد ما يؤثر على البلدان الأخرى، فبعد انهيار الاتحاد السوفيتيفي العام 1991، انفردت الولايات المتحدة الأمريكية، وتزعمت قيادة العالم، ومع بروز الأزمة المالية العالمية مطلع العام 2008، التي نبعت من الولايات المتحدة الأمريكية، حيث برزت الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية في قطاعها القائم على الرأسمالية الليبرالية الاقتصادية والمصرفية الأمريكية، وتعمقت الأزمة في عدد من القطاعات الاقتصادية الهامة، مع غياب الرقابة من قبل الدول والحكومات، وتبعيتها السياسية والاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية، وتمثلت الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية في أزمة سيولة نقدية، أدت إلى انهيار العديد من المصارف، وإعلان إفلاسها، وتدني أسعار الأسهم، وانخفاض مؤشرات البورصة، وانهيار العديد منها.

تأثرت دول منطقة الشرق الاوسط بتداعيات الازمة المالية في الولايات المتحدة الامريكية، لتشمل اقتصادياتها لاعتبارها جزء من المنظومة العالمية وتشابكها واندماجها في الاقتصاد العالمي، وقد كان لنتائج الأزمة المالية تأثيرات على منطقة الشرق الأوسط على صعيد العلاقات السياسية والاقتصادية، من خلال اعتماد بعض هذه الدول في اقتصادياتها على المنح والمساعدات المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية، وارتباط دول حالة الدراسة باتفاقيات معاهدة السلام بين هذه الدول وإسرائيل.

والواقع أن المساعدات الأمريكية، تعتبر أداة من أدوات السياسة الخارجية للادارة الأمريكية، لانها تهدف الى تحقيق المصالح والأهداف الأمريكية، من خلال ربط المساعدات بالشروط التي تعكس استثمار وادارة هذه المساعدات، وفقاً للارادة السياية الأمريكية، بما يتناسب مع مصالحها الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا:أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة العلمية، في تسليط الضوء على أثر الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية على العلاقات السياسية والاقتصادية مع منطقة الشرق الأوسط، بإظهار العلاقات السياسية ما بين الولايات المتحدة، ودول حالة الدراسة قبل وبعد فترة الأزمة، وتبرز أهمية هذه الدراسة العلمية في تسليط الضوء وإظهار حقيقة السياسة الأمريكية التي تستند الى مصالحها قبل كل شيئ، وكيف تعاملت من الناحية الاقتصادية مع دول حالة الدراسة من حيث قيمة المنح والمساعدات المقدمة لها.

ثانياً:أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى كشف العلاقة بين متغيرين، هما الأزمة المالية التي حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية، والعلاقات السياسية والاقتصادية في الشرق الوسط، ومن خلال هذين المتغيرين تبرز الأهداف التالية:

الأول: فهم أثر العلاقة بين الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية على العلاقات الاقتصادية والسياسية في الشرق الأوسط؟

الثاني: إظهار مدى تأثر الشرق الأوسط من الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية في العلاقات السياسية المتمثلة بتمرير السياسات الأمريكية في الشرق الأوسط، والعلاقات الاقتصادية المتمثلة في المساعدات والمنح الأمريكية المقدمة لمنطقة الشرق الأوسط؟

ثالثاً: مشكلة الدراسة:

تتمحور مشكلة الدراسة الرئيسية في الكشف عن العلاقة الارتباطية ، بين الأزمة المالية والعلاقة السياسية والاقتصادية مع دول منطقة الشرق الأوسط، لأنه غالباً تستخدم الولايات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتحدة هذه العلاقات وفقاً لمصالحها وللتأثير على دول منطقة الشرق الأوسط لدول حالة الدراسة.

ويتم هذا من خلال الأدوات السياسية والاقتصادية التي تستخدمها الولايات المتحدة لممارسة ضغوطها السياسية، من خلال المساعدات، والمنح المقدمة لدول حالة الدراسة، مع اختلاف العلاقات السياسية والاقتصادية مع إسرائيل، وارتباط العلاقة الاقتصادية المتمثلة في المنح والمساعدات باتفاقيات تنفيذ اتفاقيات السلام الموقعة ما بين إسرائيل من طرف، والأردن ومصر من طرف، وفلسطين من طرف آخر.

وبذلك تتمحور مشكلة الدراسة من خلال الإجابة على السؤال الرئيس التالي: ما هو حدود أثر الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية على العلاقات السياسية والاقتصادية مع دول حالة الدراسة؟

فرضية الدراسة:

تقوم فرضية الدراسة على احتمال وجود علاقة سلبية وطردية، بين مؤشرين هما، الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية، والعلاقات السياسية والاقتصادية في الشرق الأوسط، وتحديدا الدول الأربعة محل الدراسة، وهي: الأردن، ومصر، وفلسطين، وإسرائيل.

أي أن الأزمة المالية الأمريكية، إحدى المتغيرات التي تؤثر على صناعة القرار السياسي من خلال العلاقات الاقتصادية في الدول محل الدراسة.

وصيغت الفرضية في الدراسة على النحو التالي:

((هناك علاقة ارتباطية بين متغيرات الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية، ومتغير علاقة الولايات المتحدة السياسية والاقتصادية على الدول محل الدراسة)).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعاً:حدود الدراسة:

1. الإطار الزمني

انقسمت الدراسة إلى مرحلتين:

من العام 2003-2008 ما قبل حدوث الأزمة المالية.

من العام 2009-2013 ما بعد حدوث الأزمة المالية.

2. الإطار المكاني:

تدور هذه الدراسة حول منطقة الشرق الأوسط المتمثلة بكل من :

الأردن – مصر – فلسطين – إسرائيل.

خامساً:منهجية البحث:

تستخدم الدراسة المناهج التالية:

1- المنهج التحليلي، لتحليل كيفية تأثير الازمة المالية في 2008 في الولايات المتحدة الامريكية ودول حالة الدراسة خلال فترة الدراسة

2- المنهج الاحصائي، لبيان حجم وقيمة العلاقات الاقتصادية ما بين الولايات المتحدة الامريكية ودول حالة الدراسة، وخلال فترة الدراسة.

3- المنهج المقارن، لاجراء المقارنه ما قبل حدوث الازمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية وما بعدها والمقارنة ما بين دول حالة الدراسة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سادساً:الدراسات السابقة :

تعتبر الدراسات التي تناولت هذا الموضوع بشكل مباشر محدودة جداً في حدود علم الباحث، لكن هنالك العديد من الدراسات، التي تناولت دراسة الأزمة المالية العالمية، وتداعياتها، وأسبابها وتأثيرها على الاقتصاد في المنطقة العربية.

1. دراسة حيدر يونس الموسوي، بعنوان "انعكاسات الأزمة المالية العالمية على أسواق المال العربية" دراسة تحليلية لبلدان عربية مختارة، للفترة من 2009-2013، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 86، المنشور عام 2011، واستعرض الموسوي في دراسته الأزمة المالية العالمية، من خلال وصفها وجذورها، وأسباب الأزمة وتداعياتها ثم تناول انعكاسات الأزمة المالية العالمية 2008، على أسواق المال العربية حيث تناول عدد من أسواق المال العربية كعينه لهذه الدراسة تمثلت ب(الإمارات، عمان، مصر، الأردن، والسودان) من خلال استعراض أهم المؤشرات المالية لهذه الأسواق ومعرفة انعكاسات الأزمة المالية العالمية على أسواق المال العربية عينة الدراسة، وأشارت الدراسة غالى أن أسواق المال العربية قد تأثرت بصورة كاملة بالأزمة المالية العالمية عام 2008، مع تباين حدة هذا التأثير بحسب درجة انكشاف هذه الأسواق على أسواق المال العالمية من خلال الانخفاض في مؤشرات أسواق المال العربية.

2. دراسة محمد محمود، بعنوان " آثار وانعكاسات الأزمة المالية والاقتصادية على الاقتصاديات العربية"، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، المعقود في 20-21 أكتوبر 2009، يشير الباحث في دراسته إلى الأزمة المالية والاقتصادية التي عصفت بالاقتصاد العالمي حيث اعتبرها من اخطر الأزمات التي مر بها الاقتصاد العالمي، كونها انطبقت من رحم الاقتصاد الأمريكي الذي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يشكل نمواً محركاً بنمو الاقتصاد العالمي. وتناول الباحث أسباب الأزمة المالية والاقتصادية وأثارها على الاقتصاديات العربية من خلال آثارها على المدى البعيد على الصعيد العربي وخصوصاً سياسات الإصلاح وبخاصة تحرير القطاع المالي، كما وتناول الباحث الإجراءات التي اتخذتها الحكومات العربية لمواجهة آثار الأزمة المالية والاقتصادية مثل مصر ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربي تناولت الدراسة إلا انه لم يعد هناك اقتصاد في منأى من تأثير الأزمة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وحسب الانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي.

3. دراسة الدكتور فريد كورتل و الدكتور كمال رزيق بعنوان "الأزمة المالية : مفهومها، أسبابها، وانعكاساتها على البلدان العربية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 20– أ،المنشور عام 2009، حيث تناولت هذه الدراسة مفهوم ألازمه المالية وأنواعها، وأسباب نشوء الأزمة المالية، مع التركيز على الأزمة المالية عام 2008، المتمثلة بأزمة الرهن العقاري الأمريكي، ببيان مفهومها وأسبابها ثم انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاديات العربية من خلال تقسيم الدول العربية إلى مجموعات من حيث مدى تأثرها بالأزمة والإجراءات للحد من أثار الأزمة المالية، وخلصت الدراسة إلى أن الأزمة المالية العالمية أثرت بشده على مختلف اقتصاديات الدول وذلك لارتباطها الوثيق بين الاقتصاديات ككل.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4. تقرير بن ستيل، بعنوان " دروس الأزمة المالية العالمية"، دراسات عالمية، العدد 85، الصادرة عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، المنشور عام 2009، حيث تناول التقرير الأزمة المالية والعوامل التي ساعدت على حدوث الأزمة من خلال السياسات والممارسات الاقتصادية الساعية إلى المكاسب، ثم تناول التقرير بعض التوصيات الموجهة للولايات المتحدة الأمريكية بالخصوص وباقي دول العالم لتقليص احتمال حدوث أزمات مالية في المستقبل، ثم تناول التقرير الأساليب الواجب أن تتبعها المؤسسات المالية لتفادي حدوث مثل تلك المشكلات.
5. مقالة اوغست تانوكوامي، بعنوان " الأزمة المالية: الأثر على الشرق الأوسط"، مجلة آفاق التنمية، البنك الدولي، الصادرة عام 2009، حيث تناولت مقالة كوامي أثر الأزمة المالية على الشرق الأوسط، من خلال دراسة خمسة بلدان وهي: العراق وإيران كبلدان مصدرة للنفط، وسوريا كبلد مصدر إلى حد ما للنفط، والأردن ولبنان ذات الاقتصاديات المتنوعة، حيث تباينت آثار الأزمة بين هذه البلدان، تناول الآثار المترتبة على هذه الدول والتدابير التي اتخذتها الحكومات لمواجهة الأزمة.
6. تقرير ستيفن دوناواي، بعنوان "الاختلالات العالمية والأزمة المالية"، دراسات عالمية، العدد 85، الصادرة عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، المنشور عام 2009 ، حيث تناول التقرير مشكلات النظام المالي الدولي التي أدت إلى استمرار الاختلالات، وتمثلت هذه المشكلات بأسعار صرف العملات العائمة والمدارة، وإصدار الأصول الاحتياطية، ثم تناول التقرير الاختلالات العالمية والأزمة من خلال خطوات مختلفة لمعالجة هذه الاختلالات، ثم تناول التقرير وجوب الحد من دور المجلس التنفيذي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لصندوق النقد الدولي وعدم تسييس اختيار إدارته العليا مع تحسين رقابة الصندوق على سياسات الدول الأعضاء الاقتصادية.

7. دراسة سيمليانو كالي، ايزابيلاماسا، ديرك وليم تي فيلدي، بعنوان " الأزمة المالية العالمية: التدفقات المالية إلى البلدان النامية المقرر أن تنخفض بنسبة ربع"، معهد التنمية الخارجية، المنشور عام 2008، حيث تناولت هذه الدراسة الآثار السلبية الكبيرة على الاقتصاد الحقيقي كما وأشارت إلى أن هنالك عدة آثار للازمة على الدول حيث أن الصين يتوقع أن تحافظ على معدلات النمو، والبلدان النامية ستتأثر وسيختلف تأثيرها بالأزمة حسب مدى ارتباطها التجاري المباشر وغير المباشر مع البلدان المتضررة من الأزمة، وحسب مدى استجابة التوازن المالي والتجاري فيها، وتناولت الدراسة تأثير الأزمة المالية على موارد تنمية التدفقات المالية إلى البلدان النامية، كما وتناولت الدراسة الآثار المترتبة على السياسات والإجراءات الواجب إتباعها من قبل الدول المتقدة والنامية لاحتواء الأزمة المالية العالمية.

8. دراسة غازي سامي مهيدات بعنوان "أثر المساعدات الأمريكية على صناعة القرار السياسي في الشرق الأوسط دراسة حالة (الأردن، ومصر، والمغرب)، للفترة من 1989-2005 حيث تناولت هذه الدراسة الأدوات والأساليب التي تستخدمها الولايات المتحدة، في تقديم المساعدات، لضمان تحقيق أهدافها ومصالحها الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، من خلال التأثير على توجهات هذه الدول حسب مصالح الولايات المتحدة باستخدام أداة المساعدات الخارجية المستخدمة من قبل الإدارة الأمريكية، حيث أن المساعدات الأمريكية تؤثر على صناعة القرار السياسي في دول الشرق الأوسط، وذلك لارتباط هذه المساعدات بشروط اقتصادية وعسكرية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عملت الدراسة على البناء على ما توصلت اليه الدراسات السابقة من نتائج، حيث نحت الدراسة الى الإضاءه على العلاقات السياسية والاقتصادية ما بين الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة الشرق الأوسط من خلال المنهجية العلمية المستخدمة وفق قراءة مختلفة، وتناول جوانب العلاقات السياسية والاقتصادية في إطارها المكاني الذي يمتاز كل بلد بخصوصية معينة في العلاقات السياسية والاقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال دراسة حالة إسرائيل، وفلسطين، والأردن كدولة منخرطة في العديد من اتفاقيات التعاون الاقتصادي الدولي إضافة إلى توقيع اتفاقية سلام مع إسرائيل، والزماني حيث أنها تتميز هذه الدراسة من خلال مقارنة الأبعاد السياسية والاقتصادية قبل وبعد الأزمة على مستوى العلاقات مع الولايات المتحدة، وبالمقارنة ما بين هذه الدول في العلاقة معها.

سابعاً: مفاهيم الدراسة:

1. العلاقات السياسية: يمكن تعريف العلاقات السياسية الأمريكية مع دول الشرق الأوسطإجرائيا بأنه السلوك الذي تحدده السياسة الخارجية الأمريكية لدول حالة الدراسة من خلال تبادل الزيارات والمواقف الأمريكية تجاه هذه الدول من خلال سلوكها.
2. العلاقات الاقتصادية : يمكن تعريف العلاقات الاقتصادية الأمريكية مع دول حالة الدراسة إجرائيا من خلال اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول حالة الدراسة من خلال الميزان التجاري، كما يمكن قياس أهمية العلاقات الاقتصادية من خلال كفالة القروض، وأخيرا المنح والمساعدات الاقتصادية والعسكرية المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية لتلك الدول.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

الأزمة المالية- 2008 في الولايات المتحدة الأمريكية

يتناول المبحث الأول النظام الاقتصادي الأمريكي والاضاءه على الأسس التي يقوم عليها، كما يتطرق المبحث الثاني أسباب حصول الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية، ويتناول المبحث الثالث في نتائج الأزمة المالية على الولايات المتحدة الأمريكية من خلال عدد من المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس أثر الأزمة على الولايات المتحدة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية

المبحث الأول: طبيعة النظام الاقتصادي الأمريكي

تقع الولايات المتحدة الأمريكية في القارة الأمريكية الشمالية، وتعتبر أول قوة اقتصادية في العالم، ذات مساحه جغرافية شاسعة تبلغ حوالي 9,857كم2 وتضم 50 ولاية. كما تمتاز الولايات المتحدة الأمريكية بالتنوع السكاني الناتج عن جموع المهاجرين الذين قدموا إلى الولايات المتحدة الأمريكية البالغ 330 مليون نسمة تقريباً، ونظامها الرأسمالي، وإمكانياتها الطبيعية الملائمة كتنوع التضاريس، والمناخ، وتوفر المواد الأولية ومصادر الطاقة.[1] دستورها مكتوب وفي نفس الوقت جامد، وطبيعة الحكم فيها فدرالي، ونظامها رئاسي، ويعتبر من النظم الرئاسية الأكثر ديمقراطية على مستوى العالم، ويمتاز نظامها السياسي بالفصل الشديد التام بين سلطاته الثلاث التنفيذية، والتشريعية، والقضائية، وهو ما يميز أميركا عن باقي دول العالم.

تعتمد الولايات المتحدة على اقتصاد السوق المبني على الاستثمار الحر والمنافسة التجارية، حيث تمتلك الولايات المتحدة ثروات كبيرة من المواد الأولية وتعتبر من أهم المنتجات في الولايات المتحدة، وتتمثل هذه المواد في البترول والغاز الطبيعي والفحم واليورانيوم.

يشكل السكان في الولايات المتحدة رغم اختلاف أجناسهم قاعدة هامة لازدهار اقتصادها في إطار النظام الرأسمالي،حيث تتميز الرأسمالية الأمريكية بكونها صناعية باعتبار الصناعة المحرك الأساسي للاقتصاد، ويتجلى ذلك بما يلي:[2]

[1] United States,International Monetary Fund,https://www.imf.org/external/country/usa

[2] القروني، علي محمد تقي عبد المحسن، الازمات الاقتصادية للرأسمالية المعاصرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،ص381.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1. تجهيز الصناعة للقطاع الفلاحي بالآلات والمعدات الفلاحية، التي تسمح باستصلاح الأراضي، والاستغلال الجيد، والتقليص من اليد العاملة، وتكاليف الإنتاج، والزيادة في الإنتاج والأرباح.

وتمثل الولايات المتحدة الأمريكية أول قوة فلاحية على المستوى العالمي سواء من حيث إنتاجها أو صادراته، وتتمتع الزراعة الأمريكية بأراضي خصبة ومناخ مناسب، ومن أهم قطاعات الزراعة تربية الأبقار، وزراعة الحبوب،مثل: الذرة، والقمح، والشعير، إضافة إلى النباتات الصناعية مثل: القطن، والفول السوداني، والتبغ.

2. توفر الصناعة لقطاع الخدمات تجهيزات أساسية مثل: وسائل النقل، والاتصال، والمعدات الإلكترونية المختلفة. ويوفر القطاع الثالث عدة خدمات للصناعة مثل: البحث العلمي، والمساهمة في تصريف الإنتاج.

تحظى الولايات المتحدة الأمريكية بأهم الإنتاجيات الصناعية على المستوى العالمي. ويعود نجاح الصناعة الأمريكية إلى قدرتها على التجديد، وصادارتها التكنولوجية المتطورة، وتنوع المنتجات، ووجود اليد العاملة المؤهلة. والولايات المتحدة الأمريكية تحتل الصدارة في القطاع الصناعي في ميادين عدة: صناعة السيارات، والطائرات، وتوليد الكهرباء، والتخصص في قطاعات التكنولوجيا الدقيقة المتطورة (الطيران، والفضاء، والإلكترونيك، والتسلح، والكيمياء الدقيقة)[1]

يهيمن قطاع الخدمات على الاقتصاد الأمريكي حيث يتكون القطاع التمويلي من بنوك، وشركات للتأمين، وأسواق للائتمان، والرهن العقاري، هذه كله يساعد في تكوين رؤوس

[1] ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، اقتصاد الولايات المتحدة، على شبكة الانترنت 1-2-201م:http://ar.wikipedia.org/wiki/

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأموال، وتجميعها من المدخرين وإقراضها لأغراض اقتصادية متعددة، وتدخل رؤوسالأموال كمتغيرات مباشرة في عملية إنتاج السلع والخدمات المختلفة، والاقتصاد الأمريكي مبني على الاقتراض، فالناس تمول استهلاكها من السلع والخدمات عن طريق الائتمان وكثير، وربما الأغلبية تنفق أكثر من دخولها، والمستثمر يسعى إلى الاقتراض لتنفيذ مشاريعه، وإذا ما عطل النظام التمويلي فإنه قد يكون بسبب تعطل بعض أجزائهمثل نظام الائتمان أو البنوك، وقد تعود الأسباب إما إلى سياسات اقتصادية أو إلىسوء في الرقابة والقواعد والضوابط، أو إلى خلل في تسعير الأصول، أو بسبب اختلال نظام الحوافز للمقرض أو المقترض.[1]

يتميز الاقتصاد الأمريكي بقوة التركيز الرأسمالي حيث يتم التركيز الرأسمالي إما بشراء أسهم الشركات الصغرى والمتوسطة لدمجها لتشكيل شركة كبرى، وإما بتخفيض الأثمان من طرف الشركات القوية قصد إفلاس الشركات الصغرى، ليسهل دمجها. وبهذه الطريقة تكونت مؤسسات كبرى مالية، وصناعية احتكارية؛ فعلى مستوى الإنتاج يتخذ التركيز شكلين: أفقي ويتم بين شركات ذات إنتاج متشابه، ويعطي ما يسمى بالكارتيل، وهو وفاق بين مجموعة من الشركات قصد احتكار الأسواق وتحديد الأسعار، تجنبا للمنافسة. وتركيز عمودي يتم بإدماج شركات تساهم في إنتاج واحد وتشكيل شركة واحدة، أي ما يسمى بالتروست. وعلى مستوى رأس المال، يتم التركيز لخلق مؤسسات مالية كبرى وهي نوعان: شركات المساهمة، أي رأسمالها يعود إلى عدد كبير من المساهمين، ثم الهولدينغ أي شركة التملك وهي مؤسسات مالية

[1] رزاق، وشاح، الازمة المالية الحالية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص3.
http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/238/238_wps0903.pdf

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

احتكارية تفرض سيطرتها على المؤسسات الصناعية والبنكية بواسطة امتلاك قسم كبير من أسهمها([1]).

يعتبر الاقتصاد الأمريكي أكبر اقتصاد في العالم حيث " يقدر إجمالي الناتج المحلي لعام 2013 بنحو 16,800 تريليون دولار"[2]، وتمتاز الولايات المتحدة الأمريكية أن نفوذها في العالم يفوق النفوذ البريطاني إبان ذروة النفوذ البريطانية في منتصف القرن التاسع عشر، ويعود ذلك إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تنتج ما يعادل ثلاث أضعاف ما تنتجه الدولة التي تليها في الترتيب وتتفوق في جميع الحقول الاقتصادية تقريباً والأكثر ديناميكية وقدرة على الابتكار.

ومع بروز عصر العولمة والتطور التكنولوجي فقد غزت ثقافة الولايات المتحدة وصناعاتها المتطورة جميع أنحاء العالم وأخذت طابعاً أمريكياً، وساعدت هذه الثورة الولايات المتحدة الأمريكية من قدرتها على خلق مزيد من الثروة والإمكانات كقوة اقتصادية[3].

لكن هذا لا يعني أن الاقتصاد الأمريكي لم يمر بمراحل أزمات بل مر في العديد من الأزمات الاقتصادية والمالية كما في عام 1929 حيث أزمة الكساد الكبير (1929-1033) إذ هبطت أسعار الأسهم في سوق المال الأمريكي بنسبة 13%، ثم توالت الانهيارات في أسواق المال على نحو ما لبث أن امتدت أثارة بشراسة على الجانب الحقيقي للاقتصاد الأمريكي وما تبعة من انهيار في حركة المعاملات الاقتصادية في الاقتصاد الأمريكي، تمثلت مظاهرة بانخفاض شديد في الاستهلاك الكلي، وانخفاض الاستثمارات من جانب القطاع الإنتاجي،

---

[1] القزوني:الأزمات الاقتصادية للرأسمالية المعاصرة، ص382.

[2] البنك الدولي البيانات، مؤشرات التنمية في العالم إجمالي الناتج المحلي، القيمة الحالية بالدولار الأمريكي، على شبكة الانترنت 22 كانون أول 2014.
http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD/countries/1W?display=default

[3] جوردون، جون ستيل، ترجمة :محمد مجد الدين باكير، إمبراطورية الثروة، التاريخ الملحمي للقوة الاقتصادية الأمريكية، ج1، عالم المعرفة، الكويت، 2008، ص10.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وانخفاض الاستثمارات من جانب القطاع الإنتاجي، وارتفاع معدلات البطالة لتصل إلى حوالي ثلث قوة العمل الأمريكيةفي العام 1932م.[1]

ثم عرف العالم نوعاً جديداً من الأزمات المالية وبسمى "فقاعات شركات الانترنت" في أواخر القرن العشرين ومطلع الألفية الثالثة، حيث بدأت حين أدرجت أسهم تلك الشركات في سوق الأوراق المالية في الولايات المتحدة، الذي يعرف بمؤشر ناسداك "NASDAQ"، حيث ارتفعت أسعار أسهم تلك الشركات في البداية بشكل كبير في وقت حقق فيه عدد قليل من تلك الشركات إرباحا حقيقية، مما أدى إلى انفجار تلك الفقاعة في العام 2000م.[2]

نتج عن تلك الفقاعة انخفاض أسعارالأسهم بسرعة كبيرة وبصورة ملحوظة، ومع الاستمرار في الانخفاض هبطت قيمة مؤشر التكنولوجيا المرجح " لنسداك" بحوالي 78% في 2002 مما أدىإلى قيام بنك الاحتياطي الفيدرالي إلى تخفيض سعر الفائدة من 6.25% إلى 1%، ذلك لحفز النمو الاقتصادي نتيجة لتأثر تلك الشركات بشدة.[3]

لكن استطاع الاقتصاد الأمريكي الوقوف على قدميه مرة تلو مرة بفضل سياساته، وينتهج الاقتصاد الأمريكي "النظام الرأسمالي الليبرالي الحر" مع الأزمات التي تفاقمت خلال القرنين الماضيين إلىأن حدثت الأزمة المالية عام 2008.

تعاني الرأسمالية اليوم أخطر الأزمات التي عاشتها منذ ولادتها أواخر القرن السابع عشر وقد أصبح النظام يتعرض لانتقادات من طرف كبار قياداته الذين يحاولون إصلاح أعطابه

[1] حبيب مطانيوس، الاقتصاد السياسي، مطبعة الداودي، دمشق، 1984م،ص308-313.
[2] الموسوعة العربية، المجلد الثاني، العلوم القانونية والاقتصادية، الازمات والدورات الاقتصادية،ص218
([3])Vanhouser, Ramund T., Financial crisis In America, Novas science publisher, New Yourk,2009,p45.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجسيمة بدون جدوى، فقد تعمقت أزمة النظام الرأسمالي وأصبحت ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وأخرى مالية. فآليات النظام الرأسمالي ارتجّت جراء هذه الأزمة كما أن أفكاره وثقافته وفلسفته تسير نحو الزوال فالعالم اليوم أصبح يواجه أزمة مالية خطيرة مصدرها قلب النظام الرأسمالي نفسه وهى الولايات المتحدة الأمريكية أكبر دول العالم اقتصاديا، فبعد أزمة الرهن العقاري، أفلست كبرىالبنوك والمؤسسات المالية في أمريكا أو كادت، وانعكس هذا الإفلاس على العالم، فأصابت "عطسة" أمريكا العالم بالزكام، بل بالعطس أيضا[1].

وصف فريدريك أنغلز الأزمة الاقتصادية قائلاً:"تتوقف التجارة، وتزدحم الأسواق، وتتراكم البضائع بكميات هائلة لا طريق لبيعها، ويختفي النقد السائل (السيولة النقدية)، كما يختفي التسليف، ثم تتوقف المصانع، وتفقد جماهير العمال وسائل عيشها، لمجرد أنها كانت قد أنتجت الكثير من هذه الوسائل، بعد هذا تتتالى الإفلاسات، كما تتتالى عمليات البيع القسري. ويستمر هذا الانسداد القاسي سنوات طويلة، فتتدمر القوى المنتجة والمنتجات إجمالاً، حتى الوقت الذي تمتص فيه السوق فائض البضائع المتراكمة أي حتى الوقت الذي يستعيد فيه الإنتاج والتبادل مسيرتهما بالتدريج. تأتي الأزمة بعد عدة أعوام من الازدهار والصفقات الجيدة، وتعلن الأزمة عن نفسها عندما تبدأ الهمسات هنا وهناك في الصحف وفي البورصة، وتسري الإشاعات حول إفلاس بعض المؤسسات، وترتفع نسبة الحسم، مما يزيد في صعوبة التسليف. وتتوضح الأزمة عندما تزداد أخبار الإفلاسات، ويبدأ البحث لمعرفة مَن المسئول عن حدوث الأزمة، أهي المصارف أم رجال الأعمال، أم أصحاب المصانع[2].

---

[1] اليوسف، يوسف، تداعيات الأزمة المالية على اقتصاديات الدول المتقدمة، ورقة العمل المقدمة لندوة الأزمة المالية الدولية وانعكاساتها على أسواق المال والاقتصاد العربي، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان 2008/11/8 ، ص1.

[2] ف. تريبيلكوف، الأزمة العالمة للرأسمالية، دار التقدم، موسكو 1983، ص 19+20.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شهد شهر 9 من العام 2007 الأزمة المالية العالمية كتذكير مؤلم للطبيعة متعددة الوجوه للأزمات. وصلت البلدان الصغيرة والكبيرة وكذلك الدول الفقيرة والغنية. ويرى راينهارتوروجوف بأن "الأزمات المالية هي تكافؤ الفرص والتهديد". يمكن أن يكون لديك أصول محلية أو خارجية، وتنبع من القطاع العام أو الخاص. تأتي في مختلف الأشكال والأحجام، وتتطور مع مرور الوقت إلى أشكال مختلفة، ويمكن أن ينتشر بسرعة عبر الحدود. وغالبا ما تتطلب استجابات سياسية فورية وشاملة، والدعوة لإجراء تغييرات كبيرة في القطاع المالي والسياسات المالية، ويمكن أن يتطلب التنسيق العالمي للسياسات.[1]

الأزمة المالية اختلال يصيب واحد أو أكثر من جوانب الاقتصاد في دولة ما، أو في عدة دول مجتمعة، هذا الاختلال يمكن أن يصيب: الجهاز المصرفي، أسواق الأسهم و السندات، سعر صرف العملة، القطاع العقاري، حيث أن هذا الاختلال يمكن أن يكون في مفردة واحدة مما سبق، أو أنه ينتقل بينها، وعندها تكون الأزمة ذات آثار سلبية أكبر.[2]

ويصف الخبير الاقتصادي مارك جايكلنق الأزمة الناتجة عن النظام الرأسمالي بـــ "الاضطراب والاختلال في الأسواق المالية لترتفع إلى مستوى الأزمة عند تقييد تدفق الائتمان إلى الأشخاص ومؤسسات الأعمال ويتأثر الاقتصاد الحقيقي من السلع والخدمات تأثراً سلبيا".[3] وهنا يتناول مارك جايكلنق أثار الأزمات المالية في الجوانب المتعلقة بالإتمان والتأثيرات السلبية في داخل الأزمات المالية.

---

[1] StijnClaessens and M. AyhanKose, Financial Crises: Explanations, Types, and Implications, IMF Working Paper, January 2013, p3.

[2] الحسيني،عرفات تقي، التمويل الدولي، دارمجدلاوي للنشر ,عمان، 1999، ص200

[3] Jickling, Mark, Containing Financial Crisis, CRS Report For Congress,2008,p.2. http://fas.org/sgp/crs/misc/RL34412.pdf

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فالأزمة المالية النابعة من الولايات المتحدة الأمريكية، هي أزمة وصفت بالمالية، ذلك لأنها "نجمت عن التوسع في الأصول المالية بأكثر من حاجة الاقتصاد العيني، الأمر الذي زاد عدد المدينين أو المديونية، وزاد حجم المخاطر عند العجز عن سداد الدين[1]"

يرى العديد من الاقتصاديين أن الأزمة الاقتصادية العالمية هي الأسوأ منذ الكساد العظيم (1929– 1933)، وأسباب هذه الأزمة في وجهة نظرهم تكمن في طبيعة النظـــام الرأســـمالي، الذي ترك الحريات مطلقة للرأسمالية المالية التي تمثل ركنًا هاماً في إطار الاقتصاد الحر والذي يعد المبدأ الرئيسي للعولمة التي تركت عوامل السوق تعمل بدون كابح لجموحها غير المحدد في تحقيق الأرباح حيث ساهمت العولمة في تحول رؤوس الأموال الصناعية إلـــى رؤوس أمـــوال مالية وخدمية و كان ذلك بمثابة فرصة لاستفادة الرأسماليين مـــن غيـــاب الضـــوابط والقـــوانين المحددة لحركة رأسمال لتحقيق المزيد من الأرباح مع تخلي الدول عن دورها في رقابة حركـــة السوق والمال.[2]

لقد أدى ذلك إلى تحول رؤوس الأموال إلى أسواق المضـــاربات، وأدت العولمـــة إلـــى تسارع الأزمة فهناك سوقاً حرة بعيدة تماماً عن رقابة الدولة تحت زعم صلاحية آليات الســـوق لإحداث التوازن. يقول الأستاذ معتز حبسو في دراسته (القيمة والأزمـــة الاقتصـــادية الراهنـــة تحديات واستنتاجات) إن من المرجح دخول الاقتصاد العالمي في أزمة بنيوية تبـــدأ بالانكمـــاش مروراً بالركود وصولاً للكساد مما يعني زيادة معدلات البطالة على المســـتوى العـــالمي نتيجـــة لتباطؤ الإنتاج وتوقفه في بعض الشركات والمؤسسات الإنتاجية وبالتالي تراجع معـــدلات النمـــو

[1] الروسان:عاطف محمد، والروابده،عبد الرؤوف احمد، الأزمة المالية العالمية، دراسة تحليلية للازمة وأثرها على الاقتصاد الأردني، للفترة من 2007-2010، 2010، عمان،ص25.
[2] عبد الجواد، ياس، مقاربتان عربيتان للعولمة، المستقبل العربي، العدد 252، شباط 2000م،ص2.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عالمياً وتشكل أزمة اجتماعية يزداد في صـــيرورتها المتناميـــة حـــدة التنـــاقض والاســـتقطاب الاجتماعي.[1]

وتناول العديد من الكتاب والباحثين مفهوم الأزمة المالية بوجهات نظر عديدة حيث عرف قاموس الأعمال الأزمة المالية العالمية على أنها "فتره من الوقت يواجهه فيها الاقتصاد العالمي صعوبات تمر بكل من الأسواق والمستهلكين، وتعرف الأزمة المالية العالمية على أنها بيئة عمل صعبة حيث ينخفض فيها معدل شراء البضائع والخدمات إلى أن يتحسن الوضع الاقتصادي[2]. ومن خلال هذا التعريف يلاحظ أن الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية انتقلت لتصبحأزمة عالمية، يتأثر بها كل من المستهلك والمنتج من خلال انخفاض معدل الشراء ويبقى الحال على ما هو عليه حتى يبدأ الاقتصاد يتحسن ويتعافى من الأزمة المالية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

[1] مارتين، هانس بيتر، فخ العولمة، ترجمة: علي، عدنان عباس، عالم المعرفة، العدد 238، 11 تشرين الاول 1998، ص55-58.

[2]Business Dictionary, global financial crisis,Date of entry: 10/26/2014, http://www.businessdictionary.com/definition/global-financial-crisis.html#ixzz3HGXAPBEB

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: أسباب حصول الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية 2008

تتعدد القراءات والأنظار لماهية الأزمة المالية من حيث ارتباطها بالوضع السياسي أو كونها أزمة اقتصادية بحته، وتتقاطع الآراء على النظرة الشمولية للأزمة حيث تساهم السياسات الاقتصادية التي انتهجها العالم الغربي في نشوء تلك الأزمات المتوالية، غير أن المنظرين للفكر الرأسمالي يرفضون الاعتراف بضرورة التطور في النظرة الاقتصادية الرأسمالية، بل أن مجرد نقدها أمر غير مقبول بالنسبة لهم، رغم أن الواقع الاقتصادي يفرض نفسه، كما حصل في الأزمة الأخيرة حيث كانت المعالجة تقتضي تدخل الدولة في شراء الأصول المتعثرة، الأمر الذي يعد مرفوض نظريا بالنسبة لمبادئ الفكر الاقتصادي الحر، ومن العلماء الذين تناولوا الأزمة المالية الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد موريس آليه الذي قال: "إن النظام الاقتصادي الرأسمالي يقوم على بعض المفاهيم والقواعد التي هي أساس تدميره إذا لم تعالج وتصوب تصويبا عاجلا"[1]، كما تنبأ العديد من رجال الاقتصاد إلى أن النظام الاقتصادي العالمي الحالي يقوم على مبادئ تقود إلى إفلاسه، ويمكن القول أن أسباب الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية استنادا لذلك يمكن ترتيبها على النحو التالي:

أولا: قروض الرهن العقاري:

انتهج الاقتصاد الأمريكي سياسة تخفيض سعر الفائدة ففتحت شهية تشجعت البنوك الأمريكية على التوسع في منح قروض عقارية أو ما يسمى بالأموال العقارية لشراء المساكن بفائدة متدنية وصلت إلى 5%، الأمر الذي شجع المستهلكين والأسر غير القادرة على التسديد على شراء المساكن اغتناما لفرصة الإقراض دون طلب ضمانات كافية، كل ذلك بتشجيع من

[1] الية، مورس، الشروط النقدية لاقتصاد الأسواق من دروس الأمس إلى إصلاحات الغد، ترجمة المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب،ص18، من الموقع الالكتروني: http://www.irtipms.org/PubText/167.pdf

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحكومة الأمريكية لهذا الأمر وفق قانون يعود لسنة 1977 الذي يمكن المؤسسات المالية من الطلب من الدولة، تحديداً من الهيئة الفدرالية لضمان الودائع ضمانات لودائعها المالية إذ التزمت هذه المؤسسة بإقراض أسر أمريكية من ذوي الدخل المتواضع أو المحدود، ونتيجة توفر السيولة لدى المصارف والفائض النقدي بسبب السياسة التوسعية والقدرة على خلق النقود، مما أدى إلى زيادة غير مسبوقة في أسعار العقارات[1].

منذ بداية الألفية الثالثة أدى ارتفاع قيم العقارات وازدهار سوق العقارات في العام 2000 إلى ارتفاع حجم التمويل العقاري، وارتفاع أسهم الشركات العقارية المسجلة في البورصة بشكل مستمر في جميع أنحاء العالم، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى، وكان لوفرة التمويل وشروطه الميسرة ضغطاً إضافياً على الطلب على العقارات.[2] ومن جانب آخر قامت المؤسسات المالية التي أخذت هذه العقود الائتمانية بطرح هذه القروض كسندات استثمارية الأمر الذي أنشأ سوق موازية تعنى بالتجارة في القروض وبيعها، فتباينت الهوة بين الأسعار الحقيقية والأسعار السوقية، الأمر الذي انعكس على سعر العقار المرهون،مما دفع المدين إلى محاولة الحصول على قرض جديد مقابل رهن جديد من الدرجة الثانية (الرهون الأقل جودة) (sub prime) أي أنها أكثر خطورة، حيث أن حجم القروض كان يعطى أولوية على نوع القروض[3].

[1]علة مراد، الأزمة المالية العالمية، تأمل ومراجعة، بحوث اقتصادية عربية، مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، العددان 48- 49، خريف 2009 شتاء 2010، ص 10.

[2]Final Report of the National commission on the causes of the financial and economic crisis in the united .ststes, the financial crisis inquriryreport,Subprime lending ,Washington,2011,p67.

[3]Chapra, Umer, The global financial crisis: can Islamic finance help?,2009

من الموقع الالكتروني

http://www.newhorizon-islamicbanking.com/index.cfm?section=academicarticles&action=view&id=10733

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولمزيد من الطمأنينة كان للتأمين على القروض والسندات في حالة التعثر وعدم السداد، الأثر الأكبر بتكرار عمليات الإقراض المركب حيث يتعثر المدين الأول فيضطر إلى بيع العقار. ونتيجة تخلف المدينين عن السداد بدأت ظاهرة العسر المالي، وواكب ذلك فقدان السندات العقارية لقيمتها السوقية، الأمر الذي جعل البيت الواحد مرهون لأكثر من جهة، وبأكثر من رهن.[1]

ثانيا: توسع البنوك والمؤسسات المالية الأمريكية في منح القروض السكنية

تتمثل المرحلة الثانية في الأزمة المالية تطور البنوك في التعامل مع تلك القروض، مما أدى إلى خلق فقاعة الدين المتمثلة بأموال حرّة تبحث عن مكان للاستثمار في وقت آخذت البورصة في الانهيار، وستستمر في التعرض إلى مزيد من الانهيار،[2]فمع التوسع في هذه القروض الأقل جودة استخدمت "المشتقات المالية" لتوليد مصادر جديدة للتمويل بهدف التوسع في الإقراض لتحقيق قدر أكبر من العائد.والمشتقات المسمومة هي أدوات مالية مستحدثةبهدف التحوط[3]من جهة، والمضاربة على ارتفاع وانخفاض الأوراق المالية من جهة أخرى،وتشمل: المستقبليات، والخيارات، والعقود الآجلة، والمبادلات.[4]

ويأتي ذلك من خلال ثلاثة مراحل: [5]

---

[1]المناصير، والكساسبة،علي فلاح و ووصفي عبد الكريم،الأزمة المالية العالمية حقيقتها، وأسبابها، تداعياتها وسبل العلاج. جامعة الزرقاء الخاصة 2009 ص13.

[2]مايسون،بول، انهيار الاقتصاد العالمي، نهاية عصر الجشع، ترجمة انطوان باسيل، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،بيروت –لبنان، 2011،ص123.

[3]التحوط هو: موقف يتخذ قي سوق معين وذلك في محاولة للتعويض عن التعرض لتقلبات الأسعار في سوق آخر بهدف تقليل التعرضللمخاطرغير المرغوب فيها. هناك العديد من المحددات المالية لتحقيق هذا الهدف، تشملوثائق التأمين،العقود الآجلة،المقايضة،الخيارات، من الموقع الالكتروني:

Financial–edu,Basic Fixed Income Derivative Hedging, accessed date,18-12-2014:http://www.financial-edu.com/basic-fixed-income-derivative-hedging.php

[4]Final Report of the National commission on the causes of the financial and economic crisis in the united states, p53.

[5] مسعود، محمد سميح عبد الفتاح، الأزمة المالية العالمية، نهاية الليبرالية المتوحشة، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان،2010، ص39-40.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1. تقديم القروض العقارية واعتبارها في ذمة المشتري مقابل رهن العقار الممول؛ وهنا قام المقترضون أصحاب المنازل بإعادة رهن عقاراتهم بعد تقويمها بمبالغ أكثر من قيمتها الأصلية.

2. قيام المؤسسات المقرضة ببيع ما قدمته من قروض عقارية إلى شركات التوريق (التسنيد)، لإصدار سندات بقيمة هذه الديون بقيمة اسمية لكل سند، ثم بيعها إلى المستثمرين بأسعار أكثر من قيمتها الاسمية.

3. إصدار مشتقات مالية للمضاربة على فروق أسعار هذه السندات، ثم طرحها في الأسواق المالية العالمية ليتم تداولها بين بنوك ومؤسسات مالية كبيرة ولها مكانتها في الأسواق.

وقد بلغ حجم عقود المشتقات على اختلاف أصنافها 25372 بليون دولار أمريكي في نهاية شهر 2009/6، وهي موزعة كالآتي: (2470 بليون دولار أمريكي عقود مشتقات العملات)، (15478 بليون دولار أمريكي عقود مشتقات سعر الفائدة)، (879 بليون دولار أمريكي عقود مشتقات الأسهم)(689 بليون دولار أمريكي عقود مشتقات السلع)، (5855 بليون دولار أمريكي عقود مشتقات أخرى)[1].أما المبلغ الإجمالي لجميع المشتقات غير المسددة يقدر الآن من قبل بنك التسويات الدولي بمبلغ 600 تريليون، أي اكبر بعشر مرات من حجم الاقتصاد العالمي[2].

ثالثاً: توريق الديون العقارية:

تقدم المؤسسات المالية القروض ثم تقوم بتوريق الديون العقارية، والتوريق يعني إصدار سندات وتحويلها إلى منتج يمكن بيعه وشراؤه في البورصة، أو تحويل الموجودات غير السائلة

[1] **موقع بنك التسويات الدولية**، منشورات شهر 2009/12.نقلا عن الموقع:
http://www.bis.org/statistics/derstats.htm

[2] شابرا، محمد عمر، الأزمة المالية العالمية- هل يمكن للتمويل الإسلامي أن يساعد في حلها، ترجمة د.رفيق المصري، جدة، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي-جامعة الملك عبد العزيز، 2009م، ص32.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلى أوراق مالية قابلة للتداول[1]، حيث أن البنوك سعت إلى بيع الديون لطرف آخر عبر البورصة، خاصة صناديق الاستثمار، لكن الواقع لم يحتمل تلك العمليات حيث أن قيمة الديون في البداية كانت مرتفعة جدا، وكان الطلب عليها ملحوظا، بخلاف السندات أو الصكوك التي تعتريها المشاكل، حيث فقدت الكثير من قيمتها، وبدأت صناديق الاستثمار تسعى للتخلص منها بأي ثمن لأنها أصبحت كاسدة لا تجد مشتري [2].

قيمة القروض التي قدمتها البنوك، والمؤسسات المالية الكبرى الأمريكية، للمؤسسات العقارية وشركات المقاولات قد بلغت في أخر ثلاثة شهور في عام 2005 ما يزيد عن تريليون دولار، مما أدى إلى زيادة قروض الرهن العقاري إلى نحو 10.5 تريليون دولار، أي ما يعادل 71% من إجمالي الناتج المحلي للولايات المتحدة الأمريكية في عام 2007[3].

ويتصل الأمر في الأزمة المالية العالمية حيث إن تحويل الديون من المقرض الأصلي وهو البنك وغيره من المؤسسات المالية المانحة، إلى مقترضين آخرين، ذلك في شكل أوراق مالية قابلة للتداول في أسواق المال[4]. وهكذا فإن العقار الواحد يعطي مالكه الحق في الاقتراض من البنك، لكن البنك يعيد استخدام نفس العقار ضمن محفظة أكبر، للاقتراض بموجبها من جديد من المؤسسات المالية الأخرى، وعندما تشبع السوق العقاري، ويقل الطلب وتنخفض أسعار العقارات، وفي ظل تزايد الفوائد وعدم قدرة أصحابها على إعادة بيعها، أو رهنها والحصول على قروض جديدة توقفوا عن سداد أقساط القروض وفوائدها، هنا بدأت أسعار السندات في

[1] سنقرط، سامر، التوريق كأداة تمويل واستثمار، **مجلة المصارف في الأردن**، عمان، المجلد21 العدد2، 2002م، ص 35.
[2] بحوث اقتصادية عربية مرجع سابق علة مراد الأزمة المالية العالمية، تأمل ومراجعة ص 11.ومؤتمر جامعة الجنان مرجع سابق زيدان فصول الأزمة المالية العالمية.ص7.
[3] مسعود، محمد سميح عبد الفتاح، الأزمة المالية العالمية،نهاية الليبرالية المتوحشة، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان،2010، ص36.
[4] بلوافي احمد، **أزمة عقار..أم أزمة نظام**، جدة، جامعة الملك عبد العزيز،مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، 2009م، ص 262 – 263.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الانخفاض، واتجه حملتها لبيعها بخسارة، وتوقفت المؤسسات المالية عن الإقراض، نظراً لتعثر المقترضين السابقين، بالتالي قل الطلب مرة أخرى على العقارات فانخفضت قيمتها.[1]

وتستمر العملية في موجه بعد موجة، بحيث يولد العقار طبقات متتابعة من الإقراض بأسماء المؤسسات المالية واحدة بعد الأخرى فتنقل المخاطر من القروض المفردة وتجميعها وتوزيعها على حائزي الأوراق والجهات الضامنة. وهكذا تضاءل الاهتمام بالتقييم الموضوعي للمخاطر، كما تضاءلت دقة تقييم الضمانات.

حيث عندما توقف المدينون عن سداد الأقساط، بسبب الشروط التي تضمنتها عقود التمويل والرهن العقاري، فقدت السندات قيمتها، وتعرضت البنوك الاستثمارية وصناديق الاستثمار للإفلاس، ولجأ المستثمرون الذين قاموا بالتأمين على هذه السندات بالحصول على قيمتها من شركات التأمين، مما أدى إلى تعدي الأزمة المالية التي أصابت قطاع البنوك إلى شركات التأمين.[2]

رابعا: الرقابة على المؤسسات المالية الوسيطة.

بينما تخضع البنوك التجارية في معظم الدول لرقابة دقيقة من البنوك المركزية ومؤسسات الرقابة،لكن هذه الرقابة تضعف أو حتى تنعدم بالنسبة لمؤسسات مالية أخرى مثل بنوك الاستثمار وسماسرة الرهون العقارية فضلاً عن نقص الرقابة على المنتجات المالية الجديدة مثل: المشتقات المالية، أو الرقابة على الهيئات المالية التي تصدر شهادات الجدارة الائتمانية، التي تشجع المستثمرين على الإقبال على الأوراق المالية.

[1] محمود، ماهر مصطفى، دور الاليات الرأسمالية في الازمة المالية العالمية، جامعة حلوان، دار النهضة العربية، 2009، ص61.

[22]Final Report of the National commission on the causes of the financial and economic crisis in the united ststes, the financial crisis inquriryreport,The bust,Washington,2011,p213.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لذلك ابتكرت البنوك العاملة في الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية طرقاً جديدة لتقوية ضمان هذه السندات، بتوجيه حامل السند إلى التأمين علية لدى إحدى شركات التأمين مقابل ضمان تسديد قيمة السندات إذا أفلس البنك أو صاحب المنزل مما أدى بالمستثمرين اقتناء المزيد من هذه السندات[1]. في الوقت الذي انخفضت فيه أسعار العقارات، ومن ثم غرق المواطنون في الديون، وأصبحت المؤسسات النقدية على مشارف الإفلاس، حيث فقدت السندات قيمتها[2]. أدى ذلك إلى إفلاس البنوك وصناديق الاستثمار وشركات التأمين، ومما لا شك فيه أن سياسات التحرير المالي ساهمت في زيادة حدة هذه المشكلة.

ويمكن إضافة سببين إضافيين[3]:

1- نظام جدولة الديون بسعر فائدة أعلى، أو استبدال قرض واجب السداد بقرض جديد بسعر فائدة مرتفع وهذا يلقي أعباء إضافية على المقترض المدين الذي عجز عن دفع القرض الأول بسبب سعر الفائدة الأعلى[4].

2- التوسع في منح بطاقات الائتمان (credit card) بدون رصيد.

أدت هذه العوامل مجتمعة إلى ركود كبير في الاقتصاد الأمريكي في العام 2008م، ويمكن التدليل على ذلك بمؤشرات من السوق المالي، فقد هبط مؤشر داو جونز(DawJonze) الصناعي لأسهم الشركات الأمريكية الكبرى بمقدار 679 نقطة، وانخفض مؤشر ستاندارد أند

---

[1] النجار، إبراهيم، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2009م، ص51.

[2] موقع سوالف.نت: عبد الحميد الغزالي، **الأزمة المالية العالمية..التشخيص والمخرج**: http://www.swalif.net/softs/swalif12/softs244276

[3] السبهاني، عبد الجبار، الأزمة المالية المعاصرة في عيون طالب اقتصاد إسلامي، 2008م، نقلا عن موقعه: http://faculty.yu.edu.jo/Sabhany/.

[4] بلقاسم، زايري، الأزمة المالية المعاصرة: الأسباب والدروس المستفادة، الملتقي الدولي الثالث حول إدارة المخاطر في المؤسسات الآفاق والتحديات، جامعة شلف، 25-2005/11/26م، ص 7-9.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بور(S&P) 75 نقطة، وانخفض مؤشر ناسداك(NASDAQ) 95.2 نقطة[1]. ومن مؤشرات السوق الحقيقي الدالة على الركود زيادة عجز الموازنة بمقدار 455 مليار دولار، الذي بلغت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي بـــ3.2 %، كما وصل إجمالي النفقات العامة إلى 2.98 تريليون دولار، بارتفاع بلغت نسبته 9.1% عن سنة 2007، وهي أعلى نسبة ارتفاع منذ عام 1990م. ومن جانب آخر انخفض متوسط سعر المنازل في أميركا بنسبة 9.5% وهو أكبر انخفاض منذ عام 1999م[2].

إن الخلل في أحد مكونات النظام المالي، أو أحد مهامه الرئيسي يعرض الاقتصاد برمته لخطر الأزمة المالية، لأن أثر التعاملات الشخصية بين أطراف النظام المالي لا تقتصر على هذه الأطراف بل تمتد لبقية أطراف وقطاعات الاقتصاد، مما يكسب القطاع المالي صفة القطاع الخطر و الخطير في آن واحد[3]

وهكذا فإن الأزمة الأمريكية سببتها العوامل السالفة وأزمة "الفقاعة العقارية"، والسبب في ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر بلد مستورد في العالم، بالتالي فإن ظهور الركود الاقتصادي فيها سينعكس على صادرات دول العالم الأخرى، ناهيك عن التقلبات الواضحة في سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسة الأخرى، وعن العولمة الاقتصادية التي جعلت دول العالم سريعة التأثر بما يحدث في الولايات المتحدة الأمريكية إضافة لارتباط أغلب عملات الدول بالدولار، خاصة العالم الثالث بما فيها الصين، حيث تملك أعلى احتياط من الدولار الأمر الذي جعل العالم كله يذوق ويلات الأزمة ويسعى بكل ما يستطيع للسيطرة عليها.

[1] النجار، إبراهيم، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي ص 72 – 73.
[2] موقع الرائد.نت: http://www.al-raeed.net/raeedmag/preview.php?id=1283
[3] دانييل كوهين، مقال بعنوان: وضع حد لتتحقق ذاتيا الأزمات، مجلة التمويل و التنمية،صندوق النقد الدولي، عدد سبتمبر 2004، ص31

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث: نتائج الأزمة المالية على الولايات المتحدة الأمريكية

أثرت الأزمة المالية على الولايات المتحدة الأمريكية بشكل واضح، وانطلقت هذه الأزمة مع إعلان المؤسسات المالية إفلاسها، التي كان على رأسها ليمان براذرز، كما طالت الأزمة العديد من البنوك الأمريكية وانخفاض أسعارها نتيجة ما يسمى " بالديون الرديئة"، وإغلاق ما يقارب الـ 70 شركة رهن عقاري[1]، كما أن توسع المؤسسات المالية في منح الائتمان عالية المخاطر للشركات والمؤسسات العاملة في مجال الرهن العقاري، التي لا تتوافر لديها الضمانات المالية الكافية لسداد التزاماتها، وعدم قدرة مؤسسات التمويل العقاري على القيام بعمليات الاستحواذ التي أعلنت عنها الحكومة الأمريكية في ذلك الوقت،ذلك بسبب عدم توافر التمويل اللازم للقيام بهذه العمليات، أعطى مؤشرا سلبيا لأداء الاقتصاد الأمريكي، مما ولد شعورا لدى المستثمرين بأن أكبر اقتصاد على مستوى العالم يمر بأزمة حقيقية، ومن المعروف أن أسواق المال بالغة الحساسية لمثل هذه المؤشرات فكان التراجع الحاد في كافة مؤشرات البورصات الأمريكية.

ورغم أن الأزمة هي أزمة مالية نابعة من تحويل رأس المال إلى "رأس مال يعمل من أجل تحقيق المال" فقط، بدلا من العمل في الإنتاج السلعي، إلا أنها أثبتت منذ بداية انتشارها إنها أزمة عارمة تؤثر بصورة كبيرة ومباشرة على كل تكوينات الاقتصاد الحقيقي بما في ذلك الإنتاج والاستهلاك والعمل، وتتسع شدة وطأتها في شتى المجالات اجتماعياً وسياسياً[2]. أي أنها تشمل جميع جوانب الحياة.

[1] الشرقاوي، عبد الحكيم مصطفى، العولمة المالية وإمكانية التحكم، عدوى الأزمات المالية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005،ص39.

[2] مسعود، محمد سميح عبد الفتاح، الأزمة المالية العالمية،نهاية الليبرالية المتوحشة، ص10.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كان لهذه الآثار تبعات عديدة ويمكن استنتاج نتائج الأزمة المالية على الولايات المتحدة الأمريكية من خلال عدة مؤشرات يمكن قياس نتائجها على الولايات المتحدة الأمريكية، ذلك من خلال:

أولا: البطالة

تعد البطالة من أخطر وأكبر المشاكل التي تهدد استقرار الأمم والدول، وتختلف حدتها من دولة لأخرى ومن مجتمع لآخر، فالبطالة تشكل السبب الرئيسي لمعظم الأمراض الاجتماعية وتمثل تهديدا واضحا على الاستقرار السياسي، كما وتعتبر من المؤشرات الاجتماعية، والاقتصادية لنمو الدول.

وحسب تعريف منظمة العمل الدولية فإن العاطل عن العمل هو كل إنسان قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند الأجر السائد ولكن دون جدوى. وإن معدل البطالة هو عبارة عن نسبة عدد الأفراد العاطلين إلى القوة العاملة الكلية، وهو معدل يصعب حساباته بدقة، ذلك لاختلاف نسبة العاطلين حسب الوسط (حضري أو قروي) وحسب الجنس، والسن، ونوع التعليم، والمستوى الدراسي[1]. حيث أن نسبة أفراد القوى العاملة الذين ليس لديهم عمل، لكنهم متاحين للعمل ويبحثون عن الوظائف.

والأشخاص الذين هم في حالة بطالة يتكونون من الأشخاص الذين فوق سن معينة، وفي يوم معين أو أسبوع معين، يدخلون في أحد الأنماط الآتية:[2]

أ. العمال الراغبون في العمل الذين انتهت عقودهم، أو أوقفت مؤقتاً وأصبحوا من دون وظائف، ويبحثون عن العمل لقاء أجر أو ربح.

[1] ياسر محمد جاد الله محمود، العولمة والفقر في مصر، ملتقى دولي :قضايا العولمة وتأثيرها على الدول النامية، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، 2006، ص 7 من الموقع الالكتروني: http://sites.birzeit.edu/cds/arabic/library/oldbooks.html

[2] الموسوعة العربية، المجلد الخامس، العلوم القانونية والاقتصادية، البطالة، ص148.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب. الأشخاص الراغبون في العمل باستثناء المصابين بوعكات بسيطة في مدة معينة، ويبحثون عن العمل لقاء أجر أو ربح من الذين لم يسبق لهم العمل، أو تكون مهاراتهم العملية دون مستوى العاملين.

ج. الذين لم يظفروا بعد بوظائف، وإن كانوا قد أعدوا الترتيبات للبدء في وظائف جديدة في المستقبل.

د. الأشخاص الذين تكون أعمالهم في حالة توقف وقتي أو غير محدود من دون أجر».

أي أن ليس كل من لا يعمل فهو يمكن اعتباره عاطل عن العمل فكل من (الطلبة، والمعوقين، والمسنين، والمتقاعدين، ومن فقد الأمل في العثور على عمل، ومن هم في غنى عن العمل) لا يمكن اعتبارهم عاطلين عن العمل.

الجدول رقم (1)

نسبة إجمالي البطالة %(من إجمالي القوى العاملة) للولايات المتحدة الأمريكية للفترة من عام 2003-2013

السنة	النسبة(%)
2003	6.5
2004	5.5
2005	5.1
2006	4.6
2007	4.6
2008	5.8
2009	9.3
2010	9.6
2011	8.9
2012	8.1
2013	7.4

المصدر: United States Department of labor, Labor Force Statistics from the Current Population Survey, Unemployment rate:http://data.bls.gov/pdq/SurveyOutputServlet

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعند تتبع نسب البطالة تلاحظ الدراسة ما يلي :

نسب البطالة للفترة من (2003-2013) كما هو مبين بالجدول رقم (1) فإنهمنالعام 2003 ولغاية العام 2008 نسبة البطالة تذبذبت لكن بنسب بسيطة جداً، حيث أن هذه النسب حافظت على مستواها بنسبة ارتفاع،أو انخفاض،لم تتجاوز 1% لتلك الفترة، ومن العام 2008 ولغاية العام 2013 ارتفعت بفارق 3,5% عام 2009 لتصبح 9,3 من أصل 5,8 العام 2008، ثم ارتفعت لتصل 9,6 العام 2010 بفارق 0,3 % وهي أعلى نسبة رُصدت خلال الفترة الزمنية للدراسة، ثم انخفضت تلك النسبة لتسجل 7,4 العام 2013.

يعتبر ارتفاع معدلات البطالة في مختلف قطاعات النشاط الإنتاجي من أهم الآثار السلبية للأزمة المالية، حيث نجد أن الولايات المتحدة تعرضت في تاريخيها الحديث إلى العشرات من فترات الركود الاقتصادي دون أن يصل الآمر بها إلى أزمة مالية عظمى كالتي شهدتها منذ اندلاع الأزمة المالية في العام 2008م.[1]ويبين الشكل رقم (1) نسبة اجمالي البطالة للولايات المتحدة الامريكية للفترة من 2003-2013.

[1] النجار، إبراهيم، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، ص 86

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

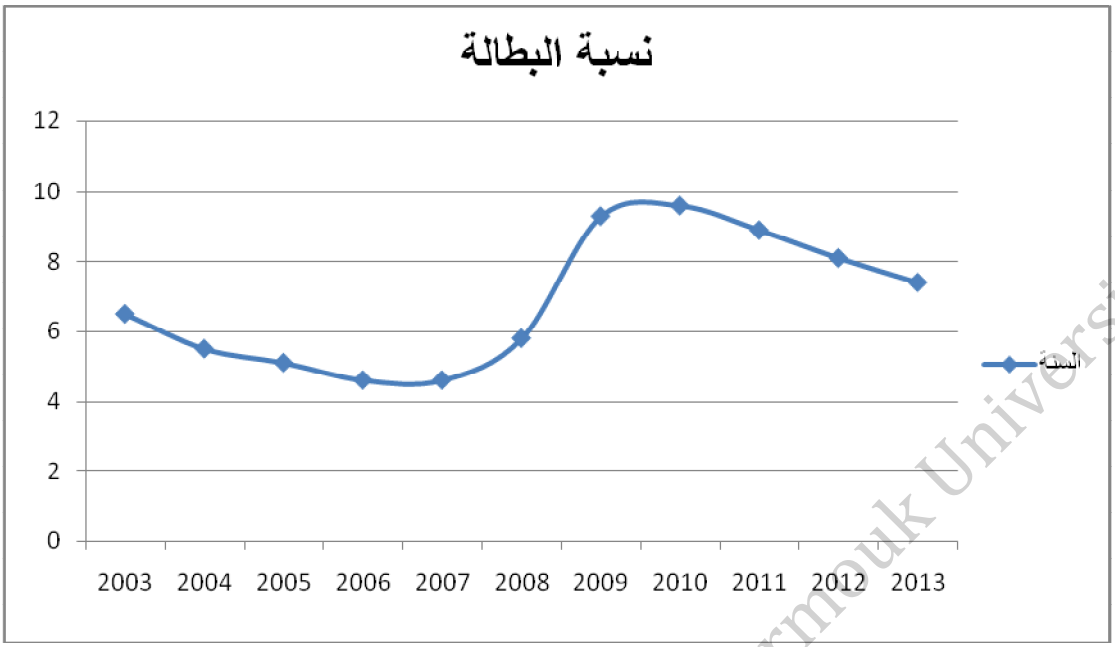

رسم توضيحي من اعداد الباحث بالاستناد الى الجدول رقم (1) يبين نسبة إجمالي البطالة %(من إجمالي القوى العاملة) للولايات المتحدةالأمريكية للفترة من 2003-2013

شكل رقم (1)

وترى الدراسة أن من أهم الآثار التي خلفتها الأزمة المالية ارتفاع معدلات البطالة، حيث أثرت في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال ارتفاع نسب البطالة، كما تستنتج الدراسة أن آثار الأزمة المالية ظهرت أثارها وارتداداتها الملموسة من خلال النسب الموضحة والمرفقة للبطالة أعوام 2009 و 2010.

ثانياً: العجز التجاري للولايات المتحدة الأمريكية

يكشف العجز في الميزان التجاري عن مواطن الضعف في اقتصاد البلد الذي يعانيه، ويعبر عن قصور الطاقات الإنتاجية فيه عن تلبية حاجاته، الأمر الذي يضطره إلى الاستيراد لتوفير هذه الحاجات، كما أن نوعية المواد المستوردة تكشف عن طبيعة الهيكل الإنتاجي؛ فاستيراد المواد الغذائية يبين قصور إنتاج الغذاء فيه عن توفير متطلبات الأمن الغذائي، واستيراد

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الآلات والتجهيزات يكشف عن قصور صناعة الآلات والتجهيزات فيه، كما أن العجز المستمر في الميزان التجاري يستنزف احتياطيات البلد من العملات الأجنبية ويؤدي به إلى الاستدانة من الخارج، كما أن العجز يؤدي في النهاية إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية وقوتها الشرائية مما يحدث أزمات اقتصادية واجتماعية[1].

هو واحد من أهم المؤشرات الاقتصادية على الإطلاق، ويمثل الفارق بين الصادرات والوردات، فإذا كان حجم الواردات أكبر من الصادرات يسمى الناتج بالعجز التجاري (Trade Deficit) ، وإذا كان حجم الصادرات أكبر من الواردات يسمى الناتج بالفائض التجاري، (Trade Surplus).[2]

الجدول رقم(2)

قيمة صادرات و واردات السلع بالأسعار الجارية بالدولار الأمريكي والميزان التجاري في الولايات المتحدة الأمريكية للفترة من 2003- 2013.

السنة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري*
2003	724,771,000,000	1,303,050,000,000	-578,279,000,000
2004	814,875,000,000	1,525,680,000,000	-710,805,000,000
2005	901,082,000,000	1,732,706,000,000	-831,624,000,000
2006	1,025,967,000,000	1,918,077,000,000	-892,110,000,000
2007	1,148,199,000,000	2,020,403,000,000	-872,204,000,000
2008	1,287,442,000,000	2,169,487,100,000	-882,045,100,000
2009	1,056,043,000,000	1,605,295,700,000	-549,252,700,000
2010	1,278,495,000,000	1,969,183,900,000	-690,688,900,000
2011	1,482,508,000,000	2,265,894,000,000	-783,386,000,000
2012	1,545,703,000,000	2,335,536,700,000	-789,833,700,000
2013	1,579,593,000,000	2,329,059,800,000	-749,466,800,000

المصدر:

البنك الدولي،البيانات، مؤشرات التنمية في العالم،واردات السلع بالأسعار الجارية بالدولار الأمريكي
http://data.albankaldawli.org/indicator/TM.VAL.MRCH.CD.WT/countries/1W?display=default
البنك الدولي،البيانات، مؤشرات التنمية في العالم،صادرات السلع بالأسعار الجارية بالدولار الأمريكي
http://data.albankaldawli.org/indicator/TX.VAL.MRCH.CD.WT

*الميزان التجاري: محسوبة من(الواردات – الصادرات) = الميزان التجاري

[1] الموسوعه العربية، المجلد العشرون، العلوم القانونية والاقتصادية، الميزان التجاري،ص225.
[2] المتداول العربي، الميزان التجاري، من الموقع الالكتروني:http://www.arabictrader.com/

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعند تتبع الميزان التجاري تلاحظ الدراسة ما يلي :

انخفض العجز التجاري من العام 2003 حتى العام 2006، انخفض العجز التجاري للولايات المتحدة الأمريكية، ليرتفع بفارق 19906000000 من العام 2006 إلى العام 2007، أما في العام 2008 سجل العجز التجاري ما قيمته -882045100000 وفي العام 2009 سجل العجز التجاري ما قيمته – 549252700000 أي بفارق -332792400000 لتلك الفترة أي أن ارتداد ألازمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية ظهرت ارتداداتها في عام 2009، ثم انخفض العجز التجاري بشكل تدريجي للأعوام 2012،2011،2010. ثم ارتفع العجز التجاري ليسجل -749466800000 عام 2013، ويمكن اعتبار هذا الارتفاع لعام 2013 ارتفاع بسيط عند المقارنة بالارتفاع الذي حدث عام 2009. ويوضح الشكل رقم (2) الميزان التجاري للولايات المتحدة الامريكية للفترة من 2003-2013.

رسم توضيحي من عمل الباحث بالاستناد الى الجدول رقم (2) يبين الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية للفترة من 2003-2013

شكل رقم (2)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إذا الأزمة المالية أثرت في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال ارتفاع العجز التجاري، كما تستنتج الدراسة أن آثار الأزمة المالية ظهرت أثارها وارتداداتها الملموسة من خلال القيم الموضحة والمرفقة في العام 2009.

ثالثاً: قيمة الناتج المحلي الإجمالي

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي واحد من المؤشرات الرئيسية لنظام الحسابات القومية، كما يعتبر من مؤشرات النمو الرئيسية لأي بلد، ويعرف الناتج المحلي الإجمالي "بإجمالي القيمة النقدية للسلع والخدمات التي تم إنتاجها في الدولة (سواءً بواسطة شركات محلية أو أجنبية) خلال فترة زمنية معينة، ويعتبر مؤشر (GDP) هو المؤشر الرئيسي لقياس معدلات النمو الاقتصادي، حيث أنه يشمل جميع قطاعات الاقتصاد بما يعطي صورة واضحة عن الوضع الاقتصادي الحالي للدولة ومدى صلاحيته للاستثمار، لذلك يهتم بنتائجه جميع فئات المستثمرين، كما تهتم به أيضًا البنوك المركزية عند تطبيق سياساتها النقدية وتقرير معدلات الفائدة."[1]

حيث يمكن قياس اثر الأزمة المالية على الولايات في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال قيمة الناتج المحلي الإجمالي لما لهذا المؤشر من أهميه في مؤشرات النمو الاقتصادية الرئيسية في الولايات المتحدة الأمريكية لشموله جميع القطاعات كالبنوك والمؤسسات المالية والشركات والمصانع وغيرها، وبالتالي ارتباط الناتج القومي الإجمالي باختلالات السوق.

[1]US Department of Commerce,Bureau of Economic Analysis: http://www.bea.gov/newsreleases/national/gdp/gdpnewsrelease.htm,

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (3)

قيمة الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية بالقيمة الحالية للدولار الامريكي للفترة من 2003-2013

السنة	الناتج المحلي الإجمالي(تريليون)
2003	11,512,200,000,000.0
2004	12,277,000,000,000.0
2005	13,095,400,000,000.0
2006	13,857,900,000,000.0
2007	14,480,300,000,000.0
2008	14,720,300,000,000.0
2009	14,417,900,000,000.0
2010	14,958,300,000,000.0
2011	15,533,800,000,000.0
2012	16,244,600,000,000.0
2013	16,800,000,000,000.0

المصدر :

البنك الدولي،البيانات، مؤشرات التنمية في العالم،إجمالي الناتج المحلي، القيمة الحالية بالدولار الأمريكي، تاريخ الدخول :8 كانون ثاني 2015

http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD/countries/1W?display=default

عند تتبع قيمة الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية تلاحظ الدراسة :

قيمة الناتج المحلي الإجمالي من عام 2003 ولغاية 2008 وكما هو مبين بالجدول رقم (3) سجل ارتفاع متباين. وفي عام 2009 انخفض الناتج المحلي الإجمالي بفارق 302,400,000,000.0 عن العام 2008، ليعود بالارتفاع حتى 2013.

وهنا تجد الدراسة أن الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية أثرت على قيمة الناتج المحلي الإجمالي وتستنتج الدراسة أن أثار الأزمة المالية ظهرت أثارها وارتداداتها على

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الناتج المحلي الإجمالي عام 2009، وامتدت أثارها حتى عام 2010، لتعود بالارتفاع حتى عام 2013، والشكل رقم (3) يوضع الانخفاض والارتفاع في الناتج المحلي الاجمالي في الولايات المتحدة الامريكية للفترة من 2003-2013.

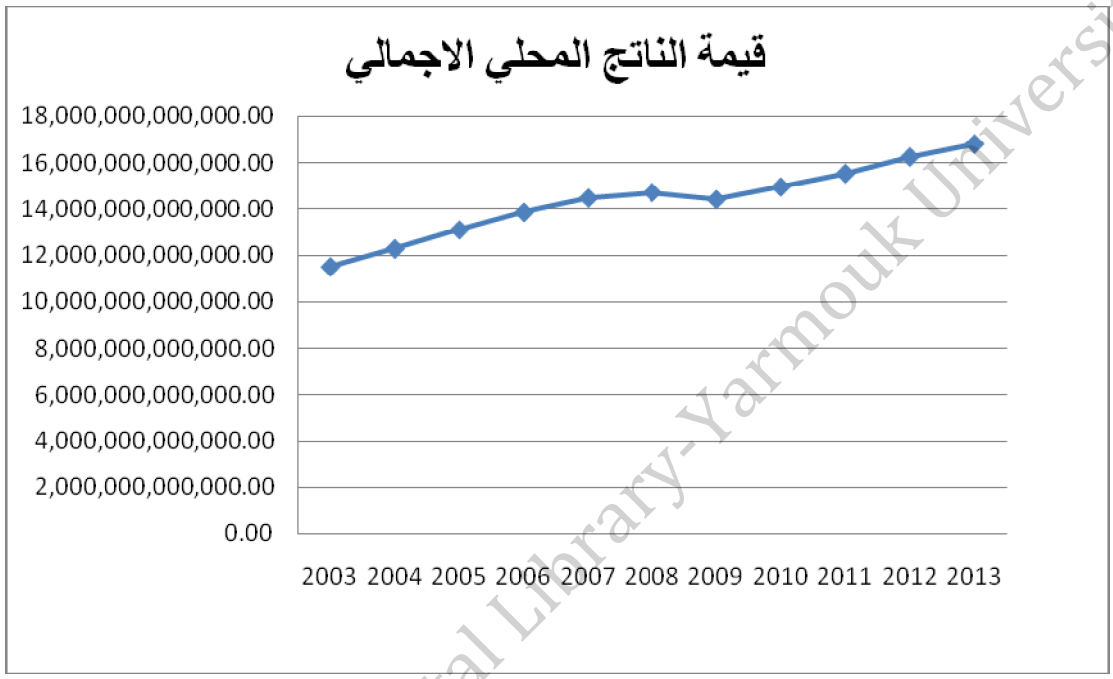

رسم توضيحي من اعداد الباحث بالاستناد الى الجدول رقم (3) يبين قيمة الناتج المحلي الاجمالي للولايات المتحدة الأمريكية للفترة من 2003-2013

شكل رقم (3)

إذا الأزمة المالية أثرت في الولايات المتحدة الأمريكية على الناتج المحلي الاجمالي، كما تستنتج الدراسة أن آثار الأزمة المالية ظهرت أثارها وارتداداتها الملموسة من خلال القيم الموضحة والمرفقة اعوام 2009 و 2010.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعاً: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات الهامة لمعرفة فروقات الناتج المحلي الاجمالي، ويحتسب معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي من خلال المعادلة التالية:

(الناتج المحلي الاجمالي للسنه الحالية – الناتج المحلي الاجمالي للسنه السابقة) ويقسم الناتج على الناتج المحلي الاجمالي للسنة السابقة ويضرب الناتج في 100 ليساوي معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي.

الجدول رقم (4)

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي % للولايات المتحدة الأمريكية للفترة من عام 2003-2013.

السنة	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
2003	2.8
2004	3.8
2005	3.3
2006	2.7
2007	1.8
2008	-0.3
2009	-2.8
2010	2.5
2011	1.6
2012	2.3
2013	2.2

المصدر:

البنك الدولي،البيانات، مؤشرات التنمية في العالم،معدل نمو إجمالي الناتج المحلي، % سنوياً، تاريخ الدخول 15 كانون أول 2014

http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG/countries/1W?display=default

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعند تتبع نسبة نمو الناتج المحلي تجد الدراسة ان معدل النمو للفترة من 2003-2008 تميزت بالتذبذب ما بين الارتفاع والانخفاض، كما ان معدل النمو للفترة من 2009-2013 تميزت بالتذبذب والانخفاض، وكاتجاه عام فان معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي لما بعد 2006 هو الانخفاض. ويبن الشكل رقم (4) معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي للفترة من 2003-2013.

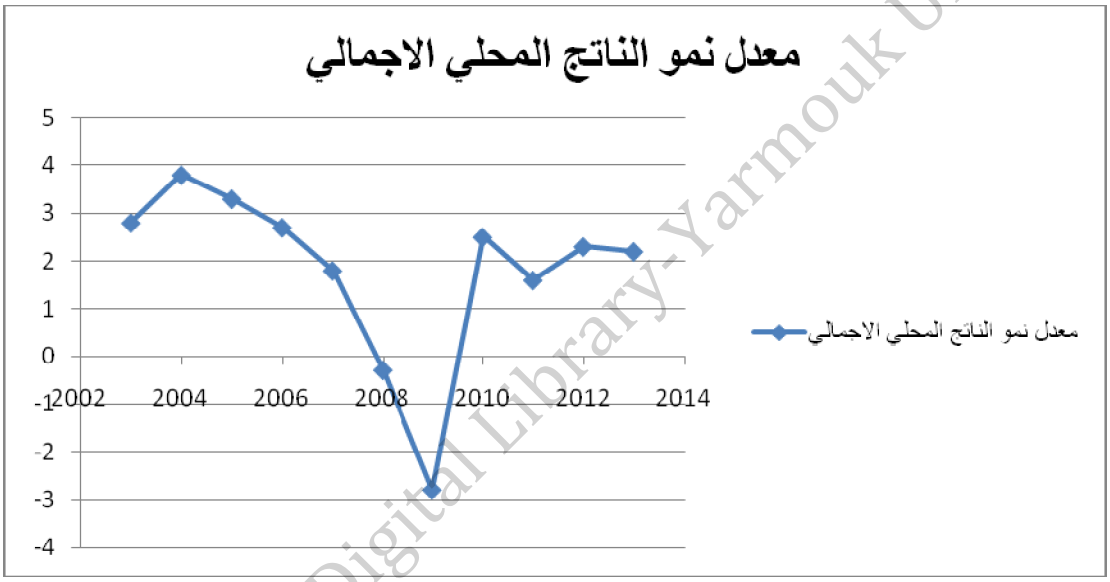

رسم توضيحي من اعداد الباحث بالاستناد الى الجدول رقم (4) يبين معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي للولايات المتحدةالأمريكية للفترة من 2003-2013

شكل رقم (4)

إذا الأزمة المالية أثرت في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، كما تستنتج الدراسة أن مؤشرات الازمة وآثارها المالية ظهرت أثارها وارتداداتها الملموسة من خلال القيم الموضحة والمرفقة بالانخفاض ابتداء من العام 2005 حتى 2007 ثم لتسجل عجز بانخفاض اعوام 2008 و 2009، لتعود بالتعافي عام 2010 ولكن ما زال معدل نمو الناتج المحلي حتى عام 2013 لم يصل لفترة ما قبل بدء مؤشرات الازمة عام 2005.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامساً: الديون المترتبة على الولايات المتحدة الأمريكية

ارتفع مستوى الدين الحكومي الأمريكي إلى مستويات عالية، حيث يمكن أن يؤثر ذلك على الولايات المتحدة بل على العالم اجمعه حيث أن البيانات والمؤشرات تدل على ارتفاع في قيمة الديون المترتبة على الولايات المتحدة الأمريكية ليصل إلى 17,471.65 تريليون دولار عام 2013 وهي أعلى قيمة سجلت للديون الأمريكية حتى عام 2013.

الجدول رقم (5)
قيمة الديون المترتبة على الولايات المتحدة الأمريكية للفترة من عام 2003-2013.

السنة	الديون المترتبة على الولايات المتحدة الأمريكية(تريليون)
2003	6,783.23
2004	8,039.31
2005	8,496.62
2006	8.818.54
2007	9,268.11
2008	10,721.34
2009	12,407.35
2010	14,181.6
2011	15,366.47
2012	16,589.83
2013	17,471.65

المصدر:

http://www.usgovernmentdebt.us/debt_deficit_history

/http://www.statista.com/statistics/262893/national-debt-in-the-united-states

عند تتبع قيمة الديون المترتبة على الولايات المتحدة الامريكية تلاحظ الدراسة:

الديون الامريكية للفترة من عام 2003-2013 وكما هو مبين بالجدول رقم (5)، فالاتجاه العام يبين ارتفاع الديون المترتبة على الولايات المتحدة حيث سجل ارتفاع الديون عام 2004 بفارق 1,256.08تريليون دولار كارتفاع عن عام 2003، اما الاعوام (2005،2006،2007) سجل فارق ارتفاع الديون نسب متذبذبة وبقيمة فرق357.31 مليار دولار تقريباً، الى ان سجل عام

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2008 فارق ارتفاع عن 2007 1,453.23 تريليون، ولترتفع عام (2010،2009، 2011) لتصل الى فارق 1,840.811 تريليون عام 2011 عن 2010، ثم انخفض ارتفاع الفارق عام 2012 عن 2013 الى 1,223.36تريليون دولار، ولتنخفض عام 2013 عن 2012 الى 882.82مليار دولار.ويبين الشكل رقم (5) قيمة الديون المترتبة على الولايات المتحدة الأمريكية للفترة من عام 2003–2013.

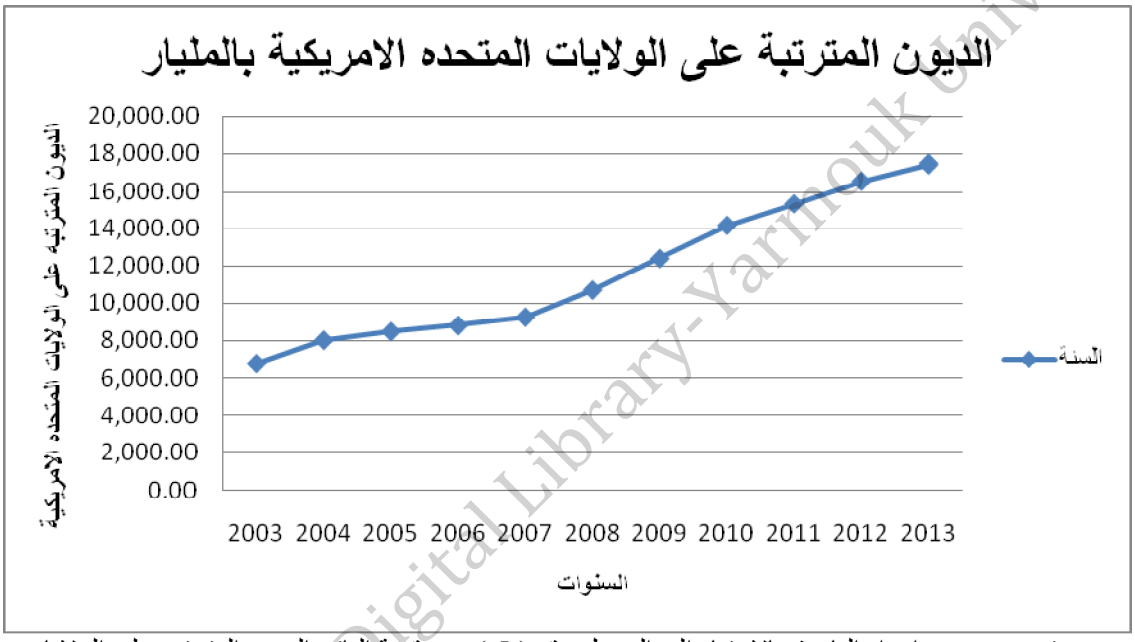

رسم توضيحي من اعداد الباحث بالاستناد الى الجدول رقم (5) يبين قيمة الناتج الديون المترتبه على الولايات المتحدة الأمريكية للفترة من 2003-2013

شكل رقم (5)

تجد الدراسة الى ان الاتجاه العام هو الارتفاع في مبلغ الدين، ومن خلال فروقات الارتفاعات نجد ان ارتفاع الديون للاعوام (2009، 2010، 2011) كان اعلى الفروق في ارتفاع الديون أي ان الازمة المالية أثرت على قيمة ارتفاع الديون المترتبة على الولايات المتحدة ليعود الانخفاض في فروق ارتفاع الديون عامي 2012 و 2013.

تجد الدراسة كاتجاه عام ان الازمة المالية اثرت سلباً على الولايات المتحدة الامريكية، كما ان الاثار السلبية والواضحة ظهرت ارتدادها في المؤشرات التي تناولتها الدراسة عامي 2009 و2010 لتعود المؤشرات بالارتفاع تدريجياً ولكن ما زالت اثار الازمة المالية في الولايات المتحدة الامريكية تؤثر سلباً على مؤشرات الدراسة بالرغم من التعافي التدريجي من اثار الازمة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

العلاقات السياسية والاقتصادية الأمريكية مع منطقة الشرق الأوسط

يهدف هذا الفصل في مبحثه الاول الى استعراض العلاقات السياسية والاقتصادية الامريكية مع الأردن، وايضاً يتطرق الى تحليل ابرز ملامح العلاقات بين الدولتين فعلى الصعيد السياسي من خلال الزيارات المتبادلة بين الرؤساء وابرز المواقف بين البلدين وعلى الصعيد الاقتصادي من خلال تحليل مؤشرات العلاقات الاقتصادية الامريكية المتمثلة باتفاقية التجارة الحرة الامريكية وكفالة القروض والمنح والمساعدات المقدمة لدول حالة الدراسة.

كما يتناول المبحث الثاني والثالث والرابع كل من مصر واسرائيل وفلسطين من خلال استعراض العلاقات السياسية والاقتصادية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من خلال الدور المحوري الذي تضطلع به الولايات المتحدة الامريكية في العالم عموماً، ومنطقة الشرق الاوسط خصوصاً، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي ونشوء نظام أحادي القطبية، حيث تهيمن الولايات المتحدة على مفاصل العلاقات الدولية، من خلال عدة سياسات تتبعها في علاقاتها، عن طريق الاتفاقيات المشتركة (اتفاقية التجارة الحرة) ، وكفالة القروض، وتقديم المساعدات والتي تعتبر جزء لا يتجزأ من السياسة الخارجية الأمريكية في تعاملها مع دول العالم، وتعتبر المساعدات الأمريكية أداه اقتصادية ذات فاعلية في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، وهذه المساعدات تكون مشروطه برزمة من الالتزامات التي تلتزم بها الدول المستفيدة من تلك المساعدات في الإذعان للسياسة الامريكية المتمثلة في الحفاظ على مصالحها.

وهناك علاقة مؤكدة بين الاتجاه العام للسياسة الخارجية الأمريكية وسياسات المعونة أو المساعدات الاقتصادية للخارج بوصف المساعدات جزءا لا يتجزأ من بنيان السياسات الخارجية وأحد أدوات تحقيق أهدافها الاستراتيجية إذ تنعكس التطورات في مجرى السياسة الخارجية الأمريكية على سياسات المعونة والمساعدات الاقتصادية الخارجية، ففي فترة الحرب الباردة وهى الفترة الممتدة حتى أوائل السبعينات، كانت المساعدات الاقتصادية الأمريكية إلى الخارج تتنقل من خلال العلاقات الثنائية وكانت اتفاقات المعونة هي الصورة البارزة لتدفق المساعدات الأمريكية إلى الخارج في هذه الفترة وكانت هذه المساعدات تتخذ شكل المعونات الغذائية والقروض على وجه العموم أما في الفترة الثانية وهى التي تبدأ من أوائل السبعينات إتباع سياسة الانفراج أو الوفاق فإنه يلاحظ زيادة الاهتمام الأمريكي بتوفير المساعدات من خلال مؤسسات التمويل الدولية وعلى وجه الخصوص البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وبينما نلاحظ في المرحلة الأولى أنه كانت هناك شروط أمريكية واضحة لإعطاء المعونات إلى الدول النامية من

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلال الاتفاقات الثنائية فإن الفترة الثانية شهدت تحولا في طريقة إملاء هذه الشروط حيث أصبحت المعونة تتقرر من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي اللذين تسيطر الولايات المتحدة عليهما عليا سواء من خلال رأس المال أو عملية اتخاذ القرارات عن طريق قوتها التصويتية وسيطرة موظفيها وذلك من خلال ربط المساعدات بالشروط التي تضعها الولايات المتحدة الأمريكية على الدول المتلقية لهذه المساعدات[1]، حيثشهدت منطقة الشرق الأوسط خلال القرن الماضي حالة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني، ويعود ذلك لعدة أسباب وعلى رأسها الصراع العربي الإسرائيلي على مدى السنوات الماضية، ثم بروز حركات المطالبة بالإصلاحات التي أطلق عليها فيما يسمى "بالربيع العربي"، وظهور قوى وحركات متطرفة كل هذا برز عنه تحديات تواجهه المنطقة.

ويتناول هذا الفصل العلاقات السياسية والاقتصادية الأمريكية مع منطقة الشرق الأوسط من خلال دراسة تلك العلاقات مع دول حالة الدراسة للفترة من (2003-2013) من خلال المباحث الآتية:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

[1] نوار،ابراهيم، مقالة بعنوان المساعدات الاقتصادية الى العالم العربي، الأهرام الرقمي، من مجلة السياسة الدولية، 1 اكتوبر 1981، من الموقع الالكتروني:http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=215145&eid=13

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: العلاقات السياسية والاقتصادية الأمريكية مع الأردن

المطلب الأول : العلاقات السياسية الأمريكية مع الأردن

لتحقيق المصالح القومية الامريكية تتعاون الولايات المتحدة مع دول متعددة في المنطقة والاردن احدى تلك الدول، اذ أقيمت العلاقات بين البلدين لاعتبارات عديدة، يأتي في مقدمتها الابعاد الجيوستراتيجية نتيجة لوقوع الاردن بالقرب من مناطق الصراع الامر الذي جعل الاردن يصبح مدار اهتمام القوى الاقليمية الرئيسية المحيطة به، والقوى العالمية الكبرى التي لها مصالح حيوية في المنطقة وعلى راسها الولايات المتحدة الامريكية. حيث ان موقع الاردن المتميز في قلب منطقة الشرق الاوسط ومكانته في النظام الاقليمي العربي جعلة حلقة الوصل بين الاقطار العربية.[1]

تعود العلاقات ما بين الأردن والولايات المتحدة إلى عام 1949، عندما أقيمت العلاقات الدبلوماسية ما بين البلدين، ومنذ ذلك الوقت كانت الولايات المتحدة دائماً مهتمة في تقوية وتدعيم علاقاتها مع الأردن، ففي عام 1974 تمّ الاتفاق خلال زيارة الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون إلى الأردن على إنشاء لجان مشتركة ما بين البلدين، للإشراف على كافة أوجه التعاون في مجالات التجارة، التنمية، المساعدات العسكرية والفنية والاقتصادية لتمكين الأردن من المساهمة في سلام واستقرار المنطقة .[2]

ينظر الى الاردن الدولة الاكثر التزاماً بالمسؤولية الدولية واكثر الدول تجسيداً لمفهوم التعاون الدولي الاردن محط احترام دولي لا تباعة سياسة الاعتدال، ومساهمته بالعديد من النشاطات الانسانية العلمية والطبية وحفظ السلام والامن في المنطقة وبدول الصراع.[3]

---

[1] نهار،غازي صالح: القرار السياسي الخارجي الاردني تجاه حرب الخليج العربي الثانية، دار مجدلاوي للنشر،عمان، 1997م،ص26.

[2] وزارة الخارجية وشؤون المغتربين، السياسات، الأردن والولايات المتحدة من الموقع الالكتروني:
http://www.mfa.gov.jo/ar

[3] مركز الرأي للدراسات،ندوة فكرية بعنوان سياسة الاردن الخارجية،مداخلة.صبريربيحات، مركز الرأي للدراسات،14-11-2008م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تهتم الولايات المتحدة الامريكية بأبعاد علاقاتها مع الاردن، وذلك لدور الاردن المتميز في عملية السلام العربي– الاسرائيلي، وتصدية لأعمال العنف والارهاب الذي شكل دليلاً قاطعاً على مراعاة مصالح الولايات المتحدة في المنطقة، فقدمت للأردن المساعدات السياسية والاقتصادية والعسكرية من أجل الحفاظ على استقراره وازدهاره، وتعزيز التزامه بالسلام والاعتدال واستقرار المنطقة، كما تدعم الولايات المتحدة الجهود الاردنية لتنفيذ الاصلاحات التي من شأنها ضمان مستقبل أفضل للشعب الأردني.[1]

تعتبر الأردن حليف استراتيجي قوي للولايات المتحدة الأمريكية إذ ترتبط معها بعلاقات سياسية واقتصادية، وتتشارك الولايات المتحدة والأردن الأهداف المشتركة بحل عادل وسلام شامل دائم في الشرق الأوسط ووضع حد للتطرف العنيف الذي يهدد أمن الأردن والمنطقة، والعالم بأسره. فعملية السلام في المنطقة ومعارضة الأردن للإرهاب بشكل موازي وغير مباشر تساعد مصالح الولايات المتحدة على نطاق أوسع،وتسعى سياسة الولايات المتحدة لتعزيز التزام الأردن بالسلام والاستقرار والاعتدال،في ضوء الاضطرابات الإقليمية الجارية.[2]

فالأردن شريك رئيسي للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، وتواجه مجموعة من التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية الخاصة بالأردن، والولايات المتحدة ملتزمة بتحقيق

---

http://sites.email-soft.com/alraiasp/User_Site/Site/View_Articlear.aspx?type=2&ID=296

[1] الفايز، ذياب محمد: العلاقات الاردنية الامريكية وأفاقها المستقبلية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، 2013م،ص33.

[2]US. Department of state,U.S. Relations With Jordan,Bureau of Near Eastern Affairs,Fact Sheet **July 3, 2014:http://www.state.gov/r/pa/ei/bgn/3464.htm**

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

استقرار الأردن وتعميق التعاون بين البلدين، وتدعم الولايات المتحدة القيادة الأردنية في مواصلة الإصلاحات السياسية والاقتصادية في الأردن.[1]

وكون العلاقة بين البلدين مبنية على المصالح المتبادلة فمن خلال الاستقراء يتبين اهم المصالح الامريكية الاستراتيجية في الاردن تتمثل بما يلي:

- الحفاظ على اتفاقية السلام الاردني الاسرائيلي من خلال تعزيز التزام الاردن بالسلام والاعتدال واستقرار المنطقة.
- مزايا موقع الاردن الجيو استراتيجي، والواقع في قلب منطقة الشرق الاوسط.
- التعاون مع الجيش الاردني وتعزيز دور الاردن في مكافحة الارهاب.

اما المصالح الاردنية الاستراتيجية في علاقاتها مع الولايات المتحدة الامريكية تتمثل بما يلي:

- تحديث القدرات العسكرية الاردنية وتطويرها
- دعم الاردن الاقليمي والدولي، على مستوى الاحداث والقضايا الدولية والاقليمية مثل القضية الفلسطينية، ومحاربة الارهاب.
- دعم الاقتصاد الاردني، ومحاولة جذب الاستثمارات الخارجية وذلك كون الاردن بلد فقير الموارد ويحتاج الى مثل تلك الاستثمارات.

استمرت العلاقات الدبلوماسية ما بين البلدين، وفي 4 حزيران 2003 قام الرئيس جورج دبل يو بوش بزيارة عمل إلى الأردن وذلك لحضور اجتماع مع رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون ورئيس الوزراء عباس بحضور الملك عبد الله الثاني لاستضافة قمة العقبة

[1] هيغل، تشاك، سياسة الدفاع الأمريكية في الشرق الأوسط، معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى، 9ايار 2013م
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/u.s.-defense-policy-in-the-middle-east

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التي هدفت إلى تنشيط الإعمال بإحلال السلام وذلك من خلال الالتزام بتنفيذ بنود خريطة الطريق لعملية السلام وحل الدولتين والاعتراف بدولة فلسطين والتشارك في الأرض المقدسة كمقر لدولتين إسرائيل وفلسطين.[1]

تتصف العلاقات بين الأردن والولايات المتحدة بأنها متميزة وبناءة،وتقوم على أساس من العلاقات الثنائية والمصالح المتبادلة، كما أن الأردن باستمرار يعمل على توظيف علاقاته مع الولايات المتحدة لخدمة قضايا المنطقة وخصوصاً قضيتي فلسطين والعراق، كما كان للأردن الدور الأكبر في ضمان حشد دعم الولايات المتحدة وتأييدها لحل الدولتين وتحقيق السلام الشامل والعادل، مع الإدارات الأميركية المتعاقبة[2] .

وفي 29-30 تشرين ثاني2006م، زار الرئيس جورج دبل يو الأردن في زيارة عمل رسمية التقى خلالها مع الملك عبد الله الثاني ورئيس الوزراء العراقي المالكي، للمشاركة في القمة الأردنية الأمريكية لبحث جهود إعادة الأمن والاستقرار في المنطقة، وضرورة إحياء دعم مبادرة السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، والتباحث مع رئيس الوزراء العراقي المالكي للبحث عن حل للخروج من الانفلات الأمني للخروج من المأزق الذي يدور في العراق كونه جزء من المنطقة والأردن لها ثقلها الدولي في المشاورات بين الأطراف[3].

تناولت زيارة عمل الرئيس الأميركي باراك اوباما للأردن للفترة من 22-24 آذار 2013، مباحثات تطوير علاقات التعاون والشراكة الاستراتيجية بين البلدين وتناولت الزيارة

---

[1]US. Department of state, department history, presidents travel to Jordan:http://history.state.gov/departmenthistory/travels/president/jordan

[2] وزارة الخارجية وشؤون المغتربين، السياسات، الأردن والولايات المتحدة، من الموقع الالكتروني:http://www.mfa.gov.jo/ar

[3]US. Department of state, department history, presidents travel to Jordan: http://history.state.gov/departmenthistory/travels/president/jordan

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جهود تحقيق السلام الشامل والعادل والدائم استنادا الى حل الدولتين الفلسطينية والإسرائيلية لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ومناقشة الوضع في سوريا وتداعيات استمرار الأزمة السورية من استمرارها وما ينتج عنها من خلافات طائفية، وما قد ينتج عن هذه الخلافات من اثر على المنطقة، وفي المؤتمر الصحفي أكد الرئيس الأميركي باراك اوباما أن " الأردن حليف تقدره الولايات المتحدة بشكل كبير لأنه صديق تربطنا به علاقات مميزه"[1]

وترى الدراسة من خلال العلاقات السياسية على صعيد زيارة الرؤساء الامريكيين الى الاردن الى أن الزيارات للفترة من (2003 –2008) تعبر عن أهمية العلاقات بين البلدين حيث زار جورج بوش الاردن بصفته رئيس الولايات المتحدة الأمريكية مرتين. وللفترة (2009–2013) زار الرئيس اوباما الاردن بصفته رئيس الولايات المتحدة الامريكية مرة واحدة.

تستنتج الدراسة من خلال زيارات رؤساء الولايات المتحدة أن العلاقات السياسية الأمريكية الأردنية، علاقة استراتيجية وان الأردن يلعب دور هام واستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط من خلال جهود إحلال السلام الشامل والعادل وان الأردن حليف استراتيجي وذو علاقة جيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن هذه الزيارات جاءت لأسباب سياسية متعلقة في الدرجة الأولى بأمن إسرائيل، مع التعهد بدعم قيام دولة فلسطين، إضافة إلى الاهتمام بالشأن العراقي للخروج من أزمته، ومناقشة تداعيات الأزمة السورية وما ينتج عنها من تداعيات قد تضر بأمن إسرائيل والمنطقة بشكل عام.

شكلت الزيارات الملكية للولايات المتحدة فرصة لمناقشة الوضع الاقليمي في منطقة الشرق الاوسط، والتباحث حول مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك وفي مقدمتها حث اطلاق

[1] جريدة الدستور، العدد16414،ص1-3،23-آذار 2013م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مفاوضات جادة بين الاسرائيليين والفلسطينيين والتوصل الى انهاء النزاع بينهما وفق حل الدولتين.[1]

حيث التقى الملك عبد الله الثاني بتاريخ 18-19 أيلول 2003 الرئيس بوش في كامب ديفد في القمة الأردنية الأمريكية لمناقشة الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط وحث الرئيس بوش على إحياء خريطة الطريق بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وقبل عقد هذه القمة وعلى المستوى السياسي التقى مع وزير الدفاع الأمريكي رونالد رامسفيلد ومستشارة الرئيس الأمريكي لشؤون الأمن القومي كونداليزا رايس لبحث تطورات الأوضاع في المنطقة والتأكيد على أهمية دور الولايات المتحدة في تحريك عملية السلام، وعلى المستوى الاقتصادي التقى الملك عبد الله مع مجلس شمال فرجينيا للتكنولوجيا وبحث معهم مراحل تطوير الاستثمار في الأردن، كما التقى مع أعضاء لجان مجلس الشيوخ والنواب الأمريكيين وناقش الملك عبد الله العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية[2].

تأتي زيارة الملك عبد الله الثاني ولقاءاته لتركز على المحور الأساسي في المنطقة وهي القضية الفلسطينية والحث على حلها، ومناقشة العلاقات الاقتصادية والسياسية من خلال المساعدات المقدمة للأردن من الولايات المتحدة الأمريكية وتظهر هذه العلاقة بلقاء الملك عبد الله بلجان مجلس الشيوخ والنواب الأمريكي.

تتمحور العلاقات السياسية والاقتصادية الأمريكية الأردنية بعدة أمور من خلال القراءات لهذه العلاقة على ارتباط الولايات المتحدة الأمريكية بعلاقات سياسية قوية ووثيقة نظرا لدور الأردن الاستراتيجي والفاعل في المنطقة، وتبلور ذلك في استثمار الاردن بقيادته لحث الولايات

[1] الحوراني، احمد عبدالرحيم، العلاقات الاردنية الامريكية في عهد الملك عبدالله، دراسات، الرأي،3-5-2012م.

[2] جريدة الدستور، العدد 12982،19 أيلول 2003م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتحدة على ان تقود عملية السلام في الشرق الاوسط وحل النزاع الفلسطيني – الاسرائيلي حلاً عادلا يقبل به جميع أطراف النزاع. [1]

استمرت الزيارات الرسمية للمشاركة في العديد من المباحثات واللقاءات بين الجانبين على المستويين السياسي والاقتصادي، حيث بلغت زيارات العمل الرسمية للملك عبد الله الثاني للولايات المتحدة الأمريكية للفترة من 2003–2013، 19 زيارة عمل رسمية تمثلت الزيارات للفترة من 2003–2008 ب 13 زيارة عمل رسمية وللفترة من 2009–2013 ب 6 زيارات عمل رسمية، وذلك لتفعيل محادثات السلام والأوضاع الجارية في المنطقة، إضافة إلى استعراض العلاقات الاقتصادية مع لجان مجلس الشيوخ والنواب الأمريكي وابرز القيادات الاقتصادية الأمريكية وابرز الإصلاحات الاقتصادية التي يعمل الأردن على تحقيقها [2].

وترى الدراسة ان العلاقات السياسية بالرغم من تناقص عدد الزيارات الرسمية ما بعد 2008 الا ان العلاقات السياسية ثابته لم تتغير بين البلدين، ويمكن تفسير ذلك ان الملك عبدالله ما بعد ال2008 زار الولايات المتحدة الامريكية 6 زيارات عمل رسمية وان المصالح مشتركة ما بين البلدين ولم يجد الباحث أي خلل في العلاقة خلال فترتي الدراسة.

تبذل الولايات المتحدة الأمريكية في إطار علاقاتها السياسية على مساعدة الأردن في قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والحاكمية الرشيدة، من خلال جهود متضافرة لتعزيز المجتمع المدني وسيادة القانون والحكم الرشيد، منذ عام 2004 تدعم الولايات المتحدة الأمريكية جهود الحكومة الأردنية والمجتمع المدني لتوسيع مشاركة المواطنين وإصلاح النظام الانتخابي، وتعزيز استقلالية القضاء، ودفع حقوق الإنسان، وتحسين الحكم المحلي وتقديم الخدمات

[1] الحوراني، احمد عبدالرحيم، العلاقات الاردنية الامريكية في عهد الملك عبدالله، دراسات، الرأي،3-5-2012م

[2] U.S Department Of State, Office Of The Historian, Visits By Foreign Leaders of Jordan,From the website:http://history.state.gov/departmenthistory/visits/jordan

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاجتماعية، وتشجيع زيادة الشفافية والمساءلة لمكافحة الفساد وتعزيز إدماج الفئات المحرومة في الحياة السياسية.[1]

والواقع ان ادارة الرئيس بوش الابن ومن بعدها ادارة الرئيس اوباما دعمت الاردن في التحول نحو الديمقراطية وقيمها، وقد أضحى ذلك شرطهما في تقديم المساعدات بعد اتباع سياسة الاصلاح الاقتصادي وحقوق الانسان الامر الذي جعل الاردن يسير في ركب جهود الموجة الامريكية والدولية الساعية لمكافحة الارهاب، خاصه أن الاردن يتبع سياسة ثابته تجاه هذه الظاهرة التي له تجربه مريرة معها بعد أن جرى استهداف حياة كثير من مواطنية، والتسبب بخسائر جسيمة في اقتصاده.[2]

وحسب المعايير الدبلوماسية للعلاقات الثنائية بين الدول فإن العلاقات الاردنية الامريكية هي علاقات جيدة جداً، على المستوى الشعبي والرسمي، إضافة إلى شبكة علاقات واسعة تقيمها المؤسسات الامريكية من نخبه من المثقفين الاردنيين، ورغم الحساسية في هذه العلاقة القابلة للتغير والتبادل وفقاً للأحداث السياسية وموقف الادارة الامريكية، الا ان الحقيقة البارزة في العلاقات الاردنية الامريكية انها ثابته تقريباً، وذلك لان الدولة الاردنية لا تملك الا ان تحتفظ بعلاقات جيدة مع الولايات المتحدة التي تقدم للأردن الدعم بمختلف أشكاله.[3]

تستنتج الدراسة ان العلاقات السياسية للفترة من (2003-2013) تتسم بالثبات تقريباً، حيث لم تجد الدراسة أي خلل في أي جانب من جوانب العلاقات السياسية مع الولايات المتحدة الامريكية.

[1]Usaid, Jordan, Democracy, Human Rights, and Governance: http://www.usaid.gov/jordan/democracy-human-rights-and-governance

[2] الفايز، ذياب محمد: العلاقات الاردنية الامريكية وأفاقها المستقبلية، ص33.

[3] المومني، جهاد: العلاقات الاردنية الامريكية، الزاوية الحرة، الدستور، العدد 17123، 20 اذار 2015م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: العلاقات الاقتصادية الأمريكية مع الأردن

تعود العلاقات ما بين الأردن والولايات المتحدة إلى عام 1949، ومنذ ذلك الوقت كان ابلدان مهتمان بترسيخ العلاقات وتمتينها نظراً للبعد الجيوسياسي التي تتمتع به المملكة ، ففي عام 1974 تمّ الاتفاق خلال زيارة الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون إلى الأردن على إنشاء لجان مشتركة ما بين البلدين، للإشراف على كافة أوجه التعاون في مجالات التجارة، التنمية، المساعدات العسكرية والفنية والاقتصادية لتمكين الأردن من المساهمة في سلام واستقرار المنطقة.

كما قامت الولايات المتحدة بدعم الأردن من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية، ويعود تاريخ توقيع أول اتفاقية بين البلدين لشراء الأسلحة من الولايات المتحدة إلى العام 1965.

تعمل الوكالة الأمريكية للتنمية مع الحكومة الأردنية لوضع استراتيجيات لإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية واسعة النطاق لزيادة الرخاء والمساءلة والمساواة من أجل أردن أكثر استقرارا وديمقراطية للعمل سوياً لتسريع واسع النطاق، والتنمية الاقتصادية الشاملة، وتعزيز المساءلة الديمقراطية، وتحسين الخدمات الأساسية للمواطنين، وتعزيز إدارة أكثر كفاءة للموارد الشحيحة، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة[1].

أولاً:اتفاقية التجارة الحرة الأردنية الأمريكية:

وقّع الأردن اتفاقية للاستثمار مع الولايات المتحدة في عام 1997، وقد جاءت هذه الاتفاقية تتويجاً لجهود الأردن في الإصلاح الاقتصادي وخصوصاً في مجالي الاستثمار

[1]Usaid, Jordan:http://www.usaid.gov/jordan

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والجمارك، كما تم التوقيع على اتفاقية لاحقة لتنظيم التجارة والاستثمار ما بين البلدين في عام 1999 وفي نفس العام وخلال الزيارة الأولى للملك عبد الله الثاني إلى الولايات المتحدة، وافقت الإدارة الأميركية على المضي قدماً لتوقيع اتفاقية للتجارة الحرة مع الأردن، وفي 2000/10/24 شهد الملك عبد الله الثاني والرئيس الأسبق بيل كلينتون توقيع الاتفاقية في البيت الأبيض، لتصبح الاتفاقية قانوناً نافذاً خلال التوقيع على قانون الاتفاقية في أيلول 2001 من قبل الرئيس جورج بوش خلال لقائه الملك عبد الله الثاني في البيت الأبيض[1].

وكان لاتفاقية التجارة الحرة أثرًا إيجابيا لصالح الميزان التجاري الأردني بشكل عام، حيث أثرت الاتفاقية إيجابا من خلال حجم التبادل التجاري بين البلدين وعلى الميزان التجاري الأردني ككل، حيث ساهمت الاتفاقية في تكوين بيئة ملائمة لزيادة حجم الاستثمار بين الأردن والولايات المتحدة وبخاصة في المناطق الصناعية المؤهلة QIZ، والتي تزيد من فرص التصدير للولايات المتحدة الأمريكية. حيث انتقل الميزان التجاري من حالة العجز قبل توقيع الاتفاقية إلى حالة الفائض بعد سريان الاتفاقية خلال السنوات من عام 2003-2008 وبزيادة كبيرة حيث تشير البيانات انه ارتفع الفائض التجاري من 25,785 مليون دينار عام 2002 إلى 514,475 مليون دينار عام 2006 ثم انخفض هذا الفائض ليصبح 425,950 عام 2007، ولينخفض عام 2008 إلى 187,041 ثم بدا الميزان التجاري بعد 2008 متذبذب بالفائض والعجز.[2]

أي أن ما قبل 2008 تأثرت الأردن إيجابا من اتفاقية التجارة الحرة الأردنية الأمريكية، ونتيجة للازمة المالية في الولايات المتحدة انعكس الارتفاع في عملية التبادل التجاري إلى

[1] وزارة الخارجية وشؤون المغتربين، السياسات، الأردن والولايات المتحدة، من الموقع الالكتروني: http://www.mfa.gov.jo/ar

[2] الزيود وابو السندس، عبد الناصر نزالوجهاد احمد، تقييم أثر اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن وأمريكا في حجم التبادل التجاري بين البلدين ،دراسات، العلوم الإدارية، المجلد39، العدد2012،2، ص222-225.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التذبذب ما بين فائض وعجز ولكن الاتجاه العام للتبادل التجاري والميزان التجاري يدل على أن الأردن استفاد اقتصادياً جراء هذه الاتفاقية.

حيث انه منذ توقيع اتفاقية التجارة الحرة 2001 ازداد التبادل التجاري بين الأردن والولايات المتحدة لأكثر من ثمانية أضعاف حيث نمت من 400 مليون دولار لتصل حاليا لأكثر من 3.4 مليار دولار سنويا ووفرت حوالي 50 ألف فرصة.[1]

ثانياً: كفالة القروض:

منذ نشأة العلاقات الأمريكية الأردنية على الصعيدين السياسي والاقتصادي كانت وما زالت ابرز ملامح العلاقات واضحة وثابتة وبالتحديد بعد توقيع الأردن اتفاقية السلام في وادي عربة مع الطرف الإسرائيلي، حيث لم ينشب أي توتر يذكر في العلاقات السياسية يؤدي في اختلال العلاقات الاقتصادية، بل التزام كامل في العلاقة الأردنية الأمريكية.

أعلنت الولاياتالمتحدة في سبتمبر2013، أنها ولأول مرة من نوعها ستكفل قروض المملكة الأردنية، أخطرت الوكالة الأمريكية للتنمية الكونغرس عزمها رصد يصل إلى 120مليون دولار لدعم الاقتصاد والحالات الطارئة إضافة إلى 1.25 مليار دولار ضمان قروض سيادية للأردن ولمدة 7 سنوات.[2]

وترى الدراسة ان كفالة القروض السيادية للأردن جاءت بعد أحداث المطالبات في الدول المجاورة، حيث ان الاردن حافظ طوال تلك الفترة على استقراره السياسي بالرغم من التحديات الاقتصادية التي يعاني منها، أي ان كفالة القروض من قبل الولايات المتحدة

[1] ولز،اليس جي، محاضرة بعنوان،الأردن والولايات المتحدة: التحديات المشتركة والطريق إلى المستقبل، منتدى الفكر العربي، المركز الثقافي الملكي، 19 شباط2015:http://www.alrai.com/article/699030.html

[2] Sharp,Jermy m., Jordan: Background and U.S Relations, CRS Report, Washington, 2014,p.15-16 : www.crs.gov

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الامريكية، جاءت لتؤكد مدى التعاون بين البلدين، وللحفاظ على الاستقرار السياسي كونه مصلحة استراتيجية لما يؤديه الاردن من دور في المنطقة، وهذا الدور ينعكس ايجاباً على المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة الامريكية.

ثالثاً: المساعدات الأمريكية المقدمة للأردن

أولاً: المساعدات الاقتصادية

تأتي المساعدات الاقتصادية الأمريكية المقدمة للأردن على عدة أشكال :

1. المساعدات المقدمة لدعم الميزانية :

يقدم برنامج التمويل النقدي للأردن كمساعدة لدعم الميزانية حيث يهدف هذا البرنامج إلى الحفاظ على الموازنة المالية والجدارة الائتمانية للأردن من خلال دعم وتطوير مشاريع الخدمات الاجتماعية، وإجراء تغيرات هيكلية في مصادر الدخل الحكومي، من خلال ربط النقد المحلي ببرنامج التمويل النقدي الذي يستخدم لدعم المشاريع وخطط التحول الاجتماعي. وتستحوذ المساعدات النقدية بنسبة 51% من إجمالي المساعدات الأمريكية المقدمة للأردن.[1]

2. مساعدات تشجيع تنمية الفرص الاقتصادية :

يركز هذا النوع من المساعدات على تنشيط القطاع الخاص كقطاع ضروري للنمو الاقتصادي والحد من الفقر، وتحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى، حيث أن مؤسسات القطاع الخاص تدفع الابتكار وتحسن فرص العمل وخلق الإنتاجية الاقتصادية، وهي تنتج السلع والخدمات التي تعمل على تحسين ظروف المعيشة، وتولد عائدات الضرائب التي تمول الخدمات الاجتماعية الحيوية مثل التعليم والرعاية الصحية للفقراء[2].

[1]USAID Jordan,Cash Transfer Assistance: http://www.usaid.gov/jordan/cash-transfer-assistance
[2]Usaid Jordan, Supporting Private Enterprise: http://www.usaid.gov/what-we-do/economic-growth-and-trade/supporting-private-enterprise

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. المساعدات المقدمة لدعم قطاعات الخدمات الأساسية العامة وتتمثل بما يلي:

- **مساعدات دعم قطاع التعليم:**

نوعية التعليم في الأردن غير متساوية وغير قادرة على المنافسة وفقا للمعايير الدولية، وخاصة في المناطق المحرومة اقتصاديا، ويعتبر قطاع التعليم من أولويات القطاعات الأردنية المتلقية للمساعدة الأمريكية، حيث انبثق عن هذه المساعدات بناء مدارس، وإنشاء مكتبات، وإرسال الآلاف من الأردنيين للدراسة في المؤسسات الأمريكية. ركزت USAID على تحسين نوعية وأهمية التعليم العام، وتوسيع نطاق الوصول إلى المدارس، وإشراك أولياء الأمور والمجتمعات المحلية، وتزويد الشباب بالمهارات التي تؤدي إلى فرص أوسع.

الوكالة الامريكية للتنمية الدولية هي أكبر جهة مانحة لبرنامج وزارة التربية والتعليم المستمر لإعادة توجيه التعليم العام نحو تطوير المهارات الوظيفية ومستوى التعليم للشباب الذي يحتاج إلى تلبية تحديات العمالة في المستقبل .تقوم برامج الوكالة على تحسين مهارات القراءة والرياضيات في وقت مبكر، ومعالجة الثغرات ونقاط الضعف في المعلم والمهارات الإدارية، وخفض معدلات التسرب، وخاصة بالنسبة للذكور.[1]

- **مساعدات دعم إدارة المياه واستدامة قطاع الزراعة :**

تعاني الأردن من شح الموارد المائية مما يحد من نموها الاقتصادي، وتتركز المساعدات الأمريكية على ادارة المصادر المائية من خلال بناء محطات إعادة تحليه المياه ومعالجتها لاستخدامها للزراعة، وبناء السدود، وإنفاذ سياسات جديدة لاستخدام المياه الجوفية، بما في ذلك البحث والرصد الهيدرولوجي والاستخدام الفعال، وبرامج ترشيد استهلاك الماء، وتمثل الزراعة نحو 60 في المائة من استخدامات المياه في الأردن والنسبة الأكبر تذهب إلى

[1]Usaid, Jordan,Education:http://www.usaid.gov/jordan/education

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحاصيل كثيفة الاستخدام، مثل الذرة والشعير والقمح والزيتون التي تنتج عوائد متواضعة أو حتى سلبية .على النقيض من ذلك، المحاصيل الأكثر ربحية في الأردن هي الخضروات الشتوية من وادي الأردن.[1]

تفتقر المجتمعات الريفية في الأردن إلى الأمن المائي، وتساعد المساعدات الأمريكية وزارة المياه والري على التكيف في استخدام المياه الجوفية حيث يعمل برنامج المساعدات بشكل وثيق لتحسين كفاءة استخدام المياه الزراعية ودعم الجهود لتشجيع المزارعين على التحول إلى المحاصيل الأكثر فاعلية في استهلاك المياه، مثل النباتات الطبية أو المنتجات المائية، لاستخدام طرق الري ألأكثر كفاءة،و توفير أموال القروض الدوارة التي تمكن الأسر في المجتمعات الريفية لتحسين الأمن المائي من خلال حصاد المياه والمحافظة عليها.[2]

- **مساعدات تطوير قطاع الصحة:**

تقدم الولايات المتحدة مساعدات لدعم تطوير قطاع الصحة وهي أكبر جهة مانحة لقطاع الصحة في الأردن وتعمل من خلال التركيز على دعم الجهود الرامية لإدارة النمو السكاني والتنمية المستدامة،وتهدف برامجها كبرنامج تنظيم الأسرةوالصحة الإنجابية لزيادة الوعي، وتوافر واستخدام الخدمات الصحية الجيدة وتنظيم الأسرة، إضافة إلى زيادة عدد المهنيين الصحيين الإناث المدربين .نواصل أيضا لمساعدة الأردن تقديم أفضل رعاية الجودة في جميع أنحاء نظام الصحة العامة بأكمله وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص.وساهمت الوكالة الأمريكية للتنمية في مجال الصحة وتنظيم الأسرة بانخفاض معدلات الوفيات والرضع إلى 70% من جميع الولادات في المستشفيات العامة، وتقديم 1,3 مليون استشارة في مجال الصحة

[1]USAID, Jordan ,Sustainable Agriculture And Water Management:http://www.usaid.gov/jordan/sustainable-agriculture-and-water-management
[2]USAID, Jordan ,Sustainable Agriculture And Water Management:http://www.usaid.gov/jordan/sustainable-agriculture-and-water-management

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإنجابية في المستشفيات العامة إضافة إلى تجديد وتحديث 300 عيادة 25 مستشفى تابع لوزارة الصحة، وإدخال أنشطة التثقيف الصحيفي أكثر من مائة مدرسة في جميع مناطق المملكة.[1]

الجدول رقم(6)

مجموع المساعدات الاقتصادية الأمريكية المقدمة للأردن للفترة 2003- 2013 بالمليون دولار

السنة	مجموع قيمة المساعدة	المجموع
2003	**951.0**	6,898.604
2004	**352.3**	
2005	**351.6**	
2006	**2299.1**	
2007	**255.3**	
2008	**561.4**	
2009	**368.5**	
2010	**463.0**	
2011	**362.0**	
2012	**460.0**	
2013	**564.404**	

المصدر:- Sharp, Jeremy M., Jordan: Background and U.S Relations, CRS Report, Washington, 2014,p.14-18 : www.crs.gov

بلغ مجموع المساعدات الاقتصادية الامريكية المقدمة للأردن للفترة من (2003-2008) 4.770.7 مليار كما بلغت المساعدات للفترة من (2009-2013) 2,217.904. اي ان المساعدات الاقتصادية قلت ما بعد 2008 الى ما يقارب الضعفين.

[1]USAID, Jordan,Family Planning & Reproductive Health: http://www.usaid.gov/jordan/family-planning-reproductive-health

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: المساعدات العسكرية :

تقدم الولايات المتحدة المساعدات العسكرية للأردن، وتأتي هذه المساعدات على شكل منح وقروض على أن تسدد القروض على دفعات وبطرق ميسرة خلال فترة زمنية معينه يتم الاتفاق عليها بين الطرفين، من اجل المساعدة في تحديث القوات المسلحة وتقوية قدراتها. ويعود تاريخ توقيع أول اتفاقية بين البلدين لشراء الأسلحة من الولايات المتحدة إلى العام 1965.

استلم الأردن بداية عام 2003 ثلاث بطاريات صواريخ نوع باتريوت، كمساعدات عسكرية من الولايات المتحدة، وفي عام 2004 وافق الكونغرس الأمريكي بناء على طلب وزارة الدفاع الأمريكية على تزويد الأردن بصواريخ جو جوذات مدى متوسط ومتقدم وما يلزم هذه الصواريخ من معدات، وذلك لتعزيز القدرة الدفاعية للطائرات الأردنية المقاتلة من نوع F16، إضافة إلى شراء طائرات من نوع بلاك هووك، وللاستعداد للعمل المتبادل مع القوات الأمريكية من خلال التدريبات العسكرية المشتركة والتعاون الامني والاستخباراتي.[1]

والأردن شريك رئيسي للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، يواجهها مجموعة من التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية الخاصة بالأردن كما التحديات التي تواجه الأردن على الحدود السورية، والولايات المتحدة ملتزمة بتحقيق استقرار الأردن وتعميق التعاون الدفاعي والتخطيط المشترك للطوارئ مع الجيش الأردني، وهنالك العديد من أفراد وزارة الدفاع الأمريكية يعملون إلى جانب الأردن لتعزيز الأمن الحدودي للأردن ومجابهة قدرات الأسلحة الكيماوية.[2]

---

[1] Sharp,Jermy m., Jordan: Background and U.S Relations,p.16-18

[2] هيغل، تشاك، سياسة الدفاع الأمريكية في الشرق الأوسط، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، 9ايار 2013م:-
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/u.s.-defense-policy-in-the-middle-east

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم(7)

مجموع المنح و المساعدات العسكرية الأمريكية المقدمة للأردن للفترة 2003- 2013 بالمليون دولار

السنة	مجموع قيمة المساعدة	المجموع
2003	**606.4**	3.577.637
2004	**208.9**	
2005	**309.0**	
2006	**210.9**	
2007	**254.1**	
2008	**351.2**	
2009	**388,1**	
2010	**353.8**	
2011	**303.1**	
2012	**303,7**	
2013	**288.437**	

المصدر:-Sharp, Jermy m., Jordan: Background and U.S Relations, CRS Report, Washington, 2014,p.14-18 : www.crs.gov

بلغ مجموع المساعدات العسكرية الامريكية المقدمة للأردن للفترة من(2003-2008) 1,9405 مليار كما بلغت المساعدات للفترة من (2009-2013) 1,637.137. اي ان المساعدات العسكرية قلت ما بعد 2008.

التعاون العسكري بين الولايات المتحدة والأردن هو عنصر أساسي في العلاقات الثنائية، ويتم توجيه المساعدات العسكرية الأميركية في المقام الأول نحو تمكين الجيش الأردني لشراء وصيانة نظم الأسلحة التقليدية، كما يتم تمويل لشراء الأردن طائرات هليكوبتر أمريكية من طراز بلاك هوك من أجل تعزيز قدرات مراقبة الحدود ومكافحة الإرهاب في الأردن. والأردن حاليا خامس أكبر مزود للأفراد العسكريين في عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم.[1]

[1]Sharp,Jermy m., Jordan: Background and U.S Relationsp.14-18: www.crs.gov

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث:اثر الأزمة المالية على العلاقات السياسية والاقتصادية الأمريكية مع الأردن.

على صعيد العلاقات السياسية فقد وجدت الدراسة ان عدد الزيارات من قبل الرؤساء ما قبل 2008 اي فترة حدوث الازمة المالية تمثل بزيارتين من قبل الرئيس الامريكي الى الاردن ومن خلال الوقوف على ابرز ما تناولته هذه اللقاءات، فقد تركزت على دور الأردن في حل القضية الفلسطينية من خلال خارطة الطريق على أساس حل الدولتين، إضافة إلى دور الأردن كحليف استراتيجي للولايات المتحدة ودورة بعد حرب العراق والأحداث الدائرة في سوريا ومكافحة الإرهاب، ذلك يعني أن الأردن في قلب الأحداث في المنطقة، ولذلك حافظت الولايات المتحدة على علاقاتها السياسية مع الأردن وقد تمثل ذلك بتبادل الزيارات بين البلدين على مستوى قادة تلك الدول ومبعوثيها الدبلوماسيين.

وفي الفترة من 2009–2013 فعدد زيارات الرئيس تمثل بزيارة واحدة من قبل الرئيس اوباما ومن خلال تحليل مضمون هذه اللقاءات، تناولت الزيارة مباحثات تطوير علاقات التعاون والشراكة الاستراتيجية بين البلدين وتناولت الزيارة جهود تحقيق السلام الشامل والعادل والدائم استنادا الى حل الدولتين الفلسطينية والإسرائيلية لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ومناقشة الوضع في سوريا وتداعيات استمرار الأزمة السورية من استمرارها وما ينتج عنها من خلافات طائفية، وما قد ينتج عن هذه الخلافات من اثر على المنطقة، وأكد الرئيس الأميركي باراك اوباما أن " الأردن حليف تقدره الولايات المتحدة بشكل كبير لأنه صديق تربطنا به علاقات مميزه"

تستنتج الدراسة على صعيد العلاقات السياسية ان العلاقات اتسمت بالثبات ولم تجد الدراسة اي خلل في العلاقات السياسية طول فترة الدراسة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما على صعيد العلاقات الاقتصادية، وجدت الدراسة أن الاردن موقعة على اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة الامريكية، التبادل التجاري بين البلدين قد تأثر وذلك أن الميزان التجاري قبل عام 2008 فائض وما بعد 2008 اتسم الميزان التجاري بالتذبذب والعجز، أي ان الأزمة المالية أثرت سلباً على الميزان التجاري بين الأردن والولايات المتحدة.

تدل كفالة القروض التي كفلتها الولايات المتحدة الأمريكية لقروض الأردن عام 2003 ولاحقاً 2004 على أهمية العلاقات السياسية والاقتصادية الأمريكية الأردنية، ولكن لبعد الفترة الزمنية وعدم وجود كفالات للقروض خلال فترة الدراسة فلا يمكن ان تقيس الدراسة الاثر من خلال هذا المؤشر.

الجدول رقم(8)

مجموع كامل المنح و المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية المقدمة للأردن للفترة 2003- 2013 بالمليون دولار

السنة	مجموع قيمة المساعدة	المجموع
2003	**1,557.4**	**8,575.041**
2004	**561.2**	
2005	**660.6**	
2006	**510.0**	
2007	**509.4**	
2008	**912.6**	
2009	**756.6**	
2010	**816.8**	
2011	**665.1**	
2012	**763.7**	
2013	**852.841**	

المصدر: Sharp,Jermy m., Jordan: Background and U.S Relations, CRS Report, Washington, 2014,p.14-18 : www.crs.gov

بلغ مجموع كامل المساعدات الاقتصادية والعسكرية الامريكية المقدمة للأردن للفترة من (2003-2008) 4,420.2 مليار كما بلغت المساعدات للفترة من (2009-2013) 3,855.041. اي ان مجموع كامل المساعدات الاقتصادية والعسكرية قلت ما بعد 2008.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يبين الجدول رقم (8) مجموع كامل المنح و المساعدات الاقتصادية و العسكرية الأمريكية المقدمة للأردن للفترة 2003- 2013 بالمليون دولار، وبالتالي فان مجموع قيمة المساعدات بما فيها الاقتصادية والعسكرية، فالاتجاه العام يدل على أنها في حالة تذبذب، حيث زادت المساعدات رغم انخفاضها عام 2009 ولكن عند المقارنة بما قبل 2008 تجد أنها ارتفعت كما ان الانخفاض والارتفاع ما بعد عام 2008 يعود إلى المساعدات الإضافية التي تأتي على شكل ملحق للمساعدات المقررة والتي يتم الاتفاق على قيمتها كل 5 سنوات، كما ترى الدراسة ان المساعدات انخفضت ما بعد الازمة المالية ثم ارتفعت عام 2011، 2012،2013 الذي تزامن مع التغيرات السياسية في المنطقة. إضافة إلى ازدياد دور الأردن في المنطقة إذ تجد الدراسة ارتفاع واضح وملحوظ عام 2003 والذي تزامن مع احتلال العراق. ويوضح الشكل رقم (6) حالة التذبذب في مجموع قيم المنح والمساعدات المقدمة للأردن من الاعوام 2003-2013م.

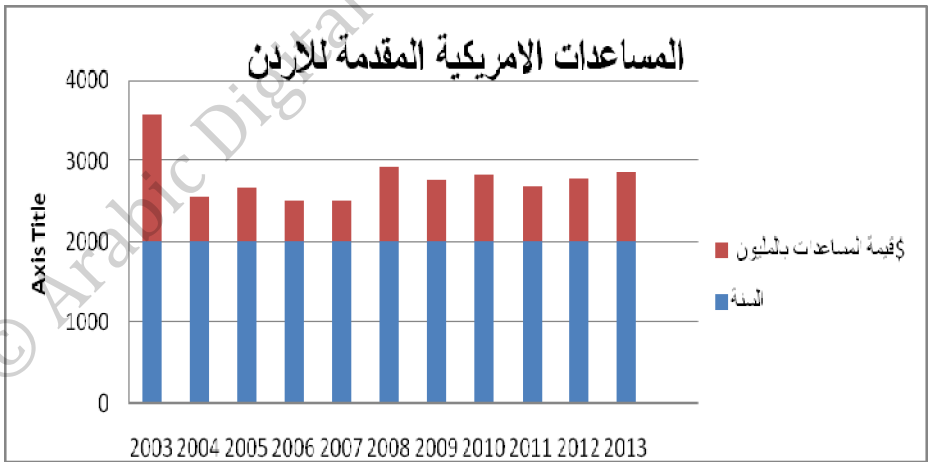

رسم توضيحيمن اعداد الباحث بالاستناد الى الجدول رقم (8) يبين مجموع قيم المنح والمساعدات الامريكية المقدم للأردن للفترة من 2003-2013

شكل رقم (6)

ترى الدراسة ازدياد المساعدات ما بعد عام 2011، الذي تزامن مع الاحداث الجارية في المنطقه ويعود ذلك لأهمية استقرار الاردن للولايات المتحدة الامريكية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: العلاقات السياسية والاقتصادية الأمريكية مع مصر

المطلب الأول : العلاقات السياسية الأمريكية مع مصر

العلاقات بين مصر والولايات المتحدة علاقات ثنائية، تقوم على المصالح المتبادلة بين البلدين حيث ترتبط معها بعلاقات سياسية واقتصادية وذلك لموقع مصر الاستراتيجي والمحوري، وتكتسب مصر أهمية استراتيجية في المنطقة العربية والشمال الافريقي ووقوعها على ممر مائي له أهميته، واستقرارها يعني استقرار المنطقة وبالعكس، حيث تهتم بها الولايات المتحدة بغرض حماية مصالحها في الشرق الأوسط، ودورها المحوري في المنطقة، حيث ترتكز السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية علي عدد من الدول المحورية بمناطق مختلفة من العالم ومصر إحدى أهم هذه الدول الراعية للمصالح الاستراتيجية الأمريكية نظراً لموقعها الاستراتيجي والدور الهام الذي تؤديه في المنطقة. وتعتبر مصر شريكا رئيسيا للولايات المتحدة في ضمان الاستقرار الإقليمي وعلى مجموعة واسعة من القضايا الأمنية المشتركة، بما في ذلك السلام في الشرق الأوسط ومكافحة الإرهاب.

شهدت العلاقات المصرية الامريكية منذ زمن الرئيس الراحل انور السادات حقبة ازدهار، واستمرت هذه العلاقة مع تخللها بعض التوتر من الحين والاخر حتى قيام ثورة 25 يناير 2011، حيث مثلت حقبة ما بعد ثورة 25 يناير مرحلة جديدة في العلاقات بين الطرفين، وعلى الرغم من التردد الملحوظ للموقف الامريكي بدايةً في تأييد الثورة، الا ان الادارة الامريكية سرعان ما تداركت خطأها وأظهرت استعداداً واضحاً للتعاون وبداية مرحلة جديدة وقوفاً وراء الاخوان المسلمين وتأييدهم على اعتبار أنهم تنظيم له خبرة واستطاع استمالة الشعب المصري، حيث استمر التزام الادارة الامريكية بعد اقناعها الكونجرس بإمداد مصر بنفس

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مستوى المساعدات البالغة 1و3 مليار دولار عسكرياً الى جانب المساعدات الاقتصادية بمائتي مليون دولار سنوياً، وخاصة أن الاخوان ابدوا توجهات ايجابية بالنسبة لقضايا حيوية للولايات المتحدة.[1]

خلال حكم الرئيس بيل كلينتون للولايات المتحدة الامريكية خلال الفترة (1993–2001)، اتسمت العلاقات المصرية الامريكية بدرجة عالية من الوفاق والتناغم وتبادل المصالح والاستقرار، والتي لم يعكر صفوها سوى انحياز الولايات المتحدة الامريكية لإسرائيل، على حساب الحق الفلسطيني والعربي، فان العلاقات المصرية الامريكية خلال حكم الرئيس جورج بوش الابن للفترة (2001–2009)، شابها الكثير من التوتر، واتسمت بالفتور أحياناً، وكانت من عدم الاستقرار، الذي كان الطرف الاسرائيلي سبباً رئيسياً في إثارته، ذلك أن الاسرائيليين ما فتئوا يحرضون الولايات المتحدة على مصر، بدعوى انها لا تبذل ما يجب عليها من ضبط حدودها مع قطاع غزة، ومحاربة تهريب السلاح وتدمير الانفاق التي كثرت بعد حصار غزة، وكان من نتيجة ذلك ان علت أصوات داخل الادارة الامريكية وفي الكونجرس، تطالب بتخفيض المعونة الامريكية لمصر.[2]

رغم قيام مصر خلال حكم الرئيس جورج بوش الابن ببذل جهد كبير في اخراج المبادرة العربية عام 2002، والتي اظهر العرب من خلالها، رغبة صادقة في السلام مع اسرائيل كما " لعبت مصر دور الوسيط بين الفلسطينيين والاسرائيليين من ناحية، وبين

[1] مرشدي، هاني: العلاقات المصرية الامريكية، المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط، العدد61، 22-6-2014م
http://ncmes.org/ar/publications/middle-east-papers/192:

[2] الشوربجي، منار: العلاقات المصرية الامريكية: كيف يصحح الخلل ويتحقق التوازن؟،مركز الجزيرة للدراسات، 13 أكتوبر 2011،
http://studies.aljazeera.net/files/2011/08/20118884513495568.htm

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفلسطينيين وبعضهم من ناحية اخرى: وقد كان لهذا الدور أهمية لدى أميركا واسرائيل"، الا ان العلاقات المصرية الامريكية خلال تلك الفترة مرت بالعديد من الازمات والمنعطفات.[1]

العلاقات المصرية الامريكية ثلاثية بالأساس تدخل فيها اسرائيل من الحفاظ على امنها، فقد استندت تلك العلاقة الى اهمية التعاون الاستراتيجي بين البلدين في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية من اجل تحقيق مجموعة من الاهداف يأتي على رأسها استمرار معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية، والحفاظ على الصوت المصري المعتدل بجامعة الدول العربية، وضمان تدفق البترول من المنطقة العربية الى الولايات المتحدة الامريكية، والاستفادة من التعاون مع الجيش المصري ومكافحة الارهاب.[2]

وكون العلاقة بين البلدين مبنية على المصالح المتبادلة فان أهم المصالح الأمريكية الاستراتيجية في مصر تتمثل بما يلي:[3]

- الحفاظ على **السلام المصري – الإسرائيلي** هو العامل الأول في تدعيم متانة العلاقات بين البلدين منذ توقيع اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل
- **مزايا المرور في قناة السويس**، بما أن قناة السويس هي الممر الرئيسي لحركة النقل البحري بين قارات العالم سعت الولايات المتحدة للحصول علي مميزات المرور والتنقل عبر القناة وخاصة خلال الأزمات السياسية بالمنطقة.

[1] الشوربجي، منار: العلاقات المصرية الامريكية: كيف يصحح الخلل ويتحقق التوازن.

[2] منشاوي، ابراهيم: العلاقات المصرية الامريكية: لغة بدأت تتقارب، المركز العربي للبحوث والدراسات، 20 يناير 2014م: http://www.acrseg.org/2438

[3] الهيئة العامة للاستعلامات، بوابتك إلى مصر، العلاقات المصرية الامريكية، من الموقع الالكتروني: http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?ArtID=57418#.VO_JdiwbI_R

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **التعاون مع الجيش المصري ومكافحة الإرهاب**، يعد الجيش المصري عامل الاستقرار بمنطقة الشرق الأوسط منذ ثورة 23 يوليو 1952 وحتى الآن، وتزايدت هذه الأهمية بعد ربيع الثورات العربية وانهيار الجيوش ببعض الدول العربية التي شهدت هذه الثورات مثل سوريا وليبيا وكذلك ظهور الجماعات المتطرفة في هذه الدول فكان من الأهمية بمكان بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية توثيق علاقاتها مع المؤسسة العسكرية الوحيدة المتماسكة في المنطقة العربية لمساعدتها في الحفاظ على الاستقرار ومكافحة الإرهاب.

المصالح المصرية الاستراتيجية في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية[1]:

- **تحديث القدرات العسكرية المصرية وتطويرها**، تحصل مصر سنويا علي معونات عسكرية من الولايات المتحدة يتم الاستفادة منها في تحديث الجيش المصري.
- **الحفاظ على قدر من التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط**،مصر هي الضلع العربي الأقوى في تحقيق توازن استراتيجي مع الدول الفاعلة بمنطقة الشرق الأوسط غير العربية وهي إسرائيل وتركيا وإيران.
- **دعم دور مصر الإقليمي والدولي**، يوجد تنسيق مصري أمريكي دائم منذ عهد الرئيس الراحل أنور السادات في الملفات والإحداث والقضايا الدولية والإقليمية مثل القضية الفلسطينية.

[1] الهيئة العامة للاستعلامات، بوابتك إلى مصر، العلاقات المصرية الأمريكية، من الموقع الالكتروني:
http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?ArtID=57418#.VO_JdiwbI_R

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعود العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة مع مصر إلى عام 1922، بعد استقلال تبعيتها للمملكة المتحدة ومنذ ذلك الوقت،والولايات المتحدة ومصر تشترك في علاقة تقوم على المصلحة المتبادلة في السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، وتنشيط الاقتصاد المصري وتعزيز العلاقات التجارية، وتعزيز الأمن الإقليمي وتعتبر مصر شريكا رئيسيا للولايات المتحدة في ضمان الاستقرار الإقليمي وعلى مجموعة واسعة من القضايا الأمنية المشتركة، بما في ذلك السلام في الشرق الأوسط ومكافحة الإرهاب[1]

لم يتردد الرئيس المصري السابق حسني مبارك في تنفيذ ما يطلب منه أمريكياً او إسرائيلياً، في سبيل خدمة أجندة سلام الشرق الاوسط،حيث استضافة مصر قمة البحر الاحمر لإطلاق عملية السلام بين الفلسطينيين والاسرائيليين ضمن خارطة الطريق والتي عقدت في حزيران 2003 حيث زار الرئيس جورج بوش مصر للفترة من 2-4 حزيران 2003 لإطلاق عملية السلام وبحضور قادة البحرين والاردن والسعودية ورئيس الوزراء الفلسطيني محمود عباس، كما زار الرئيس بوش مصر في 16 كانون ثاني 2008 في زيارة عمل رسمية لمصر التقى خلالها الرئيس مبارك[2].

شهد شرم الشيخ قمماً سياسية عدة، تم عقدها بحضور القادة والرؤساء، "حيث زار الرئيس بوش في 17-18أيار 2008 مصر في زيارة عمل التقى مع الرئيس مبارك والملك عبد الله الثاني ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس ورئيس الوزراء فياض والرئيس الأفغاني كرزاي ورئيس الوزراء الباكستاني جيلاني لحضور المنتدى الاقتصادي العالمي في

[1]US. Department of state,U.S. Relations With Egypt,Bureau of Near Eastern Affairs,Fact Sheet, May 20, 2014:http://www.state.gov/r/pa/ei/bgn/5309.htm
[2]US. Department of state, department history, presidents travel to Egypt:http://history.state.gov/departmenthistory/travels/president/egypt

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شرم الشيخ".[1] وعلى الصعيد السياسي سواء على المستوى الاقليمي او على المستوى الدولي، بغرض دعم عملية السلام في المنطقة أو العمل على وقف اطلاق النار بين الاسرائيليين والفلسطينيين.[2]

وترى الدراسة ان العلاقات السياسية بين البلدين علاقات ثنائيه وتهدف الولايات المتحدة الامريكية من علاقاتها مع مصر بالدرجة الاولى حفظ امن اسرائيل كون مصر دولة لها وزنها الاقليمي ضمن دول منطقة الشرق الاوسط.

جاءت زيارة اوباما للقاهرة في 4 حزيران 2009 بصفته رئيس الولايات المتحدة الامريكية التقى خلالها مع الرئيس مبارك، ومخاطبته للعالم العربي والاسلامي من على منبر جامعة القاهرة، اعترافاً أمريكياً بمكانة مصر وثقلها في منطقتها واقليمياً من ناحية، ودفعاً وتشجيعاً لها لممارسة دور ريادي يتوافق مع الرؤية الامريكية الجديدة للعلاقات الدولية من ناحية اخرى. ونتيجة لهذا الموقف الامريكي الجديد الذي اطلقه أوباما، حيث زار مبارك أميركا لأول مره في 17-19 آب 2009 في زيارة عمل رسمية بعد أن كان قد انقطع عن زيارتها خمس سنوات كاملة حيث تعود اخر زيارة عمل رسمية للرئيس مبارك الى الولايات المتحدة الامريكية في الفترة من 9-15 نيسان 2004.[3]

كما تم استئناف الحوار الاستراتيجي بين البلدين بهدف توسيع التعاون، وحل الخلافات التي تنشأ في لقاءات على اعلى مستوى سياسي ودبلوماسي، ليعود الرئيس محمد حسني مبارك في1 أيلول 2010 زيارة عمل رسمية لمشاركة مصر في محادثات السلام في الشرقالأوسط.[4]

---

[1]US. Department of state, , presidents travel to Egyp

[2] عبد الحليم: عبد الحليم، 2012، الولايات المتحدة الامريكية والتحولات الثورية الشعبية في دول محور الاعتدال العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، 2012م،ص74.

[3]الشوربجي، منار: العلاقات المصرية الامريكية: كيف يصحح الخلل ويتحقق التوازن http://studies.aljazeera.net/files/2011/08/20118884513495568.htm

[4]US. Department of state, department history, presidents travel to Egypt:http://history.state.gov/departmenthistory/travels/president/egypt

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتستنتج الدراسة ان العلاقات السياسية في عهد الرئيس جورج بوش بالرغم من زيارته لمصر 3 مرات الا ان العلاقات السياسية اتسمت بالفتور، لتستأنف العلاقات بين البلدين في عهد باراك اوباما.

اتسم الموقف الامريكي من الثورة المصرية (ثورة 25 يناير) بدرجه من الارتباك، الناجمة عن فجائية الثورة المصرية، وسرعة تطور أحداثها، والحرج الناشئ عن" التناقض الواضح بين ما تدعو اليه الادارة الامريكية من قيم سياسية تعنى من الديمقراطية والحريات العامة، وبين ما تنفذه واقعياً من خلال ممارساتها وسلوكها.[1]

بعد انتخاب أول رئيس مصري مدني من التيار الاسلامي، اتسمت السياسة الامريكية تجاه التطورات في مصر " بالبرجماتية والواقعية"، فعلاقتهما الممتدة مع الرئيس السابق محمد حسني مبارك وتعاونه معهما اقليمياً، لم يحل دون التخلي عنه عندما أدركت أنه أصبح عبئاً عليها وانه افتقد الشرعية الداخلية، وبعد الثورة وتداعياتها وتصدر التيار الاسلامي، ورغم كل التحفظات الامريكية السابقة عليها، الا انها كانت مستعدة للتعاون معه وخاصة أذا ابدى توجهات ايجابية خلال اربع قضايا حيوية بالنسبة للولايات المتحدة، ويأتي في مقدمتها السلام مع اسرائيل وعدم الاخلال بالاتفاقيات الموقعة بين القاهرة وتل ابيب، وتأمين المرور الدائم للسفن المدنية والحربية الامريكية بقناة السويس، واستمرار التزام الجيش المصري لعقيدة التسليح والتدريب الامريكية، واتباع سياسة السوق الحر في ادارة الاقتصاد المصري.[2]

[1] سالم: علاء، ثورة 25 يناير وارتباك الموقف الامريكي، ملف الاهرام الاستراتيجي،1-2-2011م :
http://www.globalsecurity.org/military/world/jordan/forrel-us.htm

[2] شلبي: امين، مرحلة رابعه للعلاقات المصرية – الامريكية، الاهرام الرقمي،26-يناير 2013:
http://www.acrseg.org/2438

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولأهمية التعاون الاستراتيجي ساندت الادارة الامريكية نظام مبارك ومن بعده نظام مرسي من اجل ارساء مصالح الولايات المتحدة في المنطقة، والحفاظ على معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية في المقام الاول. فالولايات المتحدة تدرك أهمية الدور المصري في منطقة الشرق الاوسط، وكيف ان مصر تستطيع أن تلعب دور الموازن في المنطقة بين القوى الاقليمية الاخرى التي تسعى للهيمنة مثل ايران وتركيا.[1]

وترى الدراسة انه بالرغم من مساندة الولايات المتحدة الامريكية نظام مبارك ومن بعده نظام مرسي وذلك لإبدائهم وتعاونهم حيال القضايا الحيوية التي تهم مصالح الولايات المتحدة الامريكية الا ان العلاقات السياسية مع الرئيسين مرسي ومبارك لم تستطع الولايات المتحدة من حماية وتثبيتهم في رئاسة البلاد كونه ظهر متغير لم يكن موجود في العلاقات السياسية وهو الشعب المصري المطالب بالإصلاحات.

المطلب الثاني: العلاقات الاقتصادية الأمريكية المصريه

على مدى العقود الثلاثة الماضية، دعمت الولايات المتحدة الأمريكية تحول مصر إلى اقتصاد أكثر توجها نحو السوق، مما يجعل مصر دولة رائدة في المنطقة في مجال الإصلاح الاقتصادي وخفض الحواجز أمام التجارة والصناعات المصرية.

ترجع العلاقات الاقتصادية لمجموعة من الاتفاقيات الثنائية منها اتفاق لضمان وحماية الاستثمارات وقع في واشنطن 1975 ومنع الازدواج الضريبي في القاهرة عام 1980 واتفاق مشاركة مصرية أمريكية للنمو الاقتصادي والتنمية وهو ما أطلق عليه (مبارك/آل جور) وذلك لدعم الاقتصاد المصري وعملية النمو والتنمية الاقتصادية والقضاء على معوقات الاستثمار بين

[1] منشاوي، ابراهيم: العلاقات المصرية الامريكية: لغة بدأت تتقارب، المركز العربي للبحوث والدراسات، 20 يناير 2014م: http://www.acrseg.org/2438

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البلدين، وتنشيط التعاون على المستويين الحكومي والقطاع الخاص ونقل التكنولوجيا وغيرها من المعايير التي تدفع للتعاون الاقتصادي.

أثناء المرحلة الانتقالية في مصر إلى الديمقراطية، واصلت الولايات المتحدة علاقاتها الاقتصادية مع مصر من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدعم بهدف تعزيز الاقتصاد القائم على الموارد، للمنافسة على الصعيد العالمي التي تعود بالفائدة على جميع المصريين على قدم المساواة ويمكن تحقيق ذلك من خلال خلق فرص العمل والانتعاش الاقتصادي والإصلاح والنمو أعمال القطاع الخاص وتعزيز البيئة للتجارة والاستثمار.[1]

أولاً: اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة:

تعتبر اتفاقيات التجارة الحرة بين مصر والولايات المتحدة من اهم الأجندة الاقتصادية وهي إقامة منطقة تجارة حرة بين البلدين وهي الفكرة المطروحة منذ زيارة الرئيس مبارك لأمريكا في عام 1999 حيث ظهر مفهوم التجارة كبديل للمعونة في المفاوضات المصرية الأمريكية ولكن لم يتم التوصل إلى اتفاق لإنشاء هذه المنطقة نتيجة لاعتراض الكونجرس الأمريكي بسبب اعتراض مصر على إنشاء مناطق صناعية حرة مع إسرائيل وهو ما اعتبره الكونجرس شرطا من أجل التوقيع على الاتفاقية وهو ماحدث بالفعل مع الأردن حيث وافقت على إقامة منطقة تجارة حرة مع الأردن خلال فترة قصيرة من المفاوضات بسبب إقامة الأردن لأكثر من منطقة صناعية مؤهلة مع إسرائيل.

ونتيجة الحاجة الملحة لتنمية الاقتصاد المصري، والبحث عن زيادة الصادرات المصرية للسوق الخارجي، وبطلب من رجال الأعمال الصناعيين في مصر الذين وجدوا استفادة الأردن

[1] http://www.usaid.gov/egypt/economic-growth-and-trade

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من توقيع اتفاقية التجارة الحرة من خلال المناطق الصناعية المؤهلة بين الأردن وإسرائيل تم التوقيع على اتفاقية إقامة مناطق صناعية مؤهلة ما بين مصر وإسرائيل في عام 2004.

وتتيح اتفاقية QIZ الموقعة بين إسرائيل ومصر للمصانع التي تنتج داخل مناطق صناعية محددة،أقيمت في مصر في إطار هذه الاتفاقية، إذا استخدمت في منتجات معينة مدخلات إسرائيلية كمساهمة إسرائيلية مثل عمل ومكونات المنتجات، بنسبة حوالي 11% من تكلفة المنتج الإجمالية[1]، حيث تتيح هذه الاتفاقية للمنتجات أن تصدّر إلى الولايات المتحدة معفاة من الرسوم الجمركية، وقد أدى هذا إلى تضاعف صادرات المنسوجات والملابس الجاهزة المصرية إلى الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من عشر مرات خلال الأربع سنوات الأولى من إعمال البروتوكول.[2]

وقد تم بموجب اتفاقية QIZ إنشاء 10 مناطق صناعية في مصر. غالبية هذه المصانع تعمل في قطاع النسيج والألبسة التي يتطلب دخولها إلى الأسواق الأمريكية دفع رسوم جمركية عالية. وخلال شهر يناير الماضي (2009) تم الاتفاق مبدئيا على إقامة منطقتين صناعيتين مؤهلتين إضافيتين في مصر في إطار اتفاقية ال–qiz سيتم البدء بتشغيلهما خلال العام 2010. أي أن مصر لم توقّع على اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة لغاية ألان ولذلك يحتاج

[1]PROTOCOL, QUALIFYING INDUSTRIAL ZONES, BETWEEN THE GOVERNMENT OF THE ARAB REPUBLIC OF EGYPT AND BETWEEN THE GOVERNMENT OF THE STATE OF ISRAEL:http://www.customs.gov.eg/Uploaded/AgRules/26/22.pdf

[2]الغرفة التجارية المصرية بالإسكندرية، الاتفاقيات التجارية الدولية التي وقعتها مصر،المناطق الصناعية المؤهلة:http://www.alexcham.org/Doc_Details.aspx?Id=514

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رجال الصناعة المصريون إلى ال–qiz الذي يسمح لهم بتصدير منتجاتهم دون رسوم جمركية إلى الأسواق الأمريكية.[1]

والواقع أن مصر بحاجة لاتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن الكونغرس الأمريكي وضع شرط لانضمام مصر لاتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية وجود مناطق صناعية مؤهلة مع الجانب الإسرائيلي، والتي رفضت مصر توقيعها في البداية، ولحاجة القطاع الصناعي المصري تصدير منتجاتهم إلى الخارج ودون رسوم جمركية من اجل المنافسة في الأسواق الأمريكية تم إنشاء مناطق صناعية مشروطة مقابل التعاون مع الطرف الإسرائيلي.

وتشير بيانات التبادل التجاري بين الولايات المتحدة ومصر للفترة من 2003–2008 بالمليون دولار إلى ما يلي:[2]

فائض الميزان التجاري لصالح الولايات المتحدة الامريكية حيث سجل الميزان التجاري للأعوام (2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008) قيمة عجز للميزان التجاري المصري بلغت على التوالي (-3,631.8, -2,882.6, -1,633,2, -1,068.0, -1,793.9, -1,463.7).

وتشير بيانات التبادل التجاري بين الولايات المتحدة ومصر للفترة من 2009–2013 بالمليون دولار إلى ما يلي:[3]

[1] نيشر،يوسي، معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية في عيد ميلادها ال30: بين المد والجزر، وبين المصالح المشتركة والخلافات : التاكيد على الاستمرارية. من الموقع الالكتروني:
http://www.iba.org.il/arabil/arabic.aspx?entity=516010&type=19&topic=0

[2] U.S. Census Bureau, U.S. International Trade Data, Trade in Goods with Israel, **https://www.census.gov/foreign-trade/balance/c5081.html**

[3] U.S. Census Bureau, U.S. International Trade Data, Trade in Goods with Israel, **https://www.census.gov/foreign-trade/balance/c5081.html**

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سجل الميزان التجاري للأعوام (2009,2010, 2011, 2012, 2013) قيمة عجز للميزان التجاري المصري بلغت على التوالي (- 4,169.5, -4,594.3, -3,195.4, -2,498.2, -3,561.9).

ومن الواضح في العلاقات التجارية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية أن حجم استيراد البضائع الامريكية الى مصر يفوق ضعفي حجم الواردات المصريةالى الولايات المتحدة، وخلال فترة الدراسة فان الميزان التجاري لمصر تميز بالعجز بشكل مستمر باستثناء انه سجل انخفاض بالعجز عام 2009 بالمقارنة مع 2008 بفارق عجز بلغ 436.4 مليون دولار. ولكن الاتجاه العام للصادرات المصرية بالرغم من العجز هو الارتفاع للفترة من 2003-2008 بفارق 1,227.4 مليون دولار، وبعد عام 2008 سجل انخفاض متذبذب للصادرات المصرية الامريكية، وسجل انخفاض يقدر ب312.7 مليون دولار. أي ان الميزان التجاري بالرغم من العجز ما قبل 2008 الا ان العجز ازداد ما بعد 2008.

ثانياً : كفالة القروض

بتدقيق البحث لم تجد الدراسة ان الولايات المتحدة كفلت أي قرض لمصر خلال فترة الدراسة، والواقع يمكن ربط عدم كفالة الولايات المتحدة لقروض مصر بان تاريخ العلاقات الاقتصادية مع دول حالة الدراسة لم يتم تطبيق هذه السياسة إلا مع إسرائيل كأطول فترة زمنية، كما أن الولايات المتحدة كفلت قروض الأردن خلال عام 2013 و 2014 ولأول مرة منذ نشأة العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وترى الدراسة انه خلال عام 2013 كان يسود مصر عدم الاستقرار السياسي فعدم تطبيق هذه السياسة في تلك الفترة يمكن أن يعود لمرحلة عدم الاستقرار السياسي في مصر، كما تم كفالة قروض الاردن عام 2013.

ثالثاً: المساعدات الأمريكية

أولا: المساعدات الاقتصادية الأمريكية إلى مصر

تأتي المساعدات الاقتصادية الأمريكية المقدمة إلى مصر بعدة أشكال:

1.المساعدات المقدمة لدعم الميزانية :

تقدم الولايات المتحدة المساعدات الاقتصادية لمصر من خلال برنامج التمويل النقدي، وهذا البرنامج يقدم من خلال وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية في مصر، حيث تقدم المنح النقدية المباشرة، والذي يهدف لتمويل ميزان المدفوعات المصري، وكذلك لتصحيح الاختلالات في الميزانية العامة للدولة، وتغطية العجز في الميزان التجاري، ويقدم هذا الدعم في إطار سلسلة الإصلاحات الاقتصادية، مع التركيز الهام في هذا النوع من الدعم على التجارة والاستثمار.[1]

2.المساعدات المقدمة لدعم مشاريع قطاعات التنمية الاقتصادية والتجارية :

على مدى العقود الثلاثة الماضية، دعمت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، تحول مصر إلى اقتصاد أكثر توجها نحو السوق، بهدف ريادة مصر في الإصلاحات الاقتصادية، ويركز هذا النوع من المساعدات على تنشيط القطاع الخاص كقطاع ضروري للنمو الاقتصادي والحد من الفقر، وتحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى، حيث أن مؤسسات القطاع الخاص تدفع الابتكار

[1]Usaid Egypt, http://www.usaid.gov/egypt/

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتحسن فرص العمل وخلق الإنتاجية الاقتصادية، وتعزيز البيئة للتجارة والاستثمار، وهي تنتج السلع والخدمات التي تعمل على تحسين ظروف المعيشة، وتولد عائدات الضرائب التي تمول الخدمات الاجتماعية الحيوية مثل التعليم والرعاية الصحية.

وتقسم المساعدات المقدمة لدعم مشاريع قطاعات التنمية الاقتصادية والتجارية إلى القطاعات التالية:[1]

- تنمية قطاع السياحة والآثار: مصر تمتلك ثلث آثار العالم، وباعتبارها واحدة من مناطق الجذب السياحي الرئيسية في البلاد، فهي من الأصول الاقتصادية الهامة، وخلق فرص العمل والدخل للمصريين. ومنذ عام 1993، تعمل الوكالة الدولية للتنمية مع المجلس الأعلى للآثار القديمة لتطوير استدامة البنية السياحية، حيث دعمت أكثر من 70 مشروع من مشاريع الحفاظ والتدريب بالشراكة مع قطاع الآثار المصرية. وقد تناولت المشاريع المواقع التي تغطي مجموعة واسعة من فترات تاريخية.
- مساعدات تنمية التجارة والاستثمار: تعمل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على تقييم العوائق التجارية في مصر، حيث دعمت مصلحة الجمارك المصرية لتبسيط الإجراءات الجمركية وتبسيط وتخفيض معدلات الرسوم الجمركية وإنشاء مركز المساعدة المتعلقة بالتجارة. ونتيجة لهذه الجهود، تم تخفيض أوقات الإفراج عن الواردات في الموانئ الرئيسية على مدى السنوات الأربع الماضية من 22 يوما إلى 9 أيام وتم تخفيض معدلات الرسوم الجمركية. كما أصبحت مصر من الدول الموقعة على اتفاقية كيوتو، وضمان الإجراءات الجمركية في الامتثال للمعايير الدولية.

[1]Usaid Egypt, Economic Growth and Trade:http://www.usaid.gov/egypt/economic-growth-and-trade

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تواصل الوكالة العمل لتحسين تدابير تيسير التجارة وتعزيز الأسواق المحلية، وبالتالي تعزيز خلق فرص العمل، والقدرة التنافسية للشركات الصغيرة والمتوسطة والنمو الاقتصادي العام.وذلك من خلال التعديل الهيكلي وسياسات الاصلاح، وهذا يتطلب دوراً هاماً للتغييرات المنتظمة الخاصة (الخصخصة)، وتعزيز دور القطاع الخاص لدورة في بناء الاقتصاد، مما يعني تحول العلاقة من علاقة مرتكزة على المساعدات الى علاقة مرتكزة على التجارة والاستثمار ضمن السياسات والأعمال المطلوبة وتقوية البيئة لنمو استثماري للقطاع الخاص.

- مساعدات تنمية الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية: تتعاون الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مع قطاع البيئة منذ عام 1990 وذلك لمساهمة هذا القطاع في مصرفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين نوعية الحياة للمواطنين. وذلك من خلال صياغة وتنفيذ السياسات البيئية وتشجيع اعتماد أفضل الممارسات. وقد أدت الشراكة مع مصر إلى تحسين إدارة النفايات الصلبة، والهواء النظيف، وكفاءة الطاقة، وحماية البحر الأحمر وسيناء، وإدارة الموارد الساحلية المحسنة، وإدارة السياحة المستدامة والمنظمات البيئية غير الحكومية[1]. وذلك من خلال إجراءات تشمل :[2]

➢ تطوير نظام مراقبة للمناطق المرجانية الحساسة في البحر الأحمر، ودعم السياحة المستدامة والنمو الاقتصادي في البحر الأحمر

➢ بناء محطات اتصال لدعم الحماية البيئية وتحديد مناطقها.

[1]Usaid, Egypt, http://www.usaid.gov/egypt/environment-and-global-climate-change

[2]مهيدات، غازي، اثر المساعدات الأمريكية على صناعة القرار السياسي في الشرق الأوسط، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، ص64.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- خصخصة نظام إدارة النفايات الصلبة، لتقوم به شركات ذات فاعلية أكثر من القطاع العام، مما أدى لخلق 16000 وظيفة.
- الحد من مستويات الرصاص في الهواء بنسبة أكثر من 65 في المائة.

3. المساعدات المقدمة لدعم قطاع الخدمات الأساسية العامة وتتمثل بما يلي:

- **مساعدات دعم قطاع التعليم:**

على مدى السنوات ال 35 الماضية، حققت مصر تقدما في توفير الوصول للمدارس، وزيادة الالتحاق بها، وسد الفجوة بين الجنسين في التعليم الأساسي. وتعمل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مع حكومة مصرفي تطوير بيئة التعلم حيث تلهم المعلمين والطلاب على التفكير النقدي، والمجتمعات المشاركة بالأنشطة في مدارسهم ، يركز دعم الوكالة الأمريكية للتعليم الأساسي على المدارس في المناطق الحضرية المحرومة ، ويشمل الدعم للتعليم العالي، تنمية القوى العاملة، والمنح الدراسية للحصول على درجة البكالوريوس من الجامعات في مصر ودرجات الدراسات العليا في الولايات المتحدة.[1]

- **مساعدات دعم القطاع الصحي:**

لأكثر من 30 عام تقدم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المساعدة في مجال الصحة وزيادة المهارات الإدارية والفنية والقيادية للعاملين في مجال الإدارة والرعاية الصحية، ذلك من خلال برامجها التي تشمل: [2]

- تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية: من خلال المساهمة في الجهود الرامية إلى تحسين نوعية الوصول إلى خدمات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية، وزيادة أنشطة التوعية

[1]Usaid, Egypt, http://www.usaid.gov/egypt/education
[2]Usaid, Egypt : http://www.usaid.gov/egypt/global-health

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حول خيارات تنظيم الأسرة السليمة والسلوكيات الصحية الإنجابية مع بناء مهارات مقدمي الخدمات لتعزيز مهارات المشورة لهم.

- الرعاية بالأمومة والطفولة : تعمل الوكالة بالشراكة مع وزارة الصحة والسكان المصرية لزيادة وصول النساء إلى تطوير خدمات ما قبل الولادة والرعاية بعد الولادة، وتحسين رعاية الأطفال حديثي الولادة ورفع مستوى أفضل الممارسات في مجال الرعاية المنزلية بعد الولادة .وتشمل الأنشطة بتحديث معايير مراقبة نمو الطفل، وتعزيز خدمات الإرشاد.

- **مساعدات إدارة المياه والصرف الصحي**

تعمل الوكالة الأمريكية للتنمية لتوفير المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي في مصر منذ عام 1979، مما يساعد إلى تقديم ما يقارب ثلاثة أضعاف كمية المياه النقية للمصريين على أساس يومي والعمل في شراكة مع حكومة مصر، حيث كان هناك توسع كبير في الخدمات وإصلاحات القطاع المائي ومرافق جديدة وتطوير وتحسين الأوضاع الصحية والمعيشية لأكثر من 22 مليون مصري.

في السنوات الأخيرة، تحول تركيز الوكالةمن استثمارات رأسمالية كبيرة في المناطق الحضرية الكبرى لإصلاحات القطاع الأوسع والاستثمارات الصغيرة في المناطق الريفية[1].

وتركز الوكالة الأمريكية دعمها على دعم مياه الشرب والصرف الصحي للاستثمارات: وذلك من خلال التركيز في المقام الأول على إصلاح قطاع المياه؛ وذلك بتمويل محطات معالجة المياه العاملة من خلال التصفية البطيئة والتي تعمل من خلال الرمال، والتي تكلف أقل بكثير من التكنولوجيات التقليدية. ودعم نظم جمع مياه الصرف الصحي ومحطات معالجتها بنظم عالية

[1]Usaid, Egypt : http://www.usaid.gov/egypt/water-and-sanitation

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجودة. والعمل مع الشعب المصري لتعزيز مشاركة المزارعين في تحسين إدارة المياه من خلال تطوير وتدريب جمعيات مستخدمي المياه وذلك لإدارة مصادر المياه بالشكل الصحيح.

الجدول رقم(9)

مجموع قيمة المنح و المساعدات الاقتصادية الامريكية المقدمة لمصر للفترة 2003- 2013 بالمليون دولار

السنة	مجموع قيمة المساعدة	المجموع
2003	**911**	**4,605.4**
2004	**571.6**	
2005	**530.7**	
2006	**490**	
2007	**450**	
2008	**411.6**	
2009	**250**	
2010	**250**	
2011	**249.5**	
2012	**250**	
2013	**241**	

المصدر: Sharp, Jeremy M., Egypt-Background and U.S. Relation, 2014, p17, www.ces.gov

بلغ مجموع قيمة المنح لمساعدات الاقتصادية الامريكية المقدمة لمصر للفترة من (2003-2008) 3,364.9 مليار كما بلغت المساعدات للفترة من (2009-2013) 1,240.5.

اي ان مجموع المساعدات الاقتصادية قلت ما بعد 2008 بمقدار الضعفين.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: المساعدات الأمريكية العسكرية لمصر

منذ توقيع اتفاقية كامب ديفيد تتلقى مصر المساعدات العسكرية من الولايات المتحدة، نتيجة لدورها في دعم السلام في المنطقة، وللحفاظ على وتيرة الأهداف السياسية والأمنية والاستراتيجية في المنطقة، نتيجة للدور الإقليمي السياسي الذي تتمتع به مصر، حيث تعتبر مصر هي أكثر دولة في منطقة الشرق الأوسط بعد إسرائيل في تلقيها للمساعدات العسكرية.[1]

تلقت مصر مشتريات عسكرية عالية القيمة في الفترة من عام 2001 ولغاية 2004، تضمنت هذه المشتريات طائرات هيليكوبتر، وصواريخ ارض جو، وأنظمة رادار ثلاثية الإبعاد، و 26 صاروخ من نوع ملرز، إضافة إلى 50 عربة إطلاق صواريخ من نوع سيتنجر، كما تسمح الاتفاقيات الثنائية لمصر بتصنيع أسلحة أمريكية مثل MIAIايرامز، ودبابات على الأرض المصرية.[2]

تلقت مصر مساعدات عسكرية للفترة من عام 2003 ولغاية 2013 ما مجموعه 14,205.20 مليار دولار، حيث تستحوذ المساعدات العسكرية النصيب الأكبر من مجموع المساعدات، حيث بلغ مجمل هذه المساعدات ولنفس الفترة الزمنية **18,810.60 مليار** دولار، والواقع انه من مجمل المساعدات المقدمة لمصر فان المساعدات العسكرية نسبتها ثلاث ارباع مجموع المساعدات.

كما تنفذ الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب القوات المصرية وعلى الأرض المصرية التمرينات العسكرية المشتركة، وتستمر في عقد هذه التمارين بصورة منتظمة، وهي تشمل المشاة، وسلاح الجو المصري، والدروع والدفاع الجوي إلى جانب القوات الأمريكية. ويأتي في

[1] مهيدات، غازي، اثر المساعدات الأمريكية على صناعة القرار السياسي في الشرق الأوسط، ص68.

[2] Sharp, Jermy M., Egypt – United States relation, Washington, 2005, p 7-10: www.fas.org

© Arabic Digital Library- Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إطار هذه التمرينات إجراء مناورات بحرية مشتركة، في السويس ومنطقة البحر الأحمر، وتهدف الى تدريب القوات المصرية على فنون القتال العسكري، والعمليات الحربية، وعمليات التحكم والسيطرة، إضافى إلى التدريب التكنولوجي لبعض الأسلحة الحديثة.[1]

وهذه التمرينات تعتبر النقطة المركزية لبناء قواعد عسكرية أمريكية، في مصر إضافة إلى مناطق تخزين عسكرية، وهذا نابع من رغبة الولايات المتحدة بالحصول على تسهيلات جوية في قواعد مصرية، مثل قاعدة غرب القاهرة، والقواعد العسكرية في البحر الأحمر.[2]

الجدول رقم(10)

مجموع قيمة المنح المساعدات العسكرية والتدريبات العسكرية المشتركة مع الولايات المتحدة الامريكية المقدمة لمصر للفترة 2003- 2013 بالمليون دولار

السنة	مساعدات عسكرية	المجموع
2003	1,301.2	**14,205.20**
2004	1,293.7	
2005	1,290.8	
2006	1,288.2	
2007	1,301.3	
2008	1,290.6	
2009	1,301.3	
2010	1,301.9	
2011	1,298.8	
2012	1,301.4	
2013	1,236.0	

المصدر: Sharp, Jeremy M., Egypt-Background and U.S. Relation, 2014,p17, www.ces.gov

[1] مهيدات، غازي، اثر المساعدات الأمريكية على صناعة القرار السياسي في الشرق الأوسط، ،ص69.

[2] Mark, Clyd R., U.S Arms Clients Profiles –Egypt , Washington. 2002, p2-3, www.uac.org

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بلغ مجموع كامل المساعدات العسكرية والتدريبات المشتركة مع الولايات المتحدة الامريكية المقدمة لمصر للفترة من(2003-2008) 7,765.8 مليار كما بلغت المساعدات للفترة من (2009-2013) 6,439.8.اي ان مجموع كامل المساعدات العسكرية قلت ما بعد 2008

المطلب الثالث: اثر الأزمة المالية على العلاقات السياسية والاقتصادية الأمريكية مع مصر

أولاً: العلاقات السياسية

على صعيد العلاقات السياسية فقد وجدت الدراسة ان عدد الزيارات من قبل الرؤساء ما قبل 2008 اي فترة ما قبل حدوث الازمة المالية تمثل بثلاثة زيارات من قبل الرئيس الامريكي الى مصر ومن خلال الوقوف على ابرز ما تناولته هذه اللقاءات، فقد تناولت الزيارات اطلاق عملية السلام والسير بخارطة الطريق لحل القضية الفلسطينية، والمشاركة بحضور المنتدى الاقتصادي العالمي، والتركيز على دور مصر في حل القضية الفلسطينية من خلال خارطة الطريق على أساس حل الدولتين، إضافة إلى دور مصر كحليف استراتيجي للولايات المتحدة، وذلك كون مصر تتميز بأهمية استراتيجية تستطيع لعب التوازن في المنطقة، ولذلك حافظت الولايات المتحدة على علاقاتها السياسية مع مصر وقد تمثل ذلك بتبادل الزيارات بين البلدين على مستوى قادة تلك الدول ومبعوثيها الدبلوماسيين.

وفي الفترة من 2009-2013 فعدد زيارات الرئيس الامريكي تمثل بزيارة واحدة من قبل الرئيس اوباما في زيارته الرسمية الى مصر، ومن خلال تحليل مضمون هذه اللقاءات، تناولت الزيارة مباحثات تطوير علاقات التعاون والشراكة الاستراتيجية بين البلدين كما خاطب

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرئيس اوباما العالم الاسلامي من جامعة القاهرة وهذا دليل على العمق الاستراتيجي لمصر في المنطقة، وبالرغم من زيارة الرئيس بوش الى مصر 3 مرات في تلك الفترة الا ان العلاقات السياسية اتسمت بالفتور، حيث انقطع الرئيس الاسبق محمد حسني مبارك عن زيارته للولايات المتحدة الامريكية لمدة 5 سنوات وهذا دليل على فتور العلاقات السياسية في تلك الفترة.

وترى الدراسة ان العلاقات السياسية الامريكية مع مصر للفترة من 2009- 2013 اتسمت باستئناف الحوار الاستراتيجي بين البلدين حيث تمثل استئناف الفتور في العلاقات بزيارة الرئيس محمد حسني مبارك الى مصر بعد انقطاع 5 سنوات.

تستنتج الدراسة على صعيد العلاقات السياسية ان العلاقات اتسمت بالتذبذب والفتور حيث اتسمت للفترة من 2003-2009 بالفتور لتعود باستئناف العلاقات للفترة ما بعد 2009 ثم ليعود الارتباك في الموقف الامريكي نتيجة الثورة المصرية (ثورة 25 يناير).

ثانياً: العلاقات الاقتصادية

اما على صعيد العلاقات الاقتصادية، فالعلاقات الامريكية مع مصر اتسمت على صعيد التبادل التجاري بأن مصر غير موقعة على اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة الامريكية وكإحدى الشروط الامريكية على توقيع هذه الاتفاقية عمل مناطق صناعية مؤهلة بالتعاون مع اسرائيل مما أدى الى اقامة مناطق صناعية مؤهله عام 2004، وكاتجاه عام فان العلاقات التجارية للفترة من 2003-2013 هو الارتفاع في الصادرات المصرية مع تسجيل انخفاض للصادرات بشكل متذبذب للفترة ما بعد 2008 حيث ظهر هذا الانخفاض عام 2009 وبفارق 312.7 مليون دولار عن العام الذي يسبقه أي ان نتائج الازمة ظهرت عام 2009، واثرت سلباً على التبادل التجاري مع مصر. وسجل الميزان التجاري بين مصر والولايات المتحدة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عجز لطول فترة الدراسة ولكن ازداد هذا العجز ما بعد 2008 اي ان الازمة المالية في الولايات المتحدة الامريكية اثرت بازدياد العجز على مصر.

وعلى صعيد كفالة القروض فالولايات المتحدة لم تكفل أي قرض لمصر كما وجدت الدراسة،مما لا يمكن قياس أثر الازمة المالية في الولايات المتحدة على كفالة القروض الامريكية لمصر.

وعلى صعيد المنح والمساعدات الاقتصادية والعسكرية:

الجدول رقم(11)

مجموع قيمة كامل المساعدات الاقتصادية والعسكرية المقدمة لمصر للفترة 2003– 2013 بالمليون دولار

السنة	مجموع قيمة المساعدة	المجموع
2003	**2,212.2**	**18,810.60**
2004	**1,865.3**	
2005	**1,821.5**	
2006	**1,778.2**	
2007	**1,751.3**	
2008	**1,702.2**	
2009	**1,551.3**	
2010	**1,551.9**	
2011	**1,548.3**	
2012	**1,551.4**	
2013	**1,477.0**	

المصدر: Sharp, Jeremy M., Egypt-Background and U.S. Relation, 2014,p17, www.ces.gov

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بلغ مجموع كامل المساعدات الاقتصادية والعسكرية الامريكية المقدمة لمصر للفترة من (2003–2008) 11,130,7 مليار كما بلغت المساعدات للفترة من (2009–2013) 7,679.9. اي ان مجموع كامل المساعدات الاقتصادية والعسكرية قلت ما بعد 2008.

وعلى صعيد المساعدات مجمل المساعدات الامريكية المقدمة لمصر، وكما يبين الجدول رقم (11)، فالاتجاه العام للمساعدات يبين انخفاض مستمر في قيمة المساعدات للفترة من 2003ولغاية 2008، ولكن بانخفاض بسيط ويتراوح هذا الانخفاض ما بين 20–40 مليون دولار، اما الفترة ما بعد 2008 فقد انخفضت هذه المساعدات الى ما يقارب 151 مليون دولار عام 2009 واتسمت الفترة ما بعد 2009 ولغاية 2013 بالتذبذب بقيمة المساعدات ولكن بنسب بسيطة، وكاتجاه عام فان الازمة المالية أثرت سلباً على مؤشر المساعدات الامريكية لمصر. ويوضح الشكل رقم (7) اتجاه مجموع المنح والمساعدات الاقتصادية المقدمة لمصر للفترة من 2003 -2013.

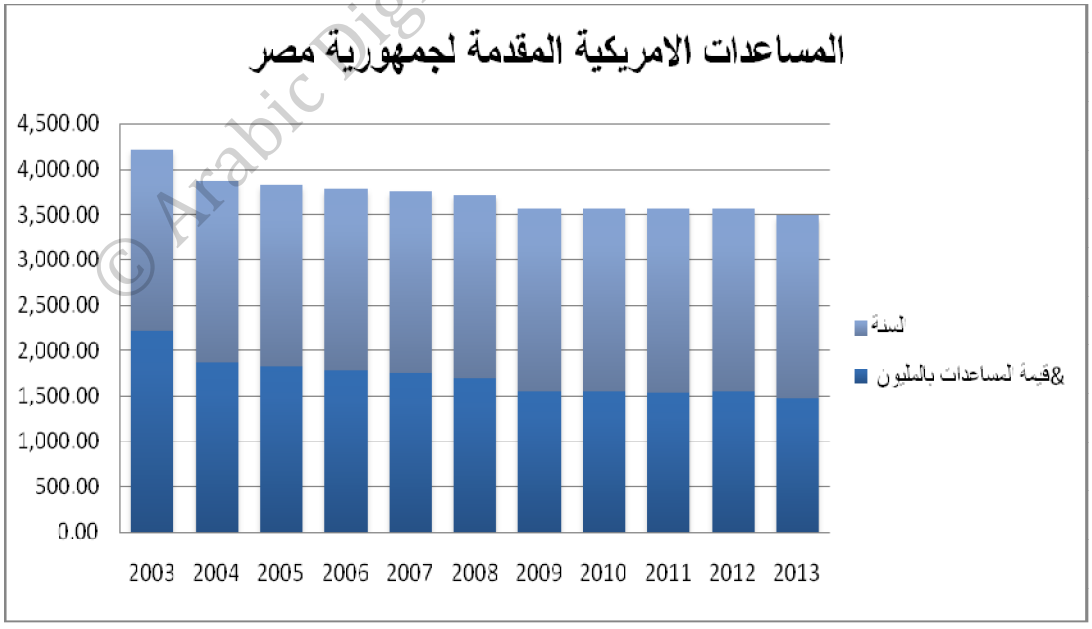

رسم توضيحي من اعداد الباحث بالاستناد الى الجدول رقم (11) يبين مجموع قيم المنح والمساعدات الامريكية المقدم لمصر للفترة من 2003–2013

شكل رقم (7)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وترى الدراسة أن المساعدات الامريكية المقدمة لمصر انخفضت نتيجة الازمة المالية عام 2009، وما بعد عام 2009 اتسمت المساعدات بحالة الثبات خلال الفترة من 2009– 2012، لتتراجع عام 2013 والذي تزامن مع عزل الرئيس محمد مرسي.

وترى الدراسة أن الولايات المتحدة الامريكية دعمت الى حد ما العملية الديمقراطية في مصر للحفاظ على استقرار مصر ولأهمية استقرارها في المنطقة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث: العلاقات السياسية والاقتصادية الأمريكية مع إسرائيل.

تعود العلاقة ما بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل إلى ما قبل اعلان الدولة اليهودية عام 48، حيث التزمت الولايات المتحدة عبر التاريخ بدعم إسرائيل، ويعود هذا الالتزام عندما تبنى الرئيس الأمريكي ترومان عملياً المشروع الصهيوني خلال الحرب العالمية الثانية ودعم بقوة إقامة دولة لليهود في فلسطين على حساب الشعب الفلسطيني، ومارس الضغوط على الحكومة البريطانية لفتح أبواب الهجرة اليهودية إلى فلسطين دون أية قيود وعلى مدار العقود اللاحقة وحتى يومنا هذا شكلت الالتزامات الأمريكية لإسرائيل في المجالات العسكرية والأمنية والسياسية والاقتصادية الأساس في بقاء هذه الدولة قوية ومتفوقة عسكرياً على جميع دول منطقة الشرق الأوسط وإبقاءها بعيدة عن أي محاسبة لا يمكن المساس بها سياسياً وقانونياً في المحافل الدولية.[1]

المطلب الأول: العلاقات السياسية الأمريكية مع إسرائيل

ترتبط الولايات المتحدة الأمريكية مع إسرائيل بعلاقة خاصة لا يوجد مثيل لها في تاريخ العلاقات الدولية، فقد اعتمدت إسرائيل على تحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة بهدف ضمان أمنها وتمكينها من تحقيق تفوقها النوعي على الدول العربية كافة.[2] والعلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل لها شكل مختلف فهي ليست علاقة ثنائية، لكنها علاقة من ثلاثة أضلاع، فهي علاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل واليهود الأمريكيين وهذه التركيبة الثلاثية هي التي أعطتها خصوصيتها الفريدة.[3]

---

[1] بن مئير، يهودا، سمحوني،ليمور، الالتزامات الأمريكية اتجاه إسرائيل، الأبعاد القانونية والسياسية وتطبيقاتها، ترجمة، عليان هنداوي، معهد أبحاث الأمن القومي، جامعة تل أبيب، 2010، ص3.

[2] المشاقبة، أمين، و شلبي، سعد شاكر، التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، مرحلة ما بعد الحرب الباردة 1990-2008، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن،2012،ص241.

[3] الغمري، عاطف، الأمريكي التائه في الشرق الأوسط، مكتبة الشروق، القاهرة، 2001،ص46.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، هي اكبر من كونها علاقة صداقة أي أن إسرائيل حسب المنظور الأمريكي هي القوة المضمونة في المنطقة، وهي التي تملك مقومات سياسية (ديمقراطية) أو أمنية استراتيجية (سلاح وتكنولوجيا) مما يجعلها قادرة على تحقيق الأهداف الغربية في الشرق الأوسط وهو ما يفسر السياسة الأمريكية فيما يخص الصراع العربي الإسرائيلي.[1]

تعززت العلاقات الأمريكية الإسرائيلية من منطلق مشاركة إسرائيل للولايات المتحدة لقيمها وثقافتها وديمقراطيتها، وأنها الحليف الوحيد الذي يمكن الاعتماد عليه كحارس للمصالح الغربية في هذه المنطقة المضطربة في العالم والتي كان ينظر إلى جزء كبير من دولها على أنها تقف على خط المواجهة المعادي للولايات المتحدة، أو على الأقل ليست دولاً صديقه لها.[2]

وتستنتج الدراسة كون العلاقات بين البلدين "علاقة خاصة " فإن اهم المصالح الامريكية الاستراتيجية في اسرائيل تتمثل بما يلي:

- اسرائيل هي القوة الرادعه والقادره على اسناد الجيش الامريكي وتوفير ما يلزمه حال وجود داعى لأي تدخل عسكري في المنطقة.
- اسرائيل من اهم البلدان الحامي للمصالح الامريكية في منطقة الشرق الاوسط.
- الحفاظ على تفوق اسرائيل عسكرياً واقتصادياً في المنطقة لتحقيق الاهداف الغربية من اجل تحقيق التوازن في منطقة الشرق الاوسط.

اما المصالح الاسرائيلية الاستراتيجية في علاقاتها مع الولايات المتحدة الامريكية ما يلي:

- ضمان امن واستقرار اسرائيل في المنطقة
- عدم ادانتها والتستر على اعمالها ضد الشعب الفلسطيني
- الحفاظ على تفوق اسرائيل على جاراتها من الدول في المنطقة عسكرياً واقتصادياً.

[1] صورية، عباسة دربال، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي في ظل النظام الدولي الجديد، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2011م، ص 44.

[2] الغمري،عاطف، الأمريكي التائه في الشرق الأوسط، 1، ص47.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويلعب اللوبي الصهيوني الأمريكي الدور الأهم والأكثر تـأثيراً فـي العلاقـات الأمريكيـة الإسرائيلية في تقديم الدعم لإسرائيل، وحث الإدارة الأمريكية على تفضيل إسرائيل والعمل على مساعدتها بكل ما أمكن لدرجة الإيثار على السياسة الأمريكية ذاتها.[1]

قام الرئيس الأمريكي بوش بزيارة إلى المنطقة في كانون الثاني 2008، وبصفته رئيس الولايات المتحدة الأمريكية وأول زيارة له كانت لإسرائيل، وفي زيارته لإسـرائيل أكـد علـى يهودية الدولة العبرية، وأشار إلى أن التحالف بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل يسهم في ضمان أمنها كدولة يهودية.[2]

كما عاد الرئيس بوش وبصفة رسمية بزيارة إسرائيل للمرة الثانية وعلى التوالي من نفس العـام في أيار 2008، وألقى خلال زيارته خطاب في الكنيست الإسرائيلي بمناسبة الاحتفال بالـذكرى ال 60 بقيام دولة إسرائيل[3]

بعد أن تولي الرئيس الحالي باراك أوباما الحكم في الولايات المتحدة، وجه خطابه الأول للعالم الإسلامي من القاهرة في كانون الثاني 2009، وأعاد فيه الحديث عن الدولة الفلسطينية، حيث قال "إن الاستمرار في بناء المستوطناتالإسرائيلية ليس شرعياً، وأن قيام دولة فلسطينية من مصلحة إسرائيل وفلسطين وأمريكا والعالم، موضحاً أن بلاده لن تدير ظهرها للتطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني في قيام دولته، مضيفاً أن الحل الوحيد هو دولتان يعيش فيهما الإسرائيليون والفلسطينيون في سلام وأمن.وعدم الإذعان للشروط والإملاءات الإسرائيلية، لكن لم يصمد خطاب الرئيس الأمريكي طويلاً أمام الضغوط الإسرائيلية، فإدارة أوباما اضطرت إلى

[1] الضيفي،ميثاق بيان عبد، السياسة الأمريكية تجاه إسرائيل في عهد إدارة الرئيس دوايت ايزنهاور 1953-1961، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص211.

[2] التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط1، بيروت،2008م،ص205-206.

[3] U.S Department of State, Department History, President travel to Israel: http://history.state.gov/departmenthistory/travels/president/israel

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التراجع عن مطالبها من الجانب الإسرائيلي والرامية إلى تجميد كامل الاستيطان في الضفة الغربية، إلى الحديث عن كبح الأنشطة الاستيطانية، وعدم الربط بين وقف الاستيطان والمفاوضات المباشرة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي[1].

أصر الرئيس أوباما في البداية على أهميةأن تجمد إسرائيل بناء المستوطنات اليهودية على الأراضي الفلسطينية المحتلة، حتى أنه واجه نتنياهو بوجود حاجة لمناقشة قضايا الوضع النهائي مع الفلسطينيين، لكن عندما رفض نتينياهو وقف بناء المستوطنات وتحدى الرئيس أوباما علانيةً، تراجع اوباما وسمح لرئيس الوزراء الإسرائيلي بتسجيل انتصار سياسي،وفي القاهرة عام 2009، طرح الرئيس أوباما خطاباً جديداً حول رؤية شاملة لعملية السلام الإسرائيلية-الفلسطينية، وفي سبتمبر 2011 في الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، مثّل انتصاراً لصالح إسرائيل.[2]

وعلى صعيد زيارة رئيس الوزراء الاسرائيلي في زيارة رئيس الوزراء الاسرائيلي في زيارته الرسمية للولايات المتحدة الامريكية فقد بلغ مجموع الزيارات للفترة من (2003-2013) 23 زيارة وخلال الفترة من (2003-2008) بلغ عدد الزيارات 10 زيارات رسمية وللفترة من (2009-2013) بلغ عدد الزيارات 13 زيارة عمل رسمية.[3]

---

[1] شعث، عزام، السياسات الأمريكية إزاء قضية الدولة الفلسطينية بعد الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي، المركز الديمقراطي العربي : http://democraticac.de/?p=7186

[2] جرجس، فواز، سياسة اوباما تجاه الشرق الأوسط: نهاية النفوذ الأمريكي، ترجمة، ابو زيد،هاجر، مركز بغداد للاستشارات والدراسات والإعلام:

http://www.baghdadcenter.net/details-173.html

[3] U.S Department of State, Department History,Visits by Foreign Leaders: http://history.state.gov/departmenthistory/visits/israel

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد حدد الرئيس باراك اوباما عام 2011 في خطابة عن التحولات في الشرق الأوسط والذي حدد فيه المصالح الجوهرية الأمريكية في المنطقة ب مكافحة الإرهاب، ووقف انتشار الأسلحة النووية، وضمان حرية حركة التجارة، وضمان أمن المنطقة، والدفاع عن امن إسرائيل، والسعي لسلام عربي إسرائيلي.[1]

زار الرئيس باراك اوباما المنطقة في آذار 2013، في زيارة رسمية بصفته رئيس الولايات المتحدة الأمريكي، وفي زيارته لإسرائيل وفي لقائه مع الرئيس شمعون بيريز، ورئيس الوزراء بن يامين نتنياهو، حيث أكد على دعم ومساندة دولة إسرائيل خلال الزيارة والتأكيد على تكثيف إعادة صياغة العلاقات العاطفية مع إسرائيل المتمثلة بالقيادة وبشعب الولايات المتحدة الأمريكية. وتناول روبرت ساتلوف المدير التنفيذي لمعهد واشنطن، أن الزيارة لم تقتصر على العاطفة ومد الجسور بل أسفرت عن سلسلة من الاستنتاجات السياسية الأمريكية المتعلقة بالشرق الأوسط، والتي تتمثل في التحول في سياسة الولايات المتحدة بشأن الشروط المتعلقة باستئناف محادثات السلام الإسرائيلية الفلسطينية، وانحياز اوباما وبقوة إلى الموقف الإسرائيلي الداعي الى ضرورة استئناف هذه المحادثات ودون شروط مسبقة، والاتفاق على فتح محادثات بشأن توسيع حجم المساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل، والاعتراف بإسهام إسرائيل في تعزيز المصالح الأمريكية.[2]

والواقع أن الولايات المتحدة ستستمر في دعمها لإسرائيل على الساحة الدولية، وتحافظ على تفوقها العسكري على جيرانها العرب، بغض النظر عن تجاوزات إسرائيل في الأراضي

[1] كشك، اشرف، أبعاد الساسة الأمريكية تجاه امن الخليج، السياسة الدولية:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1725446&eid=4979

[2] ساتلوف، روبرت، الاستنتاجات التي تمخضت عنها زيارة أوباما الى اسرائيل والضفة الغربية، معهد واشنطن، 22 اذار 2013م:
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/policy-takeaways-from-obamas-visit-to-israel-and-the-west-bank

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحتلة، كما تبين في تصويت الهيئة العامة للأمم المتحدة في شأن فلسطين والـرد الإسـرائيلي علية بتوسيع الأنشطة الاستيطانية.[1]

المطلب الثاني: العلاقات الاقتصادية الأمريكية مع إسرائيل

تعتبر إسرائيل الحليفة الكبرى للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط والتي تـدعمها بالوسائل كافة، فهي تحصل على اكبر قدر من المعونات الخارجيـة "حـوالي 3 بليـون دولار سنوياً" وتزودها الولايات المتحدة بأحدث الأسلحة وتقيم معها منطقة تجارة حرة وتقدم لهـا مـا تحتاجه من مساعدات اقتصادية وعلمية وتقنية.[2]

حيث تعتبر المساعدات الأمريكية الرسمية لإسرائيل تجسـيداً حيـاً لطبيعـة العلاقـات والروابط بين حكومات الولايات المتحدة المتعاقبة وإسرائيل وبما تمثله من أبعاد وأهداف مختلفة. حيث أن المساعدات الأمريكية لإسرائيل تعتبر بالنسبة لإسرائيل بالغة الأهمية فبدون المعونـات الأمريكية لا يمكن لإسرائيل العيش في فلسطين كون فلسطين بلد فقير في موارده الاقتصادية[3].

أولا: اتفاقية التجارة الحرة الإسرائيلية الأمريكية

وقعت إسرائيل مع الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية ثنائية للتجارة الحرة في عام 1985، حيث كانت إسرائيل معزولة عن التجارة الإقليمية من خلال المقاطعة العربية، ومن خلال الاتفاقية سعت إسرائيل إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي وذلك للتغلب على القيود المفروضة على منتجاتها كون سوقها محلي وصغير في تلك الفترة. وتهدف الاتفاقية على إلغاء

[1] بشارة، مروان، أهداف الولايات المتحدة وإستراتيجيتها في العالم العربي، سياسات عربية، عدد1، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات،2013م،ص20.
[2] المشاقبة، أمين، و شلبي، سعد شاكر، التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط ،ص235
[3] عبد السلام، احمد لطفي، الانحياز الأمريكي لإسرائيل، دوافعه التاريخية والاجتماعية والسياسية، مكتبة النافذة، الإسكندرية،2005،ص135.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جميع الرسوم على التجارة بين البلدين إضافة إلى إلغاء التراخيص والتدابير التقييدية التجارية الأخرى للمنتجات الزراعية والصناعية.[1]

وتشير بيانات التبادل التجاري بين الولايات المتحدة وإسرائيل للفترة من 2003-2008 بالمليون دولار إلى ما يلي:[2]

عجز الميزان التجاري لصالح إسرائيل حيث سجل الميزان التجاري للأعوام (2008،2007،2006،2005،2004،2003) قيمة عجز لصالح إسرائيل بلغت على التوالي (-5,8765.5، -5,382.4، -7,093.1، -8,201.9،-7,906.9 ، -7,849.0).

وتشير بيانات التبادل التجاري بين الولايات المتحدة وإسرائيل للفترة من 2008-2013 بالمليون دولار إلى ما يلي:[3]

سجل الميزان التجاري للأعوام (2013،2012،2011،2010،2009) قيمة عجز لصالح إسرائيل بلغت على التوالي(-9,185.0، -9,689.7، -9,085.0، -7,859.9، -9,061.6).

ومن الواضح في العلاقات التجارية بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية أن حجم تصدير البضائع الإسرائيلية للولايات المتحدة يفوق ضعفي حجم الواردات من الولايات المتحدة مما يجعل إسرائيل تعتمد في تجارتها الخارجية على التصدير إلى الولايات المتحدة أكثر من أي دولة أخرى،وخلال فترة الدراسة فان التبادل التجاري لإسرائيل تميز بالفائض باستثناء انه سجل

[1]Kurtzig ,Michael, Pick ,Daniel, U.S. Israel Free Trade Area Agreement, Economic Research Service;p97 http://www.ers.usda.gov/media/927935/aer771m_002.pdf

[2]U.S. Census Bureau, U.S. International Trade Data, Trade in Goods with Israel, **https://www.census.gov/foreign-trade/balance/c5081.html**

[3]U.S. Census Bureau, U.S. International Trade Data, Trade in Goods with Israel, **https://www.census.gov/foreign-trade/balance/c5081.html**

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

انخفاض بالفائض عام 2009 حيث بلغت صادرات إسرائيل إلى الولايات المتحدة 18,744.4 بالمقارنة مع 22,335.8عام 2008 ثم لتسجل ارتفاع بالفائض عام 2010 ليبلغ 20,984.8.

اي ان بالرغم من الفائض في الميزان التجاري الاسرائيلي مع الولايات المتحدة للفترة من 2003-2013 الان الفترة ما بعد 2008 قل الفائض التجاري.

ثانياً: كفالة القروض

إحدى أهم أشكال العلاقات الاقتصادية، وتعتبر من أشكال الدعم الأمريكي لإسرائيل، ضمانات القروض التي تسمح لإسرائيل بالاقتراض من المصارف التجارية بمعدلات فائدة أقل، حيث طلبت إسرائيل قروضاً من الولايات المتحدة في أوائل التسعينات وحصلت على عشرة مليارات دولار ضمانات للقروض لتمويل توطين اليهود السوفيت المهاجرين إلى إسرائيل.[1]

طلبت الحكومة الإسرائيلية عام 2003، من قبل رئيس الحكومة ارئيل شارون، 8 مليارات دولار إضافية كضمانات قروض لمساعدة الاقتصاد الإسرائيلي، ونص القانون العام 108-11 على أن عائدات ضمانات القروض لا يمكن أن تستخدم إلا ضمن حدود إسرائيل ما قبل حزيران 1967، وان الضمانات السنوية للقروض يمكن أن تقلص بمبلغ مساو لما تنفقه إسرائيل على المستوطنات في الأراضي المحتلة، وان الرئيس سيدرس الإصلاحات الاقتصادية الإسرائيلية حين يحدد أسس ضمانات القروض وشروطها، وفي 26 تشرين ثاني 2003 أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية أن ضمانات القروض البالغة 3 مليارات من الدولارات قلصت بواقع 289,2 مليون دولار لان إسرائيل استمرت في بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة، وتابعت بناء الجدار الأمني الذي يفصل بين الإسرائيليين والفلسطينيين.[2]

[1] ميرشايمر، جون. جي، و والت، ستيفن.م، اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية للولايات المتحدة، ترجمة: عماد شيحة، دار المركز الثقافي للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، دمشق، 2007،ص11-13.

[2] Sharp ,Jeremy M.,U.S. Foreign Aid to Israel, CRS Report for Congress, 2014,p:17

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي عام 2005 خفضت الحكومة الأمريكية مبلغ إضافي من المبلغ المتاح لإسرائيل اقتراضه والذي بلغت قيمته 795.8مليون دولار. ومنذ عام 2005 لم تقدم أي اقتطاعات أخرى كما لم نقترض إسرائيل أي أموال، ونص قانون المخصصات الموحد 447-108 لعام 2005 تمديد ضمانات القروض من 2005 إلى 2007.

في أعقاب الصراع بين إسرائيل وحزب الله عام 2006 أعلن الرئيس بوش انه سيطلب من الكونغرس تمديد ضمانات القروض مرة أخرى حتى عام 2011، ويتيح قانون الولايات المتحدة في النظام الأساسي لبرنامج ضمان القروض إمكان إسرائيل الاعتماد على الضمانات الأمريكية غير المستخدمة حتى 30 سبتمبر 2012، وفي صيف عام 2012 اصدر الكونغرس قانون 150-112 والذي وقع علية الرئيس " قانون التعاون الأمني بين الولايات المتحدة وإسرائيل المحسن عام 2012" والقسم 5 –ب من القانون يتيح تمديد ضمان القروض حتى 30 سبتمبر 2015.[1]

بالرغم من عدم استخدام إسرائيل ضمانات القروض منذ عام 2005 إلا أنها تعتبر ضمانات القروض بمثابة الاحتياط الأخير لاستخدامها كشبكة أمان للحروب والكوارث الطبيعية والأزمات الاقتصادية والتي تسمح لإسرائيل الحفاظ على استقرارها الاقتصادي في المناطق الغير المستقرة المحيطة بها.

وترى الدراسة ان مبلغ تقليص كفالة القرض البالغ 289,2 مليون دولار عام 2003، وتقليص مبلغ 759,8عام 2005، من اصل 3 مليار وعدم استخدامها كفالة القروض منذ عام.2005 ترى الدراسة من خلال هذه المعطيات عدم امكانية قياس اثر الازمة على كفالة القروض.

[1]Sharp ,Jeremy M.,U.S. Foreign Aid to Israel, CRS Report for Congress, 2014,p:17-18

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً: المساعدات الاقتصادية الأمريكية

تعتبر إسرائيل الحليفة الكبرى للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط والتي تدعمها بالوسائل كافة، فهي تحصل على اكبر قدر من المعونات الخارجية الأمريكية " حوالي 3 بليون دولار سنوياً وتزودها الولايات المتحدة بأحدث الأسلحة وتقيم معها منطقة تجارة حرة وتقدم لها ما تحتاجه من مساعدات اقتصادية وعلمية وتقنية.[1]

فالعلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل علاقة خاصة، ويجسد هذه العلاقة المساعدات الأمريكية الرسمية لإسرائيل ما تتلقاه، حيث تتلقى إسرائيل ما يقارب 3 بليون دولار على شكل مساعدات خارجية مباشرة كل عام، وهي تعادل ما يقارب (خمس) الميزانية الإجمالية للمساعدات الأمريكية الخارجية.[2]

تأتي المساعدات الاقتصادية المقدمة من الولايات المتحدة الامريكية على عدة انواع فمنها ما هو مساعدات لدعم الاقتصاد الاسرائيلي ومساعدات برنامج دعم المدارس والمستشفيات الخارجي، وبرنامج مساعدات الهجرة واللاجئين الى اسرائيل.[3]

وتحصل إسرائيل على تعامل إضافي خاص من واشنطن " ففي الوقت الذي يتلقى فيه الآخرون المساعدات الأمريكية على شكل دفعات ربع سنوية، فان إسرائيل تتلقى مساعداتها دفعة واحدة في بداية كل سنة مالية، مما يمكنها من الحصول على فوائد تضاف إلى هذا المبلغ أيضاً"، كما أن إسرائيل هي البلد الوحيد الذي يتلقى المساعدات الأمريكية دون أن يتوجب علية تقديم كشف لأمريكا يبين أوجه إنفاق هذه المساعدات، وهذا الاستثناء يشكل استحالة عملية أمام أمريكا

---

[1] المشاقبة، أمين، و شلبي، سعد شاكر، التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، ص235.

[2] والت، ستيفن، و ميرزهايمر، جون، اللوبي الإسرائيلي والسياسة الأمريكية الخارجية، ترجمة : الحموري، محمد، مكتبة مدبولي، 2007م، ص14.

[3] Sharp, Jeremy M., U.S Foreign Aid to Israel, Congressional Research Service, 2014,p17-18..

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من منع إسرائيل من إنفاق هذه الأموال في المجالات التي تعلن أمريكا أنها تعارضها، مثل بناء المستوطنات في الضفة الغربية.[1]

تنظم البعثات الامريكية الى الدول التي تقدم الولايات المتحدة الامريكية المساعدات لها، شكل المساعدات والية صرفها، في حين لم تنشأ بعثة مماثلة في اسرائيل، لسبب بسيط وهو ان المساعدات الاقتصادية لإسرائيل كانت تقدم لها في صورة نقدية، ودون مطالبتها بتقديم أية تفسيرات حول كيفية إنفاقها لهذه المساعدات، فإسرائيل لها الحرية التامة في طريقة إنفاق المساعدة الأمريكية لها، وهذا مخالف لقوانين المساعدات الأمريكية الخارجية، كما أن من أهم أشكال المساعدات الأمريكية الغير مباشرة لإسرائيل الأموال التي تجمعها المنظمات الخيرية اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية، والتجهيزات العسكرية الأمريكية التي تقوم إسرائيل بشرائها بأثمان منخفضة عن باقي الدول.[2]

تجدر الإشارة الى أن الدراسة لم تجد للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ضمن برامجها التنموية للدول التي تقدم لها المساعدات المالية على شكل منح ومساعدات تنموية بمختلف أنواعها على موقع الوكالة، برنامج مختص بإسرائيل، كما في البلدان التي تقدم لها المساعدات، ويرى الباحث أن السبب في ذلك يعود ان الولايات المتحدة ترسل البعثات الأمريكية إلى الدول التي تقدم الولايات المتحدة الأمريكية المساعدات لها، وشكل المساعدات والية صرفها، في حين لم تنشأ بعثة مماثلة في إسرائيل، كما أن إسرائيل تتلقى مساعداتها دفعة واحدة في بداية كل سنة مالية. ولذلك لا يمكن استعراض كامل المشاريع والبرامج التنموية المقدمة من خلال الوكالة لإسرائيل بالشكل الكامل.

[1] والت، ستيفن، و ميرزهايمر، جون، اللوبي الإسرائيلي والسياسة الأمريكية الخارجية، ص15

[2] الوزير، امل سليم، العلاقات الأمريكية الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعه الازهر، غزة، 2014م، ص90-91.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قام الكونغرس الأمريكي من خلال قانون اعتماد العمليات الخارجية، برنامج المدارس والمستشفيات الخارجي، كجزء من إجمالي الاعتمادات المخصصة للمساعدة التنموية التي تقدمها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، حيث منذ عام 1957 نالت العديد من الجامعات والمستشفيات الإسرائيلية منحاً من الوكالة الأمريكية وخلال السنين الماضية، حصلت مؤسسات إسرائيلية مثل مركز شعاري تصيدق الطبي في القدس، ومنظمة هداسا الطبية، ومعهد فاينبرغ للدراسات العليا ومركز لينادو، على تمويل من البرنامج، وبحسب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، تلقت المؤسسات الموجودة في إسرائيل معظم التمويل الذي أنفقه البرنامج في الشرق الأوسط، حيث حصل هذا البرنامج على دعم يقدر ب 41.925 مليون دولار للفترة من 2000 -2013م.[1]

برامج التعاون الأمريكي الإسرائيلي

هنالك العديد من برامج التعاون الثنائي المشترك ما بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وهي كما يلي: [2]

1. الشراكة الأمريكية الإسرائيلية للأكاديميين ورجال الأعمال

في أوائل عام 1970 حيث بدأ الأكاديميين ورجال الأعمال الإسرائيليين يبحثون عن طريق لتوسيع الاستثمار في إسرائيل في قطاع التكنولوجيا المتطورة، والذي كان في تلك الفترة في طور الإنشاء، لتصبح فيما بعد قوة دافعة لاقتصاد إسرائيل، حيث طبقت الولايات المتحدة وإسرائيل العديد من البرامج لتحفيز ودعم البحوث الصناعية والعلمية الإسرائيلية والتي دعمها الكونغرس الأمريكي وخصص لها العديد من المساعدات وللمنظمات والمؤسسات التالية:

[1]Sharp,Jeremy M., U.S Foreign Aid to Israel, Congressional Research Service, 2014,p19.
[2]Sharp,Jeremy M., U.S Foreign Aid to Israel,p20-21.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- مؤسسة التنمية والبحوث الإسرائيلية الأمريكية: أنشئت عام 1977 وتهتم في مجالات التعاون في مجال الاتصالات والالكترونيات والكهربائيات والطاقة المتجددة. وغيرها.ووفقاً للمؤسسة فقد حصلت على ما يقارب 295 مليون دولار على شكل منح ومولت ما يقارب ألف مشروع.
- المؤسسة الأمريكية الإسرائيلية القومية للعلوم: بدأت عام 1972 وتعمل على تعزيز التعاون في البحوث العلمية والتكنولوجية.
- صندوق البحوث والتنمية: انشأ عام 1978، ويدعم التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل في مجال البحوث الزراعية.
- وفي عام 1995 أنشأت الولايات المتحدة وإسرائيل مؤسسة العلوم والتكنولوجيا لتمويل إدارة المشاريع المكلفة من قبل لجنة العلوم والتكنولوجيا بالشراكة ما بين وزارة التجارة الأمريكية ووزارة الصناعة والتجارة والعمل الإسرائيلية لتعزيز التعاون العلمي والتكنولوجي والاقتصادي بين البلدين.

2. التعاون في مجال الطاقة

في عام 2005 بدأ الكونغرس في النظر في التشريعات لتوسيع التعاون العلمي الأميركي الإسرائيلي في مجال الطاقة المتجددة، حيث وافقت وزارة الطاقة لوضع برنامج قمة أميركية إسرائيلية مشتركة لتمويل البحوث في الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، وأنواع الوقود المتجدد، وقد خول القانون وزير الطاقة لتوفير الأموال لبرنامج المنح حسب الحاجة وصادق الكونغرس على البرنامج لمدة 7 سنوات من تاريخ سنه في 19 ديسمبر 2007م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم(12)

قيمة المساعدات الاقتصادية الامريكية المقدمة لاسرائيل

للفترة 2003- 2013 بالمليون دولار

السنة	مجموع قيمة المساعدة	المجموع
2003	**658.75**	2,222.61
2004	**539.95**	
2005	**409.64**	
2006	**277.3**	
2007	**163.15**	
2008	**43.9**	
2009	**33.9**	
2010	**28.8**	
2011	**29.22**	
2012	**23.0**	
2013	**15.0**	

المصدر: Sharp, Jeremy M., U.S Foreign Aid to Israel, Congressional Reserchservice,Washington, 2014, p26 : www.crs.gov

بلغ مجموع كامل المساعدات الاقتصادية الامريكية المقدمة لإسرائيل للفترة من (2003-2008) 2,092.69 مليار كما بلغت المساعدات للفترة من (2009-2013) 129.92 مليون دولار.

اي ان مجموع كامل المساعدات الاقتصادية انخفضت انخفاض هائل ما بعد 2008

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المساعدات العسكرية

الإدارات الأمريكية المتعاقبة، خصوصاً منذ عهد الرئيس جونسون الذي بدأت معه رحلة الدعم المتواصل والمتصاعد لإسرائيل، التزمت الصمت الكامل فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإسرائيلي.[1]

وصل التساهل الأمريكي ونهج المراضاة لإسرائيل في موضوع المعاهدة إلى حدود " الوقاحة الفاقعة"، إذ فيما دأبت واشنطن باستمرار في الزعم بأن منع انتشار السلاح النووي في العالم يشكل أحد أركان سياستها الخارجية، راحت تستثني إسرائيل وترفض مطالبتها بالانضمام إلى معاهدة حظر السلاح النووي.[2]

تشترط الولايات المتحدة على متلقي المساعدات العسكرية منها، إنفاق هذه المساعدات داخل أمريكا، فان الولايات المتحدة تسمح لإسرائيل باستعمال ما يقارب 25% من هذه المساعدات لتطوير الصناعات الحربية الإسرائيلية الخاصة.[3]

إن احد المبادئ الأساسية في التعاون الأمني بين الولايات المتحدة وإسرائيل هو الالتزام الأمريكي بالحفاظ على التفوق النوعي لإسرائيل وقدرتها على صد أي تهديد أو مجموعة من التهديدات من عناصر متمثلة في دول أو في غيرها، مع التركيز على أن إسرائيل دولة ذات سيادة ولها الحق في الدفاع عن نفسها.[4]

إن التوازن الاستراتيجي يميل بشكل حاسم إلى صالح إسرائيل التي تواصل توسيع الفجوة النوعية بين قدراتها العسكرية الرادعة وبين القوات التي يملكها جيرانها.[5]

---

[1] مقصود، كلوفيس، السياسة الامريكية في الشرق الأوسط، مجلة المستقبل العربي، العدد275274، 1996م، ص63.
[2] مرجع سابق، ص63
[3] والت، ستيفن، و ميرزهايمر، جون، اللوبي الإسرائيلي والسياسة الأمريكية الخارجية، ص15.
[4] هيغل، تشاك، سياسة الدفاع الأمريكية في الشرق الأوسط، معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى، 9ايار 2013م:
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/u.s.-defense-policy-in-the-middle-east
[5] والت، ستيفن، و ميرزهايمر، جون، اللوبي الإسرائيلي والسياسة الأمريكية الخارجية، ص23.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم(13)

قيمة المساعدات العسكرية الامريكية المقدمةلإسرائيل

للفترة 2003- 2013 بالمليون دولار

السنة	مجموع قيمة المساعدة	المجموع
2003	**3,086.4**	**28,912.9**
2004	**2,147.3**	
2005	**2,202.2**	
2006	**2,257.0**	
2007	**2,340.0**	
2008	**2,380.0**	
2009	**2,550.0**	
2010	**2,775.0**	
2011	**3,000.0**	
2012	**3,075.0**	
2013	**3,100.0**	

المصدر: Sharp, Jeremy M., U.S Foreign Aid to Israel, Congressional Reserchservice,Washington, 2014, p26 : www.crs.gov

بلغ مجموع كامل المساعدات العسكرية الامريكية المقدمة لإسرائيل للفترة من (2003-2008) 14,412.9 مليار كما بلغت المساعدات للفترة من (2009-2013) 14,500.0 مليار دولار.

اي ان مجموع كامل المساعدات العسكرية ارتفعت ما بعد 2008

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث: اثر الازمة المالية على العلاقات السياسية والاقتصادية مع اسرائيل

اولاً: العلاقات السياسية

العلاقات السياسية الامريكية الاسرائيلية في جميع المحافل هي علاقات خاصة لا مثيل لها في العلاقات الدولية لا مثيل لها في العلاقات الدولية فعلى صعيد زيارة الرؤساء وجدت الدراسة أن عدد الزيارات من قبل الرؤساء قبل 2008 أي فترة ما قبل حدوث الازمة المالية تمثلت بزيارتين رسميتين، ومن خلال الوقوف على ابرز ما تناولته هذه الزيارات فهو التأكيد على يهودية دولة اسرائيل وابرز العلاقات ما بين البلدين، ويدل خطاب الرئيس بوش في الكنيست الاسرائيلي في ايار 2008 احتفالاً بالذكرى الستين لقيام دولة اسرائيل على تأكيد العلاقة الخاصة مع اسرائيل ودعم دولة اسرائيل.

وفي الفترة من(2009-2013) تمثلت الزيارات بزيارة واحدة للرئيس اوباما ليعيد التأكيد على اهمية العلاقات الاستراتيجية بين الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل.

وترى الدراسة ان اللاعب الاساسي في العلاقة الخاصة مع اسرائيل يعود لدور اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الامريكية وممارسة الضغوطات على الادارات الامريكية المتعاقبة لتوثيق ودعم العلاقات مع اسرائيل.

وعلى صعيد زيارة رئيس الوزراء الاسرائيلي الى الولايات المتحدة الامريكية للفترة من (2003-2008) زار رئيس الوزراء الولايات المتحدة 10 زيارات عمل رسمية وللفترة من (2009-2013) 13 زيارة عمل رسمية.

وترى الدراسة ان الدعم المتواصل لإسرائيل هو دليل واضح على مدى قوة التقارب والترابط وبرز ذلك من خلال الوقوف والدعم لإقامة دولة اسرائيل، مع عدم الاعتبار لفلسطين

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتمثل ذلك في موقف الولايات المتحدة في الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي مثل انتصاراً لإسرائيل.

وتجد الدراسة أن العلاقات السياسية الامريكية تجاه اسرائيل ثابتة على اختلاف اداراتها وتاريخها وكاتجاه عام بالرغم من قوة العلاقات السياسية الا انه من خلال المواقف الامريكية بناء على مؤشرات الدراسة تجد ان الازمة المالية لم تؤثر على العلاقات السياسية تجاه اسرائيل.

ثانياً: العلاقات الاقتصادية

إن العلاقات الاقتصادية الامريكية الاسرائيلية تمتاز بخصوصية فعلى صعيد التبادل التجاري وجدت الدراسة أن اسرائيل وقعت على اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة الامريكية، والتبادل التجاري بين البلدين تميز بالفائض لصالح اسرائيل، حيث ان حجم تصدير البضائع الاسرائيلية للولايات المتحدة الامريكية يفوق ضعفي حجم الواردات من الولايات المتحدة، وبالرغم من ان التبادل التجاري تميز بالفائض الا انه سجل انخفاض عام 2009 ثم عاد ليسجل ارتفاع عام 2010، وترى الدراسة ان الازمة المالية في الولايات المتحدة لم تؤثر كاتجاه عام على التبادل التجاري على اسرائيل.

اما على صعيد كفالة القروض وجدت الدراسة ان اسرائيل لم تستخدم كفالة القروض منذ عام 2005 ولذلك ترى الدراسة عدم امكانية قياس اثر الازمة المالية على كفالة القروض المقدمة من الولايات المتحدة الامريكية لإسرائيل.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما على صعيد المنح والمساعدات الاقتصادية والعسكرية :

الجدول رقم(14)

مجموع كامل المساعدات الامريكية المقدمةلاسرائيل

للفترة 2003- 2013 بالمليون دولار

السنة	مجموع قيمة المساعدة	المجموع
2003	**3,795.15**	**28,536.224**
2004	**2,687.25**	
2005	**2,612.15**	
2006	**2,534.3**	
2007	**2,503.15**	
2008	**2,423.9**	
2009	**2,583.9**	
2010	**2,803.8**	
2011	**3,029.22**	
2012	**3,098.0**	
2013	**2,943.239**	

المصدر:

Sharp, Jeremy M., U.S Foreign Aid to Israel, Congressional Reserchservice,Washington, 2014, p26 : www.crs.gov

بلغ مجموع كامل المساعدات الامريكية المقدمة لإسرائيل للفترة من(2003-2008) 14,078.065مليار كما بلغت المساعدات للفترة من (2009-2013) 14,456,159 مليار دولار.

اي ان مجموع كامل المساعدات الاقتصادية والعسكرية ارتفعت ما بعد 2008.

وعلى صعيد مجمل المساعدات والمنح الامريكية المقدمة لإسرائيل، وكما يبين الجدول رقم (14)، فالاتجاه العام للمساعدات يبين تذبذب في قيمة المساعدات للفترة من 2003 ولغاية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2008، اما الفترة ما بعد 2008 فقد ارتفعت هذه المساعدات عام 2009 واتسمت الفترة ما بعد 2009ولغاية 2013 بالارتفاع باستثناء عام 2013 الذ يبين انخفاض في قيمة المنح والمساعدات، وكاتجاه عام فان الازمة المالية أثرت ايجاباً على مؤشر المساعدات الامريكية لإسرائيل. **ويوضح الشكل رقم (8) اتجاه مجموع المنح والمساعدات الاقتصادية والعسكرية المقدمة لإسرائيل للفترة من 2003- 2013.**

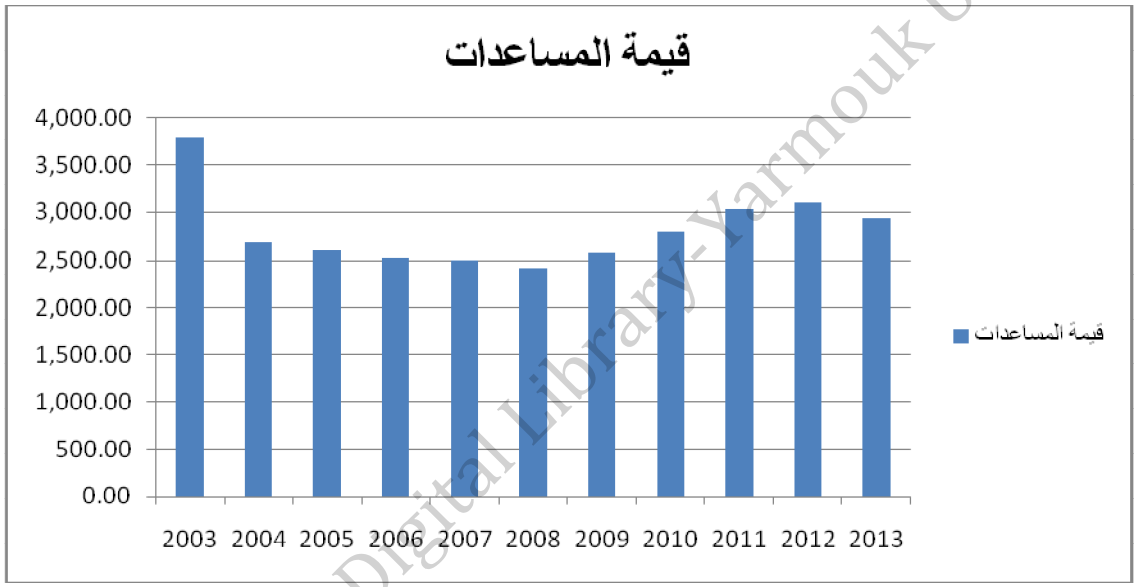

رسم توضيحي يبين مجموع قيم المنح والمساعدات الامريكية المقدم لإسرائيل للفترة من 2003-2013

من اعداد الباحث بالاستناد الى الجدول رقم (14).

شكل رقم (8)

وترى الدراسة ان نتيجة الاحداث في المنطقة ودول جوار اسرائيل ارتفعت المســـاعدات لإسرائيل لأهمية العلاقات ما بين اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الرابع: العلاقات السياسية والاقتصادية الأمريكية مع فلسطين

تنظر الولايات المتحدة الأمريكية في علاقاتها مع فلسطين نظرة إسرائيل إلى القضية الفلسطينية لما يجمع العلاقات الأمريكية الإسرائيلية من علاقات ومصالح مشتركة في منطقة الشرق الأوسط. ومنذ نشأة إسرائيل وحتى ألان كانت الولايات المتحدة الأمريكية الداعم والراعي الأساسي لإسرائيل على حساب فلسطين، فالولايات المتحدة كانت من أول الدول التي ساندت إسرائيل، ومن أول الدول التي أيدت قرار التقسيم في الجمعية العامة للأمم المتحدة ومن أول الدول التي اعترفت بدولة إسرائيل بعد ساعات من إعلانها عام 1948م.

المطلب الأول : العلاقات السياسية الأمريكية الفلسطينية

سارع الرئيس الأمريكي ترومان إلى الاعتراف بالدولة اليهودية حديثة التكوين، حيث اعترفت الولايات المتحدة رسمياً بالدولة الإسرائيلية بعد ساعات قليلة من إعلان دولة إسرائيل عام 1948م. وبرر ترومان قراره لمن انتقدوه في الرأي " أسف أيها السادة إن علي أن أتجاوب مع رغبات مئات الآلاف من الأمريكيين الذين ينتظرون نجاح الصهيونية، انه ليس لدي بين الناخبين مئات الآلاف مع العرب"[1]

حيث جاء اعتراف ترومان جراء الضغط علية من قبل صهاينة الولايات المتحدة وتهديده بالوقوف ضده في انتخابات عام 1948م. ومن الواضح ان قرار الرئيس ترومان باعتراف الولايات المتحدة بإسرائيل جاء نتيجة لاعتبارات سياسية داخلية ولم يكن نتيجة دراسة واعية لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية الاستراتيجية.[2]

[1] ربيع، محمد عبد العزيز، المعونات الأمريكية لإسرائيل، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990،ص87.
[2] مرجع سابق،ص88.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن مدى الانحياز الأمريكي لإسرائيل، ودفاعها الدائم عنها، وإمداد الولايات المتحدة المتصاعد لإسرائيل بالسلاح والمال والخبرة والتكنولوجيا المتقدمة، هدفه أن تبقى إسرائيل متفوقة على كل العرب مجتمعين.[1]

والواقع أن القرار الأمريكي بالاعتراف بإسرائيل اعترافاً في الوقت نفسه بشرعية قيام تلك الدولة بالاستيلاء على أملاك الفلسطينيين والعرب ومصادرة حقوقهم.

بعد أيام من صدور الاعتراف الأمريكي بإسرائيل قامت الولايات المتحدة بتقديم 100 مليون دولار قرض لإسرائيل، وامتنعت عن تقديم المساعدات أو الدعم السياسي للفلسطينيين الذي تسببت الحركة الصهيونية في تشريدهم من مدنهم وقراهم.[2]

هنالك تجاهل واضح وكبير من قبل الإدارة الأمريكية على مر التاريخ تجاه القضية الفلسطينية، وفي المقابل هنالك تأييد كبير ومساندة لإسرائيل، حيث بعد عام 1967، رفضت الولايات المتحدة النظر إلى حركة المقاومة الفلسطينية كحركة تحرر وطني بل اعتبرت التنظيمات الفلسطينية في حركة المقاومة تنظيمات إرهابية، كما أن واشنطن لم تكن راضيه عن قرار القمة العربية التي عقدت في الرباط عام 1974م، والذي اعتبرت فيه منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.[3]

جاءت اتفاقية كامب ديفيد سنة 1978، برعاية الرئيس جيمي كارتر، حيث لم يتم التعامل مع الفلسطينيين كلاجئين أو كشعب له حقوق سياسية كاملة ومتساوية بل دعا إلى منح الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة حكماً ذاتياً كاملاً على ان تجري بعد فترة انتقالية

[1] هيكل، محمد حسنين، الانفجار، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2003، ص24.
[2] ربيع، محمد عبد العزيز، المعونات الأمريكية لإسرائيل، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990،ص88
[3] أبو عمرو، زياد، المقاربة الأمريكية حيال القضية الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 8، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت،1991م، ص12.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مدتها خمس سنوات مفاوضات بين مصر وإسرائيل والأردن وممثلين منتخبين عن سكان الضفة الغربية وقطاع غزة لتقرير الوضع النهائي لهاتين المنطقتين.[1]

في أعقاب هجمات سبتمبر 2011 على نيويورك وواشنطن سعت إدارة الرئيس بوش الابن إلى التخفيف من الشعور المعادي للولايات المتحدة في العالمين العربي والإسلامي، من خلال الضغط على إسرائيل بوقف سياساتها التوسعية في الضفة الغربية، ودعم إنشاء دولة فلسطينية، إلا أن إدارة الرئيس بوش لم تبذل جهداً في إقناع إسرائيل بتغيير سياستها، حيث أعلن كثير من الشخصيات البارزة في تيار المحافظين الجدد شعار (الآن نحن كلنا إسرائيليون)، فقد اندمجت الحكومة الأمريكية مع حكومة إسرائيل بدرجة لم يسبق لها مثيل في تاريخ أمريكا ولا حتى في أيام التعاون الأمريكي البريطاني إثناء الحرب العالمية الثانية، ولم يصل أنصار بريطانيا في الإدارة الأمريكية ابداً إلى الدرجة التي وصل إليها أنصار إسرائيل الذين أصبحت الهيمنة على السياسة والإعلام بحيث مارس اللوبي الإسرائيلي الضغوط على المخالفين لهذا الاتجاه في الكونغرس ووسائل الإعلام الكبرى. وبالفعل وقفت إدارة بوش في جانب ارئيل شارون في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني إلى درجة معاملة ياسر عرفات الرئيس المنتخب والشرعي للفلسطينيين على انه مجرم وراع للإرهاب ترفض الولايات المتحدة التعامل معه.[2]

أي انه هنالك تطابق واضح وصريح للسياسة الإسرائيلية والأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، ولخص عنوان في صحيفة الواشنطن بوست في شباط 2003 حيال سياسة إسرائيل والولايات المتحدة بأن " بوش وشارون يكاد كلاهما يتطابقان حيال سياسة الشرق الأوسط".

إبان إعلان الولايات المتحدة حربها ضد الإرهاب كان هذا الإعلان مدخلا جديداً بين الولايات المتحدة وحليفتها إسرائيل، واستغلت حكومة شارون هذا الوضع بتشبيه المقاومة الفلسطينية

[1] أبو عمرو، زياد، المقاربة الأمريكية حيال القضية الفلسطينية، ص13-14
[2] البنا، رجب،أمريكا، رؤية من الداخل، دار المعارف، القاهرة،2004، ص104.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالإرهاب، ونجد في خطابات شارن وبوش في تلك المرحلة عدة تلميحات لتشبيه الرئيس عرفات بابن لادن الأمر الذي أدى إلى حصار الرئيس عرفات والضغط عليه وإبعاده عن العالم السياسي، وهي سياسات أيدتها الولايات المتحدة وبررتها بان عرفات ليس شريكاً للسلام وانه يدعم الإرهاب والعنف على خلاف شارون رجل السلام كما وصفه بوش.[1]

استمر المسئولون الإسرائيليون، وممثلو اللوبي الصهيوني يؤكدون انه لا يوجد فرق حقيقي بين عرفات واسامه بن لادن، وأصروا على انه ينبغي على الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، عزل الرئيس الفلسطيني المنتخب وعدم التعامل معه،" كون إسرائيل والولايات المتحدة تواجهان تهديداً إرهابيا مشتركاً"، فقد رفضت إدارة بوش استئناف أي تعامل مع عرفات الذي توفي في نوفمبر 2004 وتبنت إدارة بوش من بعدها "الزعيم الفلسطيني الجديد محمود عباس، إلا أنها لم تفعل سوى أقل القليل لمساعدته في الفوز بدولة قابلة للحياة بمقوماتها الدنيا"[2] بعد رحيل الرئيس ياسر عرفات عبرت الولايات المتحدة بإعلانها أن الفرصة ألان متاحة لإجراء إصلاحات جذرية في السلطة من اجل التقدم في العملية السلمية وبذلك برز على الساحة الفلسطينية الانتخابات وإعلان حركة حماس المشاركة في الانتخابات التشريعية.[3]

تعاملت الإدارة الأمريكية مع موضوع مشاركة حماس في انتخابات المجلس التشريعي بنسق مختلف عن ما جاء علية موقف الكونغرس الأمريكي تجاه هذا الموضوع المطالب بتعطيل مشاركة حماس في الانتخابات كونها حزب لا يتفق معه ومنظمة مصنفة على اللوائح الأمريكية

[1] صالح، محسن محمد،دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، معهد الاعلام العربي،ط1، القاهرة، 2003، ص494.

[2] والتـ ستيفن، و ميرشيمر،جون، لوبي اسرائيل في الولايات المتحدة.... صناعة الوهم، موقع اون اسلام، 18\4\2006: http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/analysis-opinions/strategies-futures/83353-2006-04-18%2000-00-00.html

[3] التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط1، بيروت،2005،ص142.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للإرهاب منذ عام 1996، وذلك انسجاما مع سياق الإطار الاستراتيجي الذي تجري به الحرب الأمريكية على الإرهاب من خلال إدماج حركات الإسلام السياسي واحتوائها.[1]

ود كان من المستحيل منع الإدارة الأمريكية، مشاركة حماس في الانتخابات كونها محكومة لعدة اعتبارات منها، الشعبية الكبيرة التي تحظى بها حركة حماس في أوساط الشعب الفلسطيني وضعف السلطة الفلسطينية في حينها، والأوضاع السياسية والاقتصادية المتردية التي كان يعيشها المواطن الفلسطيني في ذلك الوقت.[2]

قام الرئيس الأمريكي بوش بزيارة إلى المنطقة مطلع عام 2008، وبصفته رئيس الولايات المتحدة الأمريكية وأول زيارة له كانت لإسرائيل ثم فلسطين حيث التقى الرئيس عباس، ليعطي انطباعاً بمواصلة الجهود لإقامة الدولة الفلسطينية التي وعد بها، والتأكيد على ضرورة قيام الدولة الفلسطينية قبل نهاية العام نفسه، وكما أكد على إقامة الدولة الفلسطينية مرة أخرى خلال لقاء بينه وبين الرئيس محمود عباس في سبتمبر 2008، ولكن مع استمرار تجاهل الحصار المتزايد على قطاع غزة. ومقابل تأكيد بوش على قيام الدولة الفلسطينية وفي زيارته لإسرائيل أكد على يهودية الدولة العبرية، وأشار إلى أن التحالف بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل يسهم في ضمان أمنها كدولة يهودية.[3]

بعد أن تولي الرئيس الحالي باراك أوباما الحكم في الولايات المتحدة، وجه خطابه الأول للعالم الإسلامي من القاهرة في كانون الثاني 2009، وأعاد فيه الحديث عن الدولة الفلسطينية، حيث قال "إن الاستمرار في بناء المستوطناتالإسرائيلية ليس شرعياً، وأن قيام دولة فلسطينية من

[1] حامد، قصي احمد، الولايات المتحدة الأمريكية والتحول الديمقراطي في فلسطين، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2009م، ص159.

[2] الوزير- أمل سليم، العلاقات الأمريكية الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة- 2014م،ص123.

[3] التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط1، بيروت،2008م،ص205-206.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مصلحة إسرائيل وفلسطين وأمريكا والعالم، موضحاً أن بلاده لن تدير ظهرها للتطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني في قيام دولته، مضيفاً أن الحل الوحيد هو دولتان يعيش فيهما الإسرائيليون والفلسطينيون في سلام وأمن.وأراد الرئيس الأمريكي من وراء تناول قضية الدولة الفلسطينية والحديث عن عدم مشروعية بناء المستوطنات في الضفة الغربية طمأنة العرب والمسلمين وتحسين صورة بلاده أمامهم حيث تراجع أولوية قضية الصراع العربي-الإسرائيلي،في فترة الرئيس بوش، مقارنة بإدارة سلفه الرئيس كلينتون، والإذعان للشروط والإملاءات الإسرائيلية، واحتلال العراق وأفغانستان. وفي كل الأحوال لم يصمد خطاب الرئيس الأمريكي طويلاً أمام الضغوط الإسرائيلية، فإدارة أوباما اضطرت إلى التراجع عن مطالبها من الجانب الإسرائيلي والرامية إلى تجميد كامل الاستيطان في الضفة الغربية، إلى الحديث عن كبح الأنشطة الاستيطانية، وعدم الربط بين وقف الاستيطان والمفاوضات المباشرة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي[1].

ساد تفاؤل كبير عندما أعلنت إدارة أوباما في بداية فترتها الرئاسية أن التوصل إلى سلام شامل في منطقة الشرق الأوسط من أولوياتها، وبادر أوباما بذلك من خلال تعيين مبعوث للسلام في الشرق الأوسط " جورج ميتشل"، إلا أنه لم يتم التوصل إلى سلام بين الطرفين. وبدلا من تبنى استراتيجية شاملة بداية، سعت الإدارة إلى إجراءات بناء الثقة، ودعوة الطرفين للمفاوضات من خلال المحادثات غير المباشرة والمباشرة، ومحادثات الرباعية الدولية، والضغط على الطرف الإسرائيلي لوقف الاستيطان

[1] شعث، عزام، السياسات الأمريكية إزاء قضية الدولة الفلسطينية بعد الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي، المركز الديمقراطي العربي : http://democraticac.de/?p=7186

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عدم فعالية إدارة أوباما في التعامل مع هذا الملف من خلال إضاعة وقت كثير في هذه الإجراءات، في ظل انشغال الرئيس الأمريكي باراك أوباما بحملته الانتخابية الرئاسية، والتركيز على الداخل أكثر، والانحراف عن مسار عملية السلام، وانعكاس ذلك أكثر على خطاب أوباما في الأمم المتحدة، والمفعم بحيوية الدفاع عن أمن إسرائيل، وانتقاده للموقف الفلسطيني بالقول إن قرار قبول فلسطين كعضو في الأمم المتحدة لن يحقق السلام، بما يعكس حرصه على الحصول على دعم اللوبي اليهودي الأمريكي في الانتخابات الرئاسية القادمة[1].

تصطدم المساعي الفلسطينية بقرار أمريكي يحد من إمكانية تحقيقها لمطلب تجسيد الدولة الفلسطينية على أرض الواقع، وانحياز سافر للكيان الإسرائيلي الذي لا يرغب في إقامة الدولة الفلسطينية وتجسيدها، كما أن تلك المساعي تتوقف كثيراً أمام إهمال قضية الدولة الفلسطينية وتراجعها في الفكر والرؤى الأمريكية، وعدم قيام الإدارة الأمريكية بفرض توقيتات ومواعيد محددة لاستئناف المفاوضات والوصول إلى حل يقود إلى إقامة الدولة الفلسطينية. ولا شك أن خطاب الرئيس الأمريكي باراك أوباما أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 2012/9/25، والذي لم يشر فيه إلى حالة الجمود التيتعانيها القضية الفلسطينية، مكتفياً بالقول أن بلاده حريصة على "حل الدولتين"، يندرج في إطار تراجع أولوية إقامة الدولة الفلسطينية لدى الإدارة الأمريكية الحالية[2].

زار الرئيس باراك أوباما فلسطين في أذار 2013، في زيارة رسمية للمنطقة، وجاءت نتائج هذه الزيارة المتمثلة في التحول في سياسة الولايات المتحدة بشأن الشروط المتعلقة

[1] كيرتزر، دانيل، عرض: مقبل، ريهام، إخفاقات متتالية:تقييم أمريكي لجهود إدارة أوباما في عملية السلام، السياسة الدولية، 16\2\2012م:
http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2158.aspx

[2] شعث، عزام، السياسات الأمريكية إزاء قضية الدولة الفلسطينية بعد الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

باستئناف محادثات السلام الاسرائيلية الفلسطينية، وانحياز أوباما وبقوة الى الموقف الاسرائيلي الداعي الى ضرورة استئناف هذه المحادثات ودون شروط مسبقة.[1]

يلعب اللوبي الصهيوني دوراً كبيراً في القضية الفلسطينية، وذلك من خلال الضغط على أعضاء الكونغرس، وأعضاء الحزبين الرئيسيين في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن خلال دورة في إثارة الشارع الأمريكي للتعاطف مع أهداف الصهيونية ومصالحها، ونشر الثقافة حول مكانة إسرائيل الدينية وان مصلحة الولايات المتحدة ترتبط بمصالح إسرائيل.[2]

وترى الدراسة ان العلاقات السياسية للفترة من (2003-2013) لم تتغير سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه فسطين بالرغم من محاولات استئناف عمليات السلام ويتجلى ذلك في المواقف الامريكية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وعدم جدية الضغط تجاه القضية الفلسطينية والذي يلعب اللوبي الصهيوني الدور الكبير في الضغط على الادارة الامريكية بما يتناسب مع مصالح اسرائيل.

كما ان العلاقات السياسية ما قبل الازمة المالية شابها العديد من التوتر بعد هجمات 11 سبتمبر حيث وصف الرئيس الراحل ياسر عرفات بابن لادن حتى وفاته عام 2004، كما لم تتغير سياسات الولايات المتحدة ما بعد الازمة تجاه القضية الفلسطينية ايجاباً.

[1] ساتلوف، روبرت، الاستنتاجات التي تمخض عنها زيارة أوباما الى اسرائيل والضفة الغربية، معهد واشنطن، 22 أذار 2013م. www.washingtoninstitute.org

[2] والت، ستيفن، و ميرشيمر،جون، لوبي إسرائيل في الولايات المتحدة.... صناعة الوهم، موقع اون اسلام، 18\4\2006: http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/analysis-opinions/strategies-futures/83353-2006-04-18%2000-00-00.html

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني : العلاقات الاقتصادية الأمريكية الفلسطينية

تتسم العلاقات الاقتصادية الامريكية الفلسطينية بالبرود، فالولايات المتحدة لا تنظر الى فلسطين كدولة لها استقلالية اوكيانها الخاص، وتتمثل العلاقات الاقتصادية الامريكية مع فلسطين بميزان تجاري قليل الحجم كون الاقتصاد الفلسطيني يعاني من ازمات بفعل الاحتلال الاسرائيلي المدعوم بعلاقات خاصة من الولايات المتحدة الامريكية، وتقدم الولايات المتحدة المساعدات الى الفلسطينيين بعدة اشكال، "فمنذ عام 1990م نشأ حكم ذاتي محود للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد التزمت الحكومة الامريكية في تقديم المساعدات الثنائية للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة"[1]،من خلال الوكالة الامريكية للتنمية الدولية والتي تعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة، إضافة إلى التبرعات المقدمة لوكالة الامم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا).

اولاً: اتفاقيات التجارة الحرة

تمارس الادارة الامريكية المتمثلة برؤسائها وعلى مدى التاريخ كل امكانات الضغط على فلسطين، كما يمارس الكونغرس الامريكي نفس الضغط ويعود ذلك لتأثير اللوبي الصهيوني على تلك الإدارات، فالولايات المتحدة لا تعترف بفلسطين كدولة ولذلك لم تجد الدراسة ان فلسطين موقعة على اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة الامريكية ويتجلى ذلك في الميزان التجاري، حيث وجدت الدراسة" ميزان تجاري بين الولايات المتحدة الامريكية والضفة الغربية بالتنسيق مع اسرائيل"[2]

[1]Zanotti,Jim, U.S. Foreign Aid to the Palestinans, congressional Resercg Service, 2014,p1. www.crs.gov

[2]U.S. Census Bureau, U.S. International Trade Data, Trade in Goods with West Bank,**https://www.census.gov/foreign-trade/balance/c5081.html**

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتشير بيانات التبادل التجاري بين الولايات المتحدة والضفة الغربية للفترة من 2003-2008 بالمليون دولار إلى ما يلي:[1]

سجل الميزان التجاري لعام 2003 ميزان تجاري اي (0.0) وسجل الميزان التجاري للأعوام (2004،2005،2006،2007،2008)

(2.3, -10.9, 0.9, -2.1, 0.2) اي ان الميزان التجاري بحالة تذبذب حيث يوصف الميزان التجاري بهذه الفترة بالتذبذب حيث سجل(ميزان ثم فائض ثم عجز ثم فائض ثم عجز ثم فائض).

وتشير بيانات التبادل التجاري بين الولايات المتحدة والضفة الغربية للفترة من 2009-2013 بالمليون دولار إلى ما يلي:[2]

سجل الميزان التجاري للأعوام (2009, 2010,2011, 2012, 2013) قيمة فائض لصالح الضفة الغربية بلغت على التوالي(4.0, 3.3, 3.7, 2.5, 1.2).

ومن الواضح في العلاقات التجارية بين الضفة الغربية والولايات المتحدة الأمريكية أن حجم تصدير المنتجات الفلسطينية للولايات المتحدة يفوق ضعفي حجم الواردات من الولايات المتحدة، ولكن هذا التبادل بالتنسيق مع اسرائيل.

وتجد الدراسة بالرغم من ان الميزان التجاري يميل لصالح الضفة الغربية الا ان حجم التبادل ضعيف جداً ففي اعلى مستوياته سجل أكبر قيمة صادرات من الضفة الغربية بقيمة 4.9 مليون دولار.

[1]U.S. Census Bureau, U.S. International Trade Data, Trade in Goods with West Bank,**https://www.census.gov/foreign-trade/balance/c5081.html**

[2]U.S. Census Bureau, U.S. International Trade Data, Trade in Goods withWest Bank, **https://www.census.gov/foreign-trade/balance/c5081.html**

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: كفالة القروض

لم تجد الدراسة ان الولايات المتحدة الامريكية قد كفلت اي قرض لفلسطين، ويرى الباحث من خلال الدراسة ان الولايات المتحدة لا تعترف بفلسطين كدولة وتمارس كل الضغوط تجاه فلسطين من اجل مصالح اسرائيل، فكيف ستكفل قروض فلسطين ؟

المساعدات الامريكية المقدمة لفلسطين

تقدم الولايات المتحدة الامريكية المساعدات الى فلسطين ضمن الاتفاقيات الثنائية مع الادارة الفلسطينية بالرغم من ان ضعف وتذبذب هذه المساعدات لارتباطها بالأحداث الدائرةفي الاراضي الفلسطينية والمتمثلة بالاحتلال الاسرائيلي لفلسطين.كما تقدم الولايات المتحدة مساعدات انسانية اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة واماكن اخرى في منطقة الشرق الاوسط من خلال التبرعات المقدمة لوكالة الامم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا).[1]

تهدف المساعدات الامريكية للفلسطينيين لتعزيز 3 اولويات في السياسة الخارجية الامريكية والتي يهتم بها الكونغرس ايضاً:[2]

1- منع الارهاب ضد اسرائيل من "الجماعة الاسلامية السنية حماس والجماعات المتشددة الاخرى".

2- تعزيز الاستقرار والازدهار والحكم الذاتي الذي ينحدر نحو التعايش السلمي مع اسرائيل وحل الدولتين.

3- تلبية الاحتياجات الانسانية.

[1]Zanotti,Jim, U.S. Foreign Aid to the Palestinans, congressional Resercg Service, 2014,p2. www.crs.gov
[2]Zanotti,Jim, U.S. Foreign Aid to the Palestinans,p1.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المساعدات الاقتصادية الامريكية لفلسطين والمتمثلة بالمساعدات المقدمة للضفة الغربية وقطاع غزة:

نشأ حكم ذاتي محدود للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ عام 1990، والتزمت الحكومة الامريكية في تقديم المساعدات حيث بلغ متوسط المساعدات الامريكية للفترة من 2000–2007 وبشكل تقريبي حوالي 170 مليون دولار، حيث ارتفعت المساعدات وبشكل ملحوظ بعد رحيل الرئيس ياسر عرفات اواخر عام 2004، تقدم معظم المساعدات الامريكية الى الفلسطينيين من خلال الوكالة الامريكية للتنمية الدولية ومساعدات مقدمة لدعم الميزانية المباشرة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

مساعدات الميزانية للسلطة الوطنية الفلسطينية

تقدم الولايات المتحدة الأمريكية مساعداتها لدعم ميزانية السلطة الوطنية الفلسطينية وتعززت هذه المساعدات بعد عام 2007، حيث إن معظم هذه المساعدات تذهب مباشرة لدعم السلطة الوطنية الفلسطينية والحكومة والتنمية وبرامج الإصلاحالأمني للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية تحت ظل الرئيس عباس، حيث بلغ متوسط المساعدات المقدمة لقوات أمن السلطة الفلسطينية والقضاء الجنائي في الضفة الغربية حوالي 100 مليون دولار من مجموع المساعدات.[1]

تقدم معظم المساعدات الأمريكيةإلى الفلسطينيين من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية مساعداتها للضفة الغربية وقطاع غزة على النحو التالي:

[1]Zanotti,Jim, U.S. Foreign Aid to the Palestinans, congressional Resercg Service, 2014,p1-2. www.crs.gov

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مساعدات النمو الاقتصادي:

تعمل الوكالة في توجيه مساعداتها لتحسين حياة الأسر الفلسطينية اليومية عن طريق زيادة الفرص الاقتصادية، ومساعدة الشركات لخلق فرص عمل وزيادة النمو وتحفيز الفرص الاقتصادية في الأسواق المحلية والإقليمية، وتهدف إلى تطوير بنية داعمة لنمو الأعمال التجارية وتوفير التعليم والحصول على التكنولوجيا والمهارات الإدارية الحديثة، وتحسين حركة الناس والبضائع من خلال المعابر بين إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة من خلال معالجة المخاوف الأمنية، وزيادة القدرة التنافسية.

وتشمل مشاريع النمو الاقتصادي: تحديث البنية التحتية، وتأهيل البنوك من خلال التدريب الرسمي للبنوك للمساهمة في إقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.[1]

مساعدات قطاع التعليم:

تعمل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مع وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية وبشكل مباشر مع المؤسسات التعليمية لدعم جهودهم الرامية إلى توفير التعليم الجيد والعالي، وتركز الوكالة على تحسين نوعية التعليم وأهميتها من خلال إنشاء مراكز التميز التعليمي وإدخال أساليب التدريس الجديدة في الفصول الدراسية لتسهيل التعلم وتوفير المنح الدراسية للمعلمين لتحسين المهارات ودمج تكنولوجيا المعلومات في التدريس ودعم وتوجيه التعليم المهني بهدف إعداد الطلاب بشكل أفضل لدخول سوق العمل. ومنذ عام 2000 شيدت الوكالة ما يقارب 3000 صف دراسي وتجديد حوالي 2700 صف، لخلق بيئات تعلم أكثر ملائمة لمئات الألأف

[1]USAID West Bank and Gaza,Economic Growth and Trade,20-12-2014: http://www.usaid.gov/west-bank-and-gaza/economic-growth-and-trade

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من الطلاب الفلسطينيين من خلال تخفيض عدد الطلاب في الصفوف والغاء الحاجه للدوام على فترتين.[1]

دعم قطاع الصحة:

تعمل الوكالة الامريكية للتنمية الدولية كاستجابة لتحديات الصحة في السلطة الفلسطينية، من خلال تعزيز نظم الرعاية الصحية، وتوفير المعدات الطبية، وتوسيع إمكانية الوصول إلى مرافق طبية ذات جودة، كما تدعم القطاع الصحي الفلسطيني من خلال تجديد المنشآت لتي تقدم الخدمات الصحية، وتعزيز القدرات المؤسسية لوزارة الصحة والمنظمات غير الحكومية المحلية. ونتج عن دعم قطاع الرعاية الصحية تدريب عدد من العاملين في قطاع الصحة في مجال القيادة والإدارة وتعبئة المجتمع والتواصل معه. ومنذ عام 2008 ، تم تجديد سبعة مستشفيات كبرى تقدم خدمات إلى ما يقارب 387000 شخص.[2]

المياه والبنية التحتية:

تعاني الأسر الفلسطينية من تردي خدمات توصيل المياه إلى المنازل، وتردي خدمات الصرف الحي التي ترتبط أقل من نصف السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية مع شبكة الصرف الصحي التي تجمع من 25–35% من مياه الصرف الصحي التي تم إنشاؤها من قبل الفلسطينيين في الضفة الغربية ويتم التعامل مع اقل من 3% من المياه العادمة، مما تؤثر مياه المجاري على الأنهار وتلويث المياه الجوفية وانتشار الأمراض، وتعمل الوكالة في مواجهة هذه

[1]USAID West Bank and Gaza,Education,20-12-2014: http://www.usaid.gov/west-bank-and-gaza/education

[2]USAID West Bank and Gaza,Global Health,20-12-2014: http://www.usaid.gov/west-bank-and-gaza/global-health

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التحديات، حيث تعمل على تنفيذ برامج على مستوى المجتمع المحلي، والبلديات لزيادة تحسين وصول البنية العامة الصحية والتعليمية والخدمات الاجتماعية والسلامة على الطرق، وزيادة توافر المياه الصالحة للشرب. وتعمل الوكالة على بناء مشاريع وإعادة تأهيل شبكات المياه وشبكات التوزيع وأنظمة الصرف الصحي، ومنذ عام 2000 مهدت الوكالة تأهيل أكثر من 8630 كيلومتر من الطرق على أساس الاحتياجات التي حددتها السلطة الوطنية الفلسطينية وتقديم أكثر من 90 ألف فرصة عمل مؤقتة للعمال الفلسطينيين في مشاريع البنية التحتية.[1]

الجدول رقم (15)
مجموع قيمة المساعدات الاقتصادية الأمريكية المقدمة لفلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) للفترة 2003- 2013 بالمليون دولار

السنة	مجموع قيمة المساعدة	المجموع
2003	**134.485**	**3,416.931**
2004	**74.558**	
2005	**274.400**	
2006	**150.000**	
2007	**69.488**	
2008	**389.5**	
2009	**776.0**	
2010	**400.4**	
2011	**395.7**	
2012	**395.7**	
2013	**356.7**	

المصدر: 1-Sharp,Jermy, andBlanchaul,Charistopher, , U.S. Foreign Aid to the Palestinians, congressional Research Service,(2003-206) 2014,p1-2.www.crs.gov
2- Zanotti,Jim, U.S. Foreign Aid to the Palestinians, congressional Research Service,(2007-2013) 2014,p1-2.www.crs.gov

[1]USAID West Bank and Gaza,Water and Infrastructure,20-12-2014:http://www.usaid.gov/west-bank-and-gaza/water-and-infrastructure

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بلغ مجموع كامل المساعدات الاقتصادية الأمريكية المقدمة للضفة الغربية وقطاع غزة للفترة من (2003–2008) 1,092.431 مليار كما بلغت المساعدات للفترة من (2009–2013) 2,324.5 مليار دولار.

أيأن مجموع كامل المساعداتالاقتصادية الأمريكية ارتفعت لأكثر من النصف بالمقارنة مع ما قبل 2008.

تواجه الولايات المتحدة الأمريكية تحدياً في فعالية مساعداتها في تعزيز أهداف السياسية الأمريكيةالاستراتيجية وذلك بسبب التحول والتضارب مع مصالح إسرائيل والفصائل الفلسطينية ولذلك فان المساعدات الأمريكية المقدمة لفلسطين تتميز بالتذبذب حسب الأحداث الجارية في الضفة الغربية وقطاع غزة ففي عام 2005 وبعد رحيل الرئيس ياسر عرفات ارتفعت المساعدات الأمريكية بما يقارب 200 مليون دولار من قبل إدارة الرئيس جورج بوش والكونغرس الأمريكي من خلال اعتمادات تكميلية كما استخدم الرئيس بوش سلطاته لتقدي 50 مليون دولار من المساعدات المباشرة للسلطة الفلسطينية.

وفي عام 2009 ارتفعت المساعدات الأمريكية لتصل إلى ما يقارب المليار وذلك بسبب الاعتداء الإسرائيلي على قطاع غزة، مما أدى إلى انهيار الاقتصاد وارتفاع معدلات البطالة والفقر ونقص حاد في السلع الأساسية.[1]

[1] موسوعة مقاتل من الصحراء، بيانات اقتصادية، تاريخ الدخول 2-3-2015م: www.moqatel.com

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المساعدات العسكرية:

لم تجد الدراسة أن هنالك مساعدات عسكرية مقدمة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لفلسطين، ووجدت أيضا أن فلسطين دولة محتلة من قبل إسرائيل والداعم الأساسي لإسرائيل الولايات المتحدة الأمريكية، ولذلك لا يوجد مساعدات عسكرية. والفلسطينيون بالكاد يملكون قوات فعلية من الشرطة، أو قوة عسكرية يمكن أن تهدد إسرائيل.[1]

ولكن وجدت الدراسة أن هنالك مساعدات مقدمة لقوات أمن السلطة الفلسطينية والقضاء الجنائي في الضفة الغربية في عهد الرئيس عباس، حيث بلغ متوسط المساعدات المقدمة لقوات أمن السلطة الفلسطينية والقضاء الجنائي في الضفة الغربية حوالي 100 مليون دولار من مجموع المساعدات.

الجدول رقم (16)

قيمة المساعدات الأمريكية المقدمة لقوات امن السلطة الفلسطينية والقضاء الجنائي في الضفة الغربية للفترة 2003- 2013 بالمليون دولار

السنة	مجموع قيمة المساعدة	المجموع
2003	-	629.0
2004	-	
2005	-	
2006	-	
2007	-	
2008	25.0	
2009	184.0	
2010	100.0	
2011	150.0	
2012	100.0	
2013	70.0	

المصدر:-Zanotti,Jim, U.S. Foreign Aid to the Palestinians, congressional Research Service, 2014,p1-2.www.crs.gov

[1] والت، ستيفن، و ميرزهايمر، جون، اللوبي الإسرائيلي والسياسة الأمريكية الخارجية، ص23.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتجد الدراسة أن تقديم هذا النوع من المساعدات جاء بناء على اتفاقيات التنسيق الأمني بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل.

المطلب الثالث: اثر الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية على العلاقات السياسية والاقتصادية مع فلسطين

أولاً: العلاقات السياسية

على صعيد العلاقات السياسية وجدت الدراسة أن العلاقات السياسية الأمريكية تجاه فلسطين لم تتغير إيجابا بل ثابتةباتجاه سلبي في السياسة الأمريكية خلال فترة الدراسة فعلى صعيد الزياراتفإعدد الزيارات من قبل الرؤساء ما قبل 2008 أي فترة ما قبل حدوث الأزمة المالية تمثل بزيارة واحدة فقط، ومن خلال الوقوف على ابرز ما تناولته هذه الزيارة فقد تناولت الوعود لإقامة الدولة الفلسطينية والتأكيد على ضرورة قيام دولة فلسطين.

وترى الدراسة أن هذه الزيارة جاءت كمحاولة لاستئناف مفاوضات السلام إلاأن الرئيس الأمريكي بوش مقابل تأكيده على قيام دولة فلسطين وفي زيارته لإسرائيل أكد على يهودية الدولة العبرية.

كما انه وفي الفترة من (2009– 2013)، فقد زار الرئيس الأمريكي فلسطين زيارة واحدة فقط ومن خلال الوقوف على ابرز ما تناولته هذه الزيارة تمثل بضرورة استئناف محادثات السلام وبدون شروط مسبقة.

وترى الدراسة أن العلاقات السياسية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية للفترة من (2009–2013) اتسمت كاتجاه عام بالسلبية ويتمثل ذلك انحياز الإدارةالأمريكية مع إسرائيل تجاه القضية الفلسطينية في استئناف عملية السلام وموقف الإدارةالأمريكية المعلن في الجمعية العامة للأمم المتحدة تجاه القضية الفلسطينية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تستنتج الدراسة على صعيد العلاقات السياسية أن العلاقات اتسمت بالثبات باتجاه سلبي لكلا المرحلتين من (2003-2008)، (2009-2013).

ثانياً: العلاقات الاقتصادية

على صعيد العلاقات الاقتصادية مع فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) تتسم بالبرود، فالولايات المتحدة لا تنظر إلى فلسطين كدولة فعلى صعيد التبادل التجاري ففلسطين غير موقعه على اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وكاتجاه عام فإن العلاقات التجارية مع فلسطين لا بد من أن تكون بالتنسيق مع إسرائيل، حيث سجل التبادل التجاري للفترة من (2003-2008) تذبذب ما بين الفائض والعجز وسجل التبادل التجاري للفترة من (2009-2013) فائض لصالح الضفة الغربية حيث أن حجم تصدير المنتجات الفلسطينية للولايات المتحدة يفوق ضعفي حجم الواردات من الولايات المتحدة الأمريكية.

ووجدت الدراسة انه وبالرغم من الفائض في الميزان التجاري بعد عام 2008 أي بعد الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكيةإلاأن حجم التبادل ضعيف جداً وفي أعلى مستوياته سجل اكبر قيمة صادرات من الضفة الغربية بمقدار 4.9 مليون دولار.

أي أن الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية أثرت إيجابا بازدياد صادرات فلسطين إلى الولايات المتحدة، وكاتجاه عام فالتبادل ضعيف جداً ولا يمكن الاعتماد علية لقياس اثر الأزمة بالمقارنة مع حجم التبادل مع دول حالة الدراسة.

وعلى صعيد كفالة القروض فالولايات المتحدة لم تكفل أي قرض لفلسطين مما يستحيل قياس اثر الأزمة المالية في الولايات المتحدة على كفالة القروض لفلسطين.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى صعيد المنح والمساعدات الاقتصادية والعسكرية:

الجدول رقم(17)

مجموع قيمةالمساعدات الأمريكية المقدمة لفلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة)

للفترة 2003– 2013 بالمليون دولار

السنة	مجموع قيمة المساعدة	المجموع
2003	**134.485**	4,056.431
2004	**74.558**	
2005	**274.400**	
2006	**150.000**	
2007	**69.488**	
2008	**414.5**	
2009	**960.0**	
2010	**500.4**	
2011	**545.7**	
2012	**495.7**	
2013	**437.2**	

1-Sharp,Jermy, andBlanchaul,Charistopher, , U.S. Foreign Aid to the Palestinians, : congressional Research Service, (2003-206) 2014,p1-2.www.crs.gov
2-Zanotti,Jim, U.S. Foreign Aid to the Palestinians, congressional Research Service,(2007-2013) 2014,p1-2.www.crs.gov

بلغ مجموع كامل المساعدات الأمريكية المقدمة لفلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) للفترة من (2003–2008) 1,117.431 مليار كما بلغت المساعدات للفترة من (2009–2013) 2,939.00 مليار دولار. اي ان مجموع كامل المساعدات الاقتصادية والعسكرية ارتفعت ما بعد 2008.

وعلى صعيد مجمل المساعدات والمنح الأمريكية المقدمة لفلسطين، وكما يبين الجدول رقم (17)، فالاتجاه العام للمساعدات يبين انخفاض وتذبذب في قيمة المساعدات للفترة من 2003 ولغاية 2008، أما الفترة ما بعد 2008 فقد ارتفعت هذه المساعدات عام 2009

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واتسمت الفترة ما بعد 2009 ولغاية 2013 بالارتفاع والتذبذب في قيمة المنح والمساعدات، وكاتجاه عام فان الأزمة المالية أثرت إيجاباعلى مؤشر المساعدات الأمريكية لفلسطين. **ويوضح الشكل رقم (9) اتجاه مجموع المنح والمساعدات الاقتصادية والعسكرية المقدمة لفلسطين للفترة من 2003-2013.**

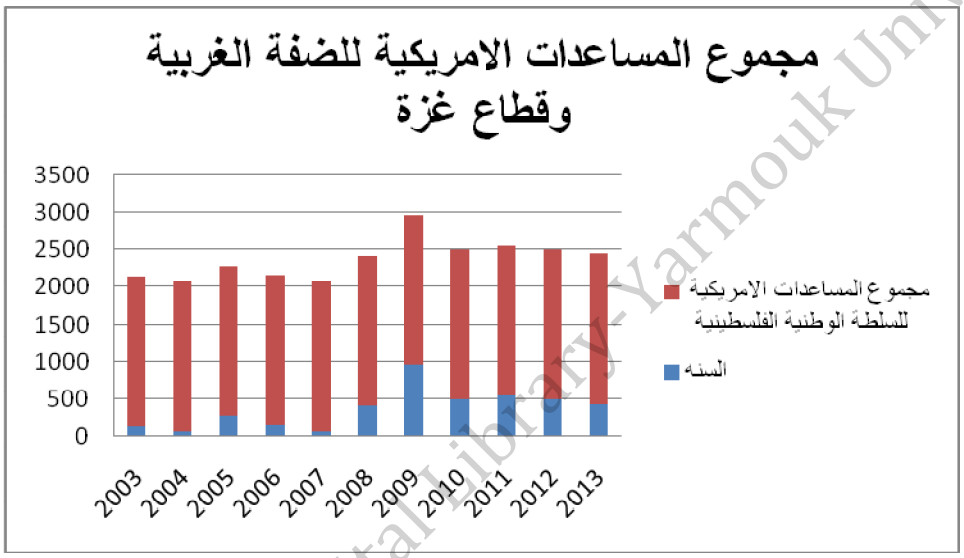

رسم توضيحي من إعداد الباحث بالاستناد إلى الجدول رقم (17) يبين مجموع قيم المنح والمساعدات الأمريكية المقدم لفلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) للفترة من 2003-2013.

شكل رقم (9)

وترى الدراسة أن تذبذب المساعدات يعتمد على تجاوب السلطة الوطنية الفلسطينية مع التوجهات الأمريكية المتعلقة بالمفاوضات مع إسرائيل.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

مقارنة تأثير الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية -2008 على العلاقات السياسية والاقتصادية على منطقة الشرق الأوسط

يهدف هذا الفصل في مبحثه الأول إلى استعراض اثر الأزمة المالية 2008 في الولايات المتحدة الأمريكية على العلاقات السياسية مع دول حالة الدراسة

كما يتناول المبحث الثاني اثر الأزمة المالية 2008 في الولايات المتحدة الأمريكية على العلاقات الاقتصادية مع دول حالة الدراسة

ويتناول المبحث الثالث اثر الأزمة المالية 2008 في الولايات المتحدة الأمريكية على العلاقات السياسية والاقتصادية على منطقة الشرق الأوسط

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: اثر الأزمة المالية 2008 في الولايات المتحدة الأمريكية على العلاقات السياسية مع دول حالة الدراسة

وجدت الدراسة أنالعلاقات السياسية ما بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول حالة الدراسة اتسمت من خلال أشكال العلاقات السياسة مع دول حالة الدراسة كاتجاه عام بما يلي:

أولاً: الأردن

على صعيد تبادل الزيارات، بلغت زيارات الرئيس الأمريكي للفترة من (2003–2008) زيارتين وللفترة من (2009–2013) زيارة واحدة. أما زيارات الملك عبد الله الثاني ملك الأردن إلى الولايات المتحدة الأمريكية للفترة من (2003–2009) بلغت 13 زيارة عمل رسمية وللفترة من (2009–2013) 6 زيارات رسمية.

أما على صعيد مجمل العلاقات السياسية والمواقف بين البلدين فلم تجد الدراسة أي خلل في العلاقات للفترة من (2003–2013) بل اتسمت تلك الفترة بالثبات في العلاقات السياسية تقريباً

وترى الدراسة كاتجاه عام بالرغم من تناقص عدد الزيارات الرسمية على صعيد الرؤساء بين البلدين إلاأن العلاقات ثابتة ومبنية على المصالح المتبادلة بين البلدين، وان للأردن دور رئيسي ومهم في المنطقة وله أهمية لدى الإدارة الأمريكية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: مصر

على صعيد تبادل الزيارات، بلغت زيارات الرئيس الأمريكي للفترة من (2003–2008) ثلاثة زيارات وللفترة من (2009–2013) زيارة واحدة. أما زيارات الرئيس المصريإلى الولايات المتحدة الأمريكية للفترة من (2003–2009) بلغت زيارة عمل رسمية وللفترة من (2009–2013) زيارتين عمل رسمية.

تستنتج الدراسة على صعيد تبادل الزياراتأن العلاقات اتسمت بالتذبذب والفتور حيث اتسمت الفترة من (2003–2009) بالفتورحيث انقطع الرئيس الأسبق محمد حسن مبارك عن زيارته للولايات المتحدة الأمريكية لمدة 5 سنوات وهذا دليل على فتور العلاقات السياسية في تلك الفترة لتعود باستئناف العلاقات للفترة ما بعد 2009 ثم ليعود الارتباك في الموقف الأمريكي نتيجة الثورة المصرية (ثورة 25 يناير).

وترى الدراسة أن العلاقات السياسية الأمريكية مع مصر للفترة من (2009– 2013) اتسمت باستئناف الحوار الاستراتيجي بين البلدين حيث تمثل استئناف الفتور في العلاقات بزيارة الرئيس محمد حسني مبارك إلى مصر بعد انقطاع 5 سنوات. كما وترى الدراسة اتسام الموقف الأمريكي من ثورة (25 يناير) بالارتباك، لفجائية وسرعة أحداث الثورة، حيث ساد الارتباك في الموقف الأمريكي، وبالرغم من التحفظ على التعامل مع التيار الإسلاميإلاأن الولايات المتحدة الأمريكية أبرزت استعدادها للتعاون مع الرئيس محمد مرسي حال التعاون مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتستنتج الدراسة أنالأزمة المالية لم تؤثر على العلاقات السياسية بل إن المواقف السياسية وتطور الأحداث في المنطقة هو المؤشر الرئيسي على العلاقات السياسية بين الولايات المتحدة ومصر.

ثالثاً: إسرائيل

على صعيد تبادل الزيارات، بلغت زيارات الرئيس الأمريكي للفترة من (2003-2008) زيارتي عمل رسميه، وللفترة من (2009-2013) زيارة واحدة.أما زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي للفترة من (2003-2008) بلغت 10 زيارات رسمية، وللفترة من (2009-2013) بلغت 13 زيارة رسمية.

تستنتج الدراسة أن العلاقات السياسية اتسمت بالثبات خلال الفترة من (2003-2008) وتمثل ذلك بالمواقف السياسية المتشابهة بين البلدين تجاه قضايا الشرق الأوسط وعلى رأسها القضية الفلسطينية.

وترى الدراسة أن العلاقات السياسية الأمريكية مع إسرائيل للفترة من (2009-2013) اتسمت بالثبات وعدم التغير في طبيعة المواقف والتوجهات، وتمثل ذلك في الدعم المتواصل من قبل الولايات المتحدة الأمريكية سياسياً في المحافل الدولية كما حدث في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وخلال زيارة أوباما إلى إسرائيل والتأكيد على يهودية الدولة.

وتستنتج الدراسة أن الأزمة المالية لم تؤثر سلباً أو ايجاباً على العلاقات السياسية مع إسرائيل بل اتسمت العلاقات بالثبات.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعاً: فلسطين

على صعيد تبادل الزيارات، بلغت زيارات الرئيس الأمريكي للفترة من (2003–2008) زيارة واحدة فقط، وللفترة من (2009–2013)، زيارة واحدة، أما زيارات رئيس السلطة الفلسطينية فلم تتمكن الدراسة من حصر عدد الزيارات، كما انه من خلال البحث والتحري لم تجد الدراسة في أرشيف وزارة الخارجية الأمريكية أي اسم لفلسطين أو الضفة الغربية وقطاع غزة.

تستنتج الدراسة على صعيد العلاقات السياسية أن العلاقات اتسمت بالثبات في اتجاه سلبي حيث اتسمت الفترة من (2003—2008) بمحاولة استئناف مفاوضات السلام، إلاأن الولايات المتحدة لم تسر في الضغط تجاه إسرائيل بشكل جدي لإجراء المفاوضات وقابل ذلك التأكيد على يهودية الدولة العبرية.

وترى الدراسة أن العلاقات السياسية الأمريكية تجاه فلسطين للفترة من (2009–2013) لم تتغير في سياساتها تجاه القضية الفلسطينية المتسم بالسلب، وتمثل ذلك في انحياز الإدارةالأمريكية مع الطرف الإسرائيلي في شروطه لإجراءات مباحثات السلام وموقف الولايات المتحدة في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وتستنتج الدراسة أن الأزمة المالية لم تؤثر على العلاقات السياسية تجاه القضية الفلسطينية، بل اتسمت بالثبات كاتجاه سلبي خلال المرحلتين ما قبل وما بعد الأزمة المالية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: اثر الأزمة المالية 2008 في الولايات المتحدة الأمريكية على العلاقات الاقتصادية مع دول حالة الدراسة

وجدت الدراسة أن العلاقات الاقتصادية ما بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول حالة الدراسة اتسمت من خلال أشكال العلاقات الاقتصادية مع دول حالة الدراسة كاتجاه عام بما يلي:

أولاً: اتفاقية التجارة الحرة الأمريكية

وجدت الدراسة أن الأردن موقعة على اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية ولكن خلصت الدراسة إلى أن التبادل التجاري ما بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية اتسم ما قبل الأزمة المالية بالفائض وما بعد الأزمة بالعجز والتذبذب ووجدت الدراسة إلى أن الأزمة المالية أثرت سلباً على التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والأردن.

كما وجدت الدراسة أن مصر لغاية ألان غير موقعة على اتفاقية تجارة حرة بين الولايات الأمريكية المتحدة ومصر، وان الميزان التجاري مقابل الأزمة بالرغم من تسجيله عجز إلاأن ما بعد الأزمة المالية ازداد هذا العجز وبالتالي فالأزمة المالية أثرة سلباً على التبادل التجاري بين الولايات المتحدة ومصر.

وجدت الدراسة أن إسرائيل من أول الموقعين على اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية وتميز الميزان التجاري لإسرائيل مع الولايات المتحدة الأمريكية بالفائض إلا انه بعد الأزمة المالية بالرغم من بقاء الميزان التجاري متميز بالفائض إلا أن الأزمة أثرت سلباً على التبادل التجاري حيث تأثرت إسرائيل بالتبادل التجاري مع الولايات المتحدة الأمريكية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما وجدت الدراسة أن فلسطين غير موقعة على اتفاقية تجارة وان التبادل التجاري مشروط بالتعاون مع إسرائيل تميز الميزان التجاري مع فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) ما قبل الأزمة كاتجاه عام بالتذبذب بالفائض والعجز وما بعد الأزمة المالية بالفائض إلا أن هذا الفائض لم يتجاوز في أعلى معدلاته 4,9 مليون دولار أيأن حجم التجارة لا تقارن ولا يمكن القياس من خلالها.

ثانياً: كفالة القروض

وجدت الدراسة أن كفالة القروض تدل على أهمية العلاقات الاقتصادية والسياسية الأمريكية مع الأردن، ولكن لم تتمكن الدراسة من قياس اثر الأزمة المالية على كفالة القروض كون كفالة القروض للم تستخدم إلا عام 2013 مع الأردن ولبعد الفترة الزمنية من الأزمة المالية وجدت الدراسة عدم إمكانية قياس اثر الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية على هذا المؤشر على العلاقات الاقتصادية ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والأردن

كما أن الدراسة لم تجد أن الولايات المتحدة الأمريكية قد كفلت أي قرض لمصر خلال فترة الدراسة ولذلك لم تتمكن الدراسة من قياس اثر الأزمة المالية على العلاقات الاقتصادية مع مصر من خلال هذا المؤشر.

كما وجدت الدراسة أن إسرائيل من أوائل الدول التي تكفل الولايات المتحدة قروضها وكما بينت الدراسة يعود ذلك لطبيعة " العلاقة الخاصة" كما وتبين للدراسة أن إسرائيل لم تستخدم كفالة القروض منذ عام 2005 إلا الآن ولكن استخدمت كفالة القروض عام 2003 بقيمة 3 مليارات دولار وقلصت بواقع 289,2 مليون دولار لان إسرائيل استمرت في بناء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة وتابعت بناء الجدار العازل الذي يفصل بين

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإسرائيليين والفلسطينيين كما انه تم تقليص المبلغ مرة أخرى مطلع عام 2005 وترى الدراسة كون إسرائيل لم تستخدم كفالة القروض منذ تلك الفترة فلا يمكن قياس اثر الأزمة المالية على هذا المؤشر.

ثالثاً: المنح والمساعدات

أولاً: المنح المساعدات الاقتصادية

أشارت الدراسة إلى أن المنح والمساعدات الأمريكية التي تقدمها هي أداة أساسية لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية ووجدت الدراسة إلا أن المساعدات الاقتصادية الأمريكية المقدمة لدول حالة الدراسة وكما يوضح الجدول رقم (18) اتسمت بما يلي:

الجدول رقم (18)
مجموع قيمة المساعدات الاقتصادية

	مجموع المساعدات الاقتصادية 2008-2003	مجموع المساعدات الاقتصادية 2013-2009	معدل نمو المساعدات الاقتصادية %
الأردن	4,770.7	2,217.904	-53.5%
مصر	3,364.9	1,240.5	-63.1%
إسرائيل	2,092.69	114.92	-93.0%
فلسطين	1,092.431	2,324.5	1.27%

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلىالمساعدات الاقتصادية لدول حالة الدراسة

وجدت الدراسة إلى أن المنح والمساعدات الاقتصادية الأمريكية المقدمة لكل من الأردن ومصر وإسرائيل كمجموع عام انخفضت وبمعدلات نمو سالبه. كما وجدت الدراسة أن فلسطين لم تتأثر بالأزمة المالية من حيث المساعدات الاقتصادية بل إن معدل النمو للمساعدات الاقتصادية ما بعد الأزمة المالية تميز بالنمو بمعدل 1.27%، وترى الدراسة أن السبب الرئيسي لارتفاع قيمة المساعدات الاقتصادية ما بعد الأزمة المالية مرتبط سياسياً بالأحداث التي حدثت ما

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بعد الأزمة المالية وعلى رأسها تسلم الرئيس عباس زمام الأمور في السلطة الوطنية الفلسطينية، وحدوث بعض الأحداث التي أثرت بشكل مباشر على الاقتصاد الفلسطيني. كما وجدت الدراسة أنإسرائيلالأكثر تأثراً بانخفاض قيمة المساعدات الاقتصادية.

أي إنالأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية 2008 أثرتسلباً على المساعدات الاقتصادية مع دول حالة الدراسة وبالتالي تأثر منطقة الشرق الأوسط سلباً فعلى صعيد المساعدات الاقتصادية.

وكاتجاه عام وجدت الدراسة أن الأزمة المالية أثر تسلباً على المساعدات الاقتصادية مع منطقة الشرق الأوسط

ثانياً: المساعدات العسكرية

ووجدت الدراسة إلا أن المساعدات العسكرية الأمريكية المقدمة لدول حالة الدراسة وكما يوضح الجدول رقم (19) اتسمت بما يلي:

الجدول رقم (19)
مجموع قيمة المساعدات العسكرية

	مجموع المساعدات العسكرية 2008-2003	مجموع المساعدات العسكرية 2013-2009	معدل نمو المساعدات العسكرية %
الأردن	1,940.5	1,637.137	-15.6%
مصر	7,765.8	6,439.8	-17.0%
إسرائيل	14,412.9	14,500	0.06%
فلسطين	0	629.0	0.0%

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلىأرقام المساعدات العسكرية لكل دولة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وجدت الدراسة إلى أن المنح والمساعدات العسكرية الأمريكية المقدمة لكل من الأردن ومصر كمجموع عام انخفضت وبمعدلات نمو سالبه أما إسرائيل وفلسطين (السلطة الوطنية الفلسطينية) وجدت الدراسة أن نسبة النمو لإسرائيل 0.06% وهي اقرب إلى الصفر كمعدل نمو، بالرغم من ارتفاع حجم المساعدات العسكرية بشكل ملحوظ بالمقارنة مع انخفاض المساعدات الاقتصادية، كما وجدت الدراسة أن فلسطين لم تتأثر بالأزمة المالية من حيث المساعدات العسكرية سلباً أوإيجابا حيث سجل معدل النمو 0.0% بالرغم من ارتفاع حجم المساعدات العسكرية لفلسطين بعد الأزمة المالية. وترى الدراسة أن السبب الرئيسي لارتفاع قيمة المساعدات العسكرية ما بعد الأزمة المالية مرتبط سياسياً بالقضية الفلسطينية وتوجه إدارة الرئيس عباس إلى تقديم بعض التعاون مع الطرف الإسرائيلي وعلى رأسه التعاون الأمني بين الفلسطينيين والإسرائيليين. كما وجدت الدراسة أن إسرائيل الأقل تأثراً بانخفاض قيمة المساعدات العسكرية.

أي أن الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية 2008 أثرت سلباً على المساعدات العسكرية مع دول حالة الدراسة وبالتالي تأثر منطقة الشرق الأوسط سلباً على صعيد المساعدات العسكرية، وكاتجاه عام وجدت الدراسة أن الأزمة المالية أثرت سلباً على المساعدات العسكرية مع منطقة الشرق الأوسط.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث: اثر الأزمة المالية 2008 في الولايات المتحدة الأمريكية على العلاقات السياسية والاقتصادية على منطقة الشرق الأوسط

وجدت الدراسة أن العلاقات السياسية ما بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول حالة الدراسة اتسمت بما يلي:

ثبات العلاقات الثنائية مع الأردن ما قبل الأزمة المالية وما بعدها مع التذبذب في العلاقات السياسية ايجابيا طبقاً للأحداث الجارية في منطقة الشرق الأوسط وكاتجاه عام لم تتأثر الأردن سلباً في علاقاتها السياسية مع الولايات المتحدة جراء الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية.

تذبذب العلاقات السياسية مع مصر حيث اتسمت العلاقات السياسية مع مصر بالفتور ما قبل الأزمة المالية إبان حكم الرئيس جورج بوش ثم تم استئناف العلاقات ما بعد الأزمة المالية زمن الرئيس أوباما، ثم ليعود الموقف السياسي تجاه مصر بالارتباك نتيجة ظهور متغير ثالث على ساحة العلاقات السياسية وهو الشعب المصري المطالب بالإصلاح.

اتسمت العلاقات السياسية مع إسرائيل بالثبات والدعم المستمر ولمتواصل بشكل ايجابي ووجدت الدراسة أن الثبات يعود لطبيعة العلاقة الخاصة مع إسرائيل وهو ما يتناسب عكسياً مع العلاقات السياسية تجاه فلسطين وبرز ذلك في المواقف الأمريكية في المحافل الدولية تجاه فلسطين لصالح إسرائيل، والتأكيد في العديد من اللقاءات الرسمية على يهودية الدولة الإسرائيلية، مع الضغط تجاه فلسطين لاستئناف عملية السلام دون شروط مسبقة، أي لصالح إسرائيل على حساب فلسطين.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أي أنالأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية 2008 لم تؤثر سلباً أو ايجاباً على العلاقات السياسية مع دول حالة الدراسة، بل إن المتحكم في العلاقات الأحداث الدائرة في المنطقة، وتجد الدراسة اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة حتى بعد الأزمة المالية لما لمنطقة الشرق الأوسط من أهميةاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية.

ووجدت الدراسة أن العلاقات الاقتصادية ما بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول حالة الدراسة اتسمت بمايلي:

عند النظر إلى اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية وجدت الدراسة إلى أن الدول الموقعة على اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية والتبادل التجاري كمايلي:

الأردن وإسرائيل دول موقعة على اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية أما مصر وفلسطين اتسمت بعدم وجدود اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وعلى صعيد التبادل التجاري وجدت الدراسة أن الأزمة المالية أثرت سلباً على التبادل التجاري بين الأردن ومصر وإسرائيل أما فلسطين تأثرت إيجاباً ولكن ترى الدراسة صغر وضعف التبادل التجاري إضافة إلى أن هذا التبادل مشروط بالتعاون مع إسرائيل. والاتجاه العام لدول حالة الدراسة أن الأزمة المالية أثرت سلباً على التبادل التجاري على دول حالة الدراسة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفيما يتعلق بكفالة القروض وجدت الدراسة أن كفالة الولايات المتحدة لقروض دول حالة الدراسة كما يلي:

الأردن وإسرائيل دول كفلة الولايات المتحدة الأمريكية قروضه أما مصر وفلسطين وجدت الدراسة أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكفل لغاية الآن أي قرض لهذه الدول.

وترى الدراسة عدم إمكانية قياس أثر الأزمة المالية على كفالة القروض وذلك كون الولايات المتحدة الأمريكية كفلة قروض الأردن مره واحدة خلال فترة الدراسة وهي عام 2013م. كما أنها كفلة قروض إسرائيل مرتين قبل الأزمة المالية ولم تكفل الولايات المتحدة قروض إسرائيل كون إسرائيل لم تحتاج لهذه الكفالة منذ عام 2005م. ولذلك ترى الدراسة عدم إمكانية قياس أثر الأزمة المالية لهذا المؤشر.

عند النظر إلى مجموع كامل المساعدات الاقتصادية والعسكرية لما قبل وبعد الأزمة المالية وجدت الدراسة إلأن مجموع كامل المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية المقدمة لدول حالة الدراسة وكما يوضح الجدول رقم (20) اتسمت بما يلي:

الجدول رقم (20)
مجموع كامل المنح والمساعدات الاقتصادية والعسكرية لدول حالة الدراسة للفترتين من (2003-2008) و (2009-2013) إضافة إلى معدل نمو المساعدات

	مجموع المساعدات الاقتصادية و العسكرية 2003-2008	مجموع المساعدات الاقتصادية و العسكرية 2009-2013	معدل نمو المساعدات الاقتصادية و العسكرية %
الأردن	4,720.2	3,855.041	-18.3%
مصر	11,130.7	7,679.9	-31.0%
إسرائيل	14,078.065	14,458.159	2.6%
فلسطين	1,117.431	2,939.00	163.0%

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى مجموعأرقام المساعدات الاقتصادية والعسكرية لكل دولة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وجدت الدراسة إلى أن مجموع المنح والمساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية المقدمة لكل من الأردن ومصر كمجموع عام انخفضت وبمعدلات نمو سالبه أما إسرائيل وفلسطين (السلطة الوطنية الفلسطينية) وجدت الدراسة أن نسبة النمو لإسرائيل 2.6%، أي أن ارتفاع مجموع المساعدات بالمقارنة مع انخفاض مجموع المساعدات لكل من الأردن ومصر، كما وجدت الدراسة أن فلسطين لم تتأثر بالأزمة المالية من حيث مجموع المساعدات سلباً حيث سجل معدل النمو 163%. وترى الدراسة أن السبب الرئيسي لارتفاع مجموع قيمة المساعدات ما بعد الأزمة المالية لفلسطين مرتبط سياسياً بالقضية الفلسطينية وتوجه إدارة الرئيس عباس إلى تقديم بعض التعاون مع الطرف الإسرائيلي وعلى رأسه التعاون الأمني بين الفلسطينيين والإسرائيليين حيث بلغ متوسط مجموع المساعدات العسكرية لفلسطين 100 مليون دولار. كما وجدت الدراسة أنإسرائيلالأقل تأثراً بالأزمة المالية على صعيد مجموع المساعدات.

أي أن الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية 2008 أثرت سلباً على مجموع المساعدات الاقتصادية والعسكرية لكل الأردن ومصر أما إسرائيل فقد تأثرت كاتجاه عام ولكن أقل تأثراً من دول حالة الدراسة وبرز ذلك في معدل نمو المساعدات لما قبل وبعد الأزمة المالية أما فلسطين بالرغم من تأثرها إيجابا إلا إن صغر حجم المساعدات وارتفاعه المرتبط كما ترى الدراسة بالتزام السلطة الفلسطينية بالتعاون الأمني مع إسرائيل ولذلك كاتجاه عام وجدت الدراسة أن الأزمة المالية أثرت سلباً على مجموع المساعدات الاقتصادية والعسكرية مع دول حالة الدراسة وبالتالي مع دول منطقة الشرق الأوسط.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخلاصة

وتتضمن ابرز النتائج وكما يلي:

1. تأثرت الولايات المتحدة الأمريكية سلباً جراء الأزمة المالية عام 2008 وقد تجلت أثار الأزمة السلبية عامي 2009، 2010.
2. العلاقات ما بين الولايات المتحدة و دول منطقة الشرق الأوسط علاقة مبنية على المصالح المتبادلة، وتشكل منطقة الشرق الأوسط منطقة استراتيجية هامة تؤثر على المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية.
3. العلاقات السياسية الأمريكية اتسمت بالثبات النسبي الايجابي ما قبل وبعد الأزمة المالية مع الأردن.
4. العلاقات السياسية الأمريكية اتسمت بالفتور ما قبل الأزمة المالية مع مصر، وبعد الأزمة المالية تم استئناف العلاقات السياسية ثم ساد الموقف الأمريكيالارتباك تجاه ثورة 25 يونيو.
5. العلاقات السياسية الأمريكية اتسمت بالثبات النسبي السلبي ما قبل الأزمة المالية وما بعدها تجاه فلسطين.
6. تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية إسرائيل الحليف الاستراتيجي الذي يمكن الاعتماد علية في مصالحها في منطقة الشرق الأوسط.
7. العلاقات ما بين الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة الشرق الأوسط مبنية على الأحداث التي تدور في المنطقة فتزداد العلاقات الاقتصادية وعلى رأسها المنح والمساعدات طبقاً لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

8. العلاقات السياسية والاقتصادية الأمريكية على مختلف أنواعها مع إسرائيلله صفة مميزة " بالعلاقة الخاصة" بين البلدين وتبلور ذلك بحجم المساعدات الاقتصادية والعسكرية، ودعم ومساندة إسرائيل في المحافل الدولية لإقامة الدولة اليهودية.

9. وجدت الدراسة أن الإدارات الأمريكية تدعم المطالب بإنشاء دولة فلسطين إعلاميا، وفي المقابل التأكيد الفعلي والمستمر على مساندتها ودعم إسرائيل.

10. وجدت الدراسة أن الولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى قضايا دول الشرق الأوسط من وجهة نظر إسرائيل، والذي يلعب اللوبي الصهيوني دوراً هاماً في هذا المنظور والتأثير على الإدارة الأمريكية فيما يتعلق بالمواقف تجاه دول منطقة الشرق الأوسط.

11. تأثرت دول منطقة الشرق الأوسط جراء الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية 2008 وامتدت أثارها على جميع العلاقات الاقتصادية والأقل تأثراً من الأزمة إسرائيل.

12. العلاقات السياسية والاقتصادية الأمريكية مع دول منطقة الشرق الأوسط ارتفعت نسبياً ما بعد الأزمة المالية بالتزامن مع أحداث المطالبات بالإصلاحات أو ما أطلق علية الربيع العربي وذلك لأهمية المنطقة لدى الولايات المتحدة الأمريكية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصادر المراجع:

أولاً:الموسوعات

الموسوعة العربية، المجلد الخامس، العلوم القانونية والاقتصادية، البطالة.

الموسوعه العربية، المجلد العشرون، العلوم القانونية والاقتصادية، الميزان التجاري.

الموسوعة العربية، المجلد الثاني، العلوم القانونية والاقتصادية، الازمات والدورات الاقتصادية.

ثانياً: الكتب باللغة العربية

- المشاقبة، أمين، و شلبي، سعد شاكر، **التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، مرحلة ما بعد الحرب الباردة 1990-2008**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن،2012.
- عبد السلام، احمد لطفي، **الانحياز الأمريكي لإسرائيل**، دوافعه التاريخية والاجتماعية والسياسية، مكتبة النافذة، الإسكندرية،2005.
- المناصير،والكساسبة،علي فلاح و ووصفي عبد الكريم،**الأزمة المالية العالمية حقيقتها، وأسبابها، تداعياتها وسبل العلاج**. جامعة الزرقاء الخاصة 2009.
- الغمري، عاطف، الأمريكي التائه في الشرق الأوسط، مكتبة الشروق، القاهرة، 2001.
- صورية، عباسة دربال، **السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي في ظل النظام الدولي الجديد**، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2011م.
- البنا، رجب،أمريكا، **رؤية من الداخل**، دار المعارف، القاهرة،2004.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الضيفي،ميثاق بيان عبد، **السياسة الأمريكية تجاه إسرائيل في عهد إدارة الرئيس دوايت ايزنهاور 1953-1961**، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- النجار، إبراهيم، **الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي**، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2009م.
- ابوعامر، علاء: **العلاقات الدولية الظاهرة والعلم- الدبلوماسية والاستراتيجية**، دار الشروق للنشر، عمان،2004م.
- القروني، علي محمد تقي عبد المحسن، **الازمات الاقتصادية للرأسمالية المعاصرة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- حبيب مطانيوس، **الاقتصاد السياسي**، مطبعة الداودي، دمشق، 1984م.
- ف. تريبيلكوف،**الأزمة العالمة للرأسمالية**، دار التقدم، موسكو 1983م.
- الروسان،عاطف محمد، والروابده،عبد الرؤوف احمد، **الأزمة المالية العالمية، دراسة تحليلية للازمة وأثرها على الاقتصاد الأردني**، للفترة من 2007-2010، 2010، عمان.
- مسعود، محمد سميح عبد الفتاح، **الأزمة المالية العالمية،نهاية الليبرالية المتوحشة**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان،2010م.
- الشرقاوي، عبد الحكيم مصطفى، العولمة المالية وإمكانية التحكم، عدوى الأزمات المالية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005.
- محمود، ماهر مصطفى، **دور الاليات الرأسمالية في الازمة المالية العالمية**، جامعة حلوان، دار النهضة العربية، 2009م.
- الحسيني،عرفات تقي، **التمويل الدولي**، دار مجدلاوي للنشر ,عمان، 1999م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- نهار،غازي صالح: القرار السياسي الخارجي الاردني تجاه حرب الخليج العربي الثانية، دار مجدلاوي للنشر،عمان، 1997م.

ثالثاً: الكتب المترجمه

- ميرشايمر، جون. جي، و والت، ستيفن.م، **اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية للولايات المتحدة**، ترجمة: عماد شيحة، دار المركز الثقافي للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، دمشق، 2007.

جوردون، جون ستيل، ترجمة :محمد مجد الدين باكير، **إمبراطورية الثروة، التاريخ الملحمي للقوة الاقتصادية الأمريكية**، ج1، عالم المعرفة، الكويت، 2008.

والت، ستيفن، و ميرزهايمر، جون، **اللوبي الإسرائيلي والسياسة الأمريكية الخارجية**، ترجمة : الحموري، محمد، مكتبة مدبولي، 2007م.

مايسون،بول، **انهيار الاقتصاد العالمي، نهاية عصر الجشع**، ترجمة انطوان باسيل، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،بيروت –لبنان، 2011.

رابعاً: المجلات والدوريات والصحف:

- أبو عمرو، زياد، **المقاربة الأمريكية حيال القضية الفلسطينية**، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 8، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت،1991م.
- بشارة، مروان، **أهداف الولايات المتحدة وإستراتيجيتها في العالم العربي**، سياسات عربية، عدد1، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات،2013م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- بلوافي احمد، **أزمة عقار..أم أزمة نظام**، جدة، جامعة الملك عبد العزيز،مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، 2009م.
- بن مئير، يهودا، سمحوني، ليمور، **الالتزامات الأمريكية تجاه إسرائيل**، الأبعاد القانونية والسياسية وتطبيقاتها، ترجمة، عليان هنداوي، معهد أبحاث الأمن القومي، جامعة تل أبيب، 2010.
- جريدة الدستور، العدد 12982،19 أيلول 2003م
- جريدة الدستور، العدد16414،ص1-23،3-آذار 2013م.
- حامد، قصي احمد، **الولايات المتحدة الأمريكية والتحول الديمقراطي في فلسطين**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2009م.
- الحوراني، احمد عبدالرحيم، **العلاقات الاردنية الامريكية في عهد الملك عبدالله**، دراسات، الرأي،3-5-2012م
- دانييل كوهين، مقال بعنوان: **وضع حد لتتحقق ذاتيا الأزمات**، مجلة التمويل و التنمية،صندوق النقد الدولي، عدد سبتمبر 2004.
- ربيع، محمد عبد العزيز، **المعونات الأمريكية لإسرائيل**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990.
- الزيود و ابو السندس، عبد الناصر نزال وجهاد احمد، **تقييم أثر اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن وأمريكا في حجم التبادل التجاري بين البلدين**، دراسات، العلوم الإدارية، المجلد39، العدد2012،2.
- سنقرط، سامر، **التوريق كأداة تمويل واستثمار**، مجلة المصارف في الأردن، عمان، المجلد21 العدد2، 2002م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- شابرا، محمد عمر، **الأزمة المالية العالمية- هل يمكن للتمويل الإسلامي أن يساعد في حلها**، ترجمة د.رفيق المصري، جدة، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي-جامعة الملك عبد العزيز، 2009م.
- صالح، محسن محمد،**دراسات منهجية في القضية الفلسطينية**، معهد الاعلام العربي،ط1، القاهرة، 2003.
- عبد الجواد، ياس،**مقاربتان عربيتان للعولمة**، المستقبل العربي، العدد 252، شباط 2000م.
- مارتين، هانس بيتر، **فخ العولمة**، ترجمة: علي، عدنان عباس، عالم المعرفة، العدد 238، 11 تشرين الاول 1998م.
- مراد، علة، **الأزمة المالية العالمية**، تأمل ومراجعة،بحوث اقتصادية عربية، مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، العددان 48- 49، خريف 2009 شتاء 2010.
- مقصود، كلوفيس، **السياسة الامريكية في الشرق الأوسط**، مجلة المستقبل العربي، العدد275274، 1996م،
- المومني، جهاد: **العلاقات الاردنية الامريكية**، الزاوية الحرة، الدستور، العدد 17123، 20 اذار 2015م
- نوار،ابراهيم، مقالة بعنوان **المساعدات الاقتصادية الى العالم العربي**، الأهرام الرقمي، السياسة الدولية، 1 اكتوبر 1981، من الموقع الالكتروني:http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=215145&eid=13
- هيكل، محمد حسنين، **الانفجار**، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2003.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامساً: وقائع المؤتمرات والبحوث

هيغل، تشاك، سياسة الدفاع الأمريكية في الشرق الأوسط، معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى، 9ايار 2013م

http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/u.s.-defense-policy-in-the-middle-east

ياسر، محمد جاد الله محمود، **العولمة والفقر في مصر**، ملتقى دولي :قضايا العولمة وتأثيرها على الدول النامية، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، 2006.

الموقع الالكتروني :http://sites.birzeit.edu/cds/arabic/library/oldbooks.html

ساتلوف، روبرت، **الاستنتاجات التي تمخض عنها زيارة أوباما الى اسرائيل والضفة الغربية**، معهد واشنطن، 22 أذار 2013م.www.washingtoninstitute.org

اليوسف، يوسف،**تداعيات الأزمة المالية على اقتصاديات الدول المتقدمة**، ورقة العمل المقدمة لندوة الأزمة المالية الدولية وانعكاساتها على أسواق المال والاقتصاد العربي، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان 2008/11/8م.

جامعة الجنان،**مؤتمر حول الأزمة الاقتصادية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والاسلامي**،،ورقة بحث بعنوان، فصول الأزمة المالية العلمية، أسبابها، جذورها وتبعاتها الاقتصادية، طرابلس- لبنان 2009م.

بلقاسم، زايري، **الأزمة المالية المعاصرة: الأسباب والدروس المستفادة**، الملتقي الدولي الثالث حول إدارة المخاطر في المؤسسات الآفاق والتحديات، جامعة شلف، 25-2005/11/26م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مركز الرأي للدراسات، **ندوة فكرية بعنوان سياسة الاردن الخارجية**،مداخلة د.صبري ربيحات، مركز الرأي للدراسات،14-11-2008م:

http://sites.email-oft.com/alraiasp/User_Site/Site/View_Articlear.aspx?type=2&ID=296

سادساً: الرسائل العلمية:

- عبد الحليم: عبد الحليم، 2012، **الولايات المتحدة الامريكية والتحولات الثورية الشعبية في دول محور الاعتدال العربي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، 2012م.
- الفايز، ذياب محمد: **العلاقات الاردنية الامريكية وأفاقها المستقبلية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، 2013م.
- مهيدات، غازي، **اثر المساعدات الأمريكية على صناعة القرار السياسي في الشرق الأوسط**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك،.
- الوزير، امل سليم، **العلاقات الأمريكية الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعه الازهر، غزة، 2014م.

سابعاً: التقارير

- التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط1، بيروت،2005،
- التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط1، بيروت،2008م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثامناً: مواقع الانترنت.

- البنك الدولي، البيانات، مؤشرات التنمية في العالم، واردات السلع بالأسعار الجارية بالدولار الأمريكي

http://data.albankaldawli.org/indicator/TM.VAL.MRCH.CD.WT/countries/1W?display=default

- البنك الدولي،البيانات، مؤشرات التنمية في العالم، معدل نمو إجمالي الناتج المحلي، % سنوياً.

http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG/countries/1W?display=default

- البنك الدولي،البيانات، مؤشرات التنمية في العالم،إجمالي الناتج المحلي، القيمة الحالية بالدولار الأمريكي.

http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD/countries/1W?display=default

- البنك الدولي،البيانات، مؤشرات التنمية في العالم،صادرات السلع بالأسعار الجارية بالدولار الأمريكي

http://data.albankaldawli.org/indicator/TX.VAL.MRCH.CD.WT

- جرجس، فواز، سياسة اوباما تجاه الشرق الأوسط: نهاية النفوذ الأمريكي، ترجمة، ابو زيد،هاجر، مركز بغداد للاستشارات والدراسات والإعلام:

http://www.baghdadcenter.net/details-173.html

© Arabic Digital Library- Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- رزاق، وشاح، **الازمة المالية الحالية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

http://www.arab

api.org/images/publication/pdfs/238/238_wps0903.pdf

- ساتلوف، روبرت، الاستنتاجات التي تمخضت عنها زيارة أوباما الى اسرائيل والضفة الغربية، معهد واشنطن، 22 اذار 2013م:

ttp://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/policy-takeaways-from-obamas-visit-to-israel-and-the-west-bank

- سالم: علاء، ثورة 25 يناير وارتباك الموقف الامريكي، ملف الاهرام الاستراتيجي،1-2-2011م :

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1725446&eid=4979

- السبهاني، عبد الجبار، **الأزمة المالية المعاصرة في عيون طالب اقتصاد إسلامي**، 2008م، نقلا عن موقعه: http://faculty.yu.edu.jo/Sabhany/.

- شعث، عزام، السياسات الأمريكية إزاء قضية الدولة الفلسطينية بعد الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي، المركز الديمقراطي العربي :

http://democraticac.de/?p=7186

- شلبي: امين، مرحلة رابعه للعلاقات المصرية – الامريكية، الاهرام الرقمي،26-يناير 2013:http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2158.aspx

- الشوربجي، منار: العلاقات المصرية الامريكية: كيف يصحح الخلل ويتحقق التوازن؟،مركز الجزيرة للدراسات، 13 أكتوبر 2011

http://studies.aljazeera.net/files/2011/08/20118884513495568.htm

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

- الغرفة التجارية المصرية بالإسكندرية، الاتفاقيات التجارية الدولية التي وقعتها مصر،المناطق الصناعية المؤهلة:http://www.alexcham.org/Doc_Details.aspx?Id=514
- كشك، اشرف، أبعاد الساسة الأمريكية تجاه امن الخليج، السياسة الدولية:
- http://www.globalsecurity.org/military/world/jordan/forrel-us.htm
- كيرتزر، دانيل، عرض: مقبل، ريهام، إخفاقات متتالية:تقييم أمريكي لجهود إدارة أوباما في عملية السلام، السياسة الدولية، 16\2\2012م:
http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2158.aspx
- المتداول العربي، الميزان التجاري، من الموقع الالكتروني:
/http://www.arabictrader.com
- مرشدي، هاني: العلاقات المصرية الامريكية، المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط، العدد61، 22-6-2014م
:http://ncmes.org/ar/publications/middle-east-papers/192
- منشاوي، ابراهيم: العلاقات المصرية الامريكية: لغة بدأت تتقارب، المركز العربي للبحوث والدراسات، 20 يناير 2014م:http://www.acrseg.org/2438
- موسوعة مقاتل من الصحراء، بيانات اقتصادية، تاريخ الدخول 2-3-2015م:
www.moqatel.com
- موقع الرائد.نت-http://www.al
raeed.net/raeedmag/preview.php?id=1283

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- موقع الرائد.نت:-http://www.al raeed.net/raeedmag/preview.php?id=1283
- **موقع بنك التسويات الدولية**، منشورات شهر 2009/12.نقلا عن الموقع: http://www.bis.org/statistics/derstats.htm
- موقع سوالف.نت: عبد الحميد الغزالي، **الأزمة المالية العالمية..التشخيص والمخرج** http://www.swalif.net/softs/swalif12/softs244276
- نيشر،يوسي، معاهدة السلام المصرية الاسرايلية في عيد ميلادها ال30: بين المد والجزر، وبين المصالح المشتركة والخلافات : التاكيد على الاستمرارية. من الموقع الالكتروني:http://www.acrseg.org/2438
- هيغل، تشاك، سياسة الدفاع الأمريكية في الشرق الأوسط، معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى، 9ايار 2013م http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/u.s.-defense-policy-in-the-middle-east
- الهيئة العامة للاستعلامات، بوابتك إلى مصر، العلاقات المصرية الامريكية، من الموقعالالكتروني: http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?ArtID=57418#.VO_Jdiwbl_R
- والت، ستيفن، و ميرشيمر،جون، لوبي إسرائيل في الولايات المتحدة.... صناعة الوهم، موقع اون اسلام، 18\4\2006:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/analysis-opinions/strategies-futures/83353-2006-04-18%2000-00-00.html

- وزارة الخارجية وشؤون المغتربين، السياسات، الأردن والولايات المتحدة، من الموقع الالكتروني: http://www.mfa.gov.jo/ar
- ولز،اليس جي، محاضرة بعنوان،الأردن والولايات المتحدة: التحديات المشتركة والطريق إلى المستقبل، منتدى الفكر العربي، المركز الثقافي الملكي، 19 شباط2015: http://www.alrai.com/article/699030.html
- ويكبيديا، الموسوعة الحرة، **اقتصاد الولايات المتحدة**، اطلع علية بتاريخ: 1-2-2015م http://ar.wikipedia.org/wiki/
- الية، مورس، **الشروط النقدية لاقتصاد الأسواق من دروس الأمس إلى إصلاحات الغد**، ترجمة المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب،من الموقع الالكتروني: http://www.irtipms.org/PubText/167.pdf
- http://www.iba.org.il/arabil/arabic.aspx?entity=516010&type=19&topic=0
- http://www.statista.com/statistics/262893/national-debt-in-the-united-states/
- http://www.usgovernmentdebt.us/debt_deficit_history
- Business Dictionary, **global financial crisis** ,Date of entry: 10/26/2014

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

http://www.businessdictionary.com/definition/global-financial-crisis.html#ixzz3HGXAPBEB

- Chapra, Umer, The global financial crisis: can Islamic finance help?,2009 http://www.newhorizon-islamicbanking.com/index.cfm?section=academicarticles&action=view&id=10733
- Jordan, Bureau of Near Eastern Affairs, Fact Sheet **July 3, 2014**:http://www.state.gov/r/pa/ei/bgn/3464.htm
- Protocol, Qualisying Industrial Zones, Between The Government Of The Arab Republic Of Egypt And Between The Government Of The State Of Israel: http://www.customs.gov.eg/Uploaded/AgRules/26/22.pdf
- U.S Department of State, Department History, President travel to Israel: http://history.state.gov/departmenthistory/travels/president/israel
- U.S Department of State, Department History, Visits by Foreign Leaders: http://history.state.gov/departmenthistory/visits/israel
- U.S Department Of State, Office Of The Historian, Visits By Foreign Leaders of Jordan ,From the website: http://history.state.gov/departmenthistory/visits/jordan

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- U.S. Census Bureau, U.S. International Trade Data, Trade in Goods withWest Bank, **https://www.census.gov/foreign-trade/balance/c5081.html**
- U.S. Census Bureau, U.S. International Trade Data, Trade in Goods with Israel, **https://www.census.gov/foreign-trade/balance/c5081.html**
- United States Department of labor, Labor Force Statistics from the Current Population Survey, Unemployment rate ：http://data.bls.gov/pdq/SurveyOutputServlet
- United States, **International Monetary Fund**, https://www.imf.org/external/country/usa
- US Department of Commerce, Bureau of Economic Analysis:
- http://www.bea.gov/newsreleases/national/gdp/gdpnewsrelease.htm
- US. Department of state, department history, presidents travel to Jordan:

  http://history.state.gov/departmenthistory/travels/president/jordan
- US. Department of state, department history, presidents travel to Egypt:

  http://history.state.gov/departmenthistory/travels/president/egypt
-

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

- US. Department of state, U.S. Relations With Egypt, Bureau of Near Eastern Affairs, Fact Sheet, May 20, 2014: http://www.state.gov/r/pa/ei/bgn/5309.htm
- Usaid Egypt, Economic Growth and Trade: http://www.usaid.gov/egypt/economic-growth-and-trade
- Usaid Egypt, http://www.usaid.gov/egypt/
- USAID Jordan, Cash Transfer Assistance: http://www.usaid.gov/jordan/cash-transfer-assistance
- Usaid Jordan, Supporting Private Enterprise: http://www.usaid.gov/what-we-do/economic-growth-and-trade/supporting-private-enterprise
- USAID West Bank and Gaza,Economic Growth and Trade,20-12-2014: http://www.usaid.gov/west-bank-and-gaza/economic-growth-and-trade
- USAID West Bank and Gaza,Education,20-12-2014: http://www.usaid.gov/west-bank-and-gaza/education
- USAID West Bank and Gaza,Global Health,20-12-2014: http://www.usaid.gov/west-bank-and-gaza/global-health

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- USAID West Bank and Gaza,Water and Infrastructure,20-12-2014:http://www.usaid.gov/west-bank-and-gaza/water-and-infrastructure
- Usaid, Egypt : http://www.usaid.gov/egypt/global-health
- Usaid, Egypt : http://www.usaid.gov/egypt/water-and-sanitation
- Usaid, Egypt, http://www.usaid.gov/egypt/education
- Usaid, Egypt, http://www.usaid.gov/egypt/environment-and-global-climate-change
- USAID, Jordan ,Sustainable Agriculture And Water Management: http://www.usaid.gov/jordan/sustainable-agriculture-and-water-management
- USAID, Jordan ,Sustainable Agriculture And Water Management: http://www.usaid.gov/jordan/sustainable-agriculture-and-water-management
- Usaid, Jordan, Democracy, Human Rights, and Governance: http://www.usaid.gov/jordan/democracy-human-rights-and-governance
- Usaid, Jordan, Education: http://www.usaid.gov/jordan/education
- USAID, Jordan, Family Planning & Reproductive Health: http://www.usaid.gov/jordan/family-planning-reproductive-health

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- Usaid, Jordan: http://www.usaid.gov/jordan

تاسعاً: المراجع بالإنجليزية:

- Final Report of the National commission on the causes of the financial and economic crisis in the united states, the financial crisis inquiry report, regulation redux,Washington,2011.
- Jickling, Mark, **Containing Financial Crisis**, CRS Report For Congress,2008.
- Kurtzig ,Michael, Pick ,Daniel, **U.S. Israel Free Trade Area Agreement**, Economic Research Service http://www.ers.usda.gov/media/927935/aer771m_002.pdf
- Mark, Clyd R., **U.S Arms Clients Profiles –Egypt** , Washington. 2002,www.uac.org
- Sharp ,Jeremy M.,U.S. **Foreign Aid to Israel**, CRS Report for Congress, 2014.
- Sharp, Jeremy M., **Egypt–Background and U.S. Relation**, 2014, www.ces.gov
- Sharp, Jermy M., **Egypt – United States relation**, Washington, 2005,: www.fas.org

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- Sharp, Jermy, and Blanchaul, Charistopher, **U.S. Foreign Aid to the Palestinians**, congressional Research Service, 2014, www.crs.gov
- Sharp, Jermy m., **Jordan: Background and U.S Relations**, CRS Report, Washington, 2014: www.crs.gov
- Stijn Claessens and M. AyhanKose, **Financial Crises**: Explanations, Types, and Implications, IMF Working Paper, January 2013.
- Vanhouser, Ramund T., **Financial crisis In America**, Novas science publisher, New Yourk,2009.
- Zanotti, Jim, U.S. **Foreign Aid to the Palestinians,** congressional Research Service, 2014.www.crs.gov

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Abstract

AL-hajjat, Samer Mohammed, The Impact Of The -2008- Financial Crisis In The United States On Political And Economic Relations With The Middle East Region, Case Study (Jordan, Egypt,Palestine, Israel), Master, Yarmouk University, Department of International Political Economy, 2015
Supervisor: Dr. Khaled

This study aims at analyzing the impact of the financial crisis in the United States of America in 2008, on the political and the economical relationships with the Middle East. This study used the methodology of Case Study, which is considered a part of the Descriptive Methodology, for analyzing the American political and economical relationships with the Middle East Zone, through studying the case of (Jordan, Egypt, Palestine and Israel), and also this study used Statistical Methodology for measuring and analyzing the signs of the Independent Variable (The Financial Crisis of the United States of America, 2008) on the Dependent Variable which is (the political and economical relationships the Middle East zone), and also this study used the Comparative Methodology for processing the comparison between the Pre and the Post Crisis Periods, and comparing the relationship among the countries of the Case Study.

This study concluded that there is a negative effect on the economical relationships of the Middle East's countries, resulting from the financial crisis in the United States of America in 2008, and this study concluded that the political relationships are characterized by stability either positively or negatively, with the presence of the political conditions in which the United States of America privately dealt with in its political relationships.

Which it is consistent with the hypothesis that says there is a correlation between the variables of the financial crisis in the United States, and the variable of the United States political and economic relationships with the countries under study.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com